جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة –
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر

دراسة حالة ولاية سعيدة.

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

تخصص:السياسات العامة والتنمية.

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ:

يامنة أمينة نواري. أ.طارق عشور .

أعضاء اللجنة المناقشة

الأستاذ: بروسي رضوان .....رئيساً.

الأستاذ: طارق عشور.....مشرفا مقررًا.

الأستاذ: شاربي محمد .....عضواً مناقشاً.

السنة الجامعية 1436- 1437هـ/ 2015-2016م

إهـــــداء

إلى اللؤلؤتين اللتين تلألئان في فضاء
الفضيلة والإخلاص إلى القلبين الذين كانا
سكنا للمشاعر الطيبة.

أهدي ثمرة جهدي إلى الذي قال سبحانه وتعالى فيهما:
(ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا).

إلى الذي كان الموجه والنهر الخالد الذي يبقى متدفقا ، إلى من وسعني بحبه ، أنار لي دربي بحنانه ، إلى الذي كان سبب في وجودي ولم يبخل عليا بوجوده اسمي وأعز إنسان في الوجود أبي العزيز، أتمنى أن أكون قد حققت ولو جزء من مبتغاه .

إلى التي لايضاهي حبها في قلبي أحد ، إلى منبع العطف والحنان والتي سقتني بالإيمان والتي غرست حنانها في قلبي والدتي " فضيلة".

إلى رفيق الحياة وزوج المستقبل "خطيبي"

إلى أخي الغالي عبد القادر وأختي: زهرة و فتيحة أدامها الله لي

إلى أبناء أختي: إسراء، ملك، عبد المنعم.

وإلى عمّي في ديار الغربة وأبناءه : ريان و دريف

وإلى صديقة العمر المخلصة: حفيظة وإلى أمها الغالية أتمنى لها الشفاء

*******إلى كل من أحبهم قلبي ونسيهم قلمي*******

شكر وتقدير

نشكر الله ونحمده حمداً كثيرا على هذه النعمة الطيبة والنافعة نعمة العلم والبصيرة .

يشرفني أن أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذ المشرف على هذا العمل **" طارق عشور"**.

وإلى كافة الأساتذة قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية بجامعة مولاي الطاهر، وإلى كل من ساعدني في تقديم هذا العمل من بعيد أو قريب بالعطاء والنصح.

الفهرس

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المعرفي للمجتمع المدني والتنمية المحلية

المبحث الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الأول: التعاريف المختلفة للمجتمع المدني ، الخصائص.

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر الغربي.

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الأطروحات العربية الإسلامية.

المبحث الثاني:الإطار النظري للتنمية المحلية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية ومستوياتها

المطلب الثاني: التنمية المحلية: التعريف، التطور التاريخي.

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالمجتمع المدني.

الفصل الثاني: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر: المنظور التاريخي ،القانوني والممارساتي.

المبحث الأول : واقع المجتمع المدني في الجزائر.

المطلب الأول : السياق التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر.

المطلب الثاني : الإطار القانوني للعمل الجمعوي في الجزائر.

المبحث الثالث: تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وعلاقتها بالدولة.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر.

المطلب الثاني: اسهامات المجتمع المدني في العملية التنموية بالجزائر.

المطلب الثالث : عراقيل المجتمع المدني وآليات تفعيل دوره في الجزائر.

الفصل الثالث: المجتمع المدني والعملية التنموية بولاية سعيدة.

المبحث الأول: التعريف بولاية سعيدة.

المطلب الأول: ولاية سعيدة جغرافياً.

المطلب الثاني: ولاية سعيدة سياسيا وإداريا.

المطلب الثالث: ولاية سعيدة تنموياً.

المبحث الثاني: اسهامات الجمعيات في التنمية المحلية بولاية سعيدة مع التركيز على جمعية المناطق المعدنية للبيئة و السياحة .

المطلب الأول: حجم الجمعيات وأهم نشاطاتها بولاية سعيدة

المطلب الثاني: التعريف بالجمعية: أهدافها، آليات عملها

المطلب الثالث: مساهمات الجمعية في المجال البيئي والسياحي وتقييم دورها.

المبحث الثالث : مستقبل العمل التشاركي والتنموي للحركة الجمعوية في ولاية سعيدة

المطلب الأول : معوقات العمل التشاركي والتنموي للجمعيات بسعيدة .

المطلب الثاني : تفعيل ودعم دور وكفاءة الحركة الجمعوية بولاية سعيدة .

الخاتمة.

مقدمة عامة

مقدمة:

تعد دراسة المجتمع المدني أحد الإقتربات الحديثة في دراسة النظم السياسية حيث أصبحت له أهمية بالغة في ظلّ التغيرات الحاصلة في النسق الدولي المرتبطة أساساً بالحريات والحقوق السياسية والمواطنة خاصة مع انهيار الإتحاد السوفياتي واتجاه غالبية الدول نحو النظام الليبرالي. لقد برهنت التطورات المعاصرة على أهميته كآلية لتحقيق التنمية في جميع ميادينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية، خاصة مع الاتجاه نحو علاقة تفاعلية تحكمها الأطروحات الجديدة للحكم الراشد الناتجة عن المتغيرات الأساسية الثلاث له من دولة وقطاع خاص ومجتمع مدني.

فلم يعد الحديث عن المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية مجرد أفكار تطرح، بل من الفواعل الأساسية في تحقيقها، حتى أن بعض أطروحات التنمية السياسية تجعله الفاعل الأساسي فيها سابق حتى على الدولة/الحكومة.

وفي ظل التحوّلات السياسية التي عرفتها الجزائر في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين دخلت تنظيمات المجتمع المدني بقوّة خاصة في بدايات التغيير السياسي والاقتصادي كأحد المجالات الحديثة الشرعية في الفضاء العام الجزائري التي تضمن إطاراً لتجميع وتعبئة مطالب الفئات الاجتماعية على اختلافها ومحاولة نقلها إلى الأجندة الحكومية بل والتأثير على هذه الأخيرة لتنفيذها. علاوة، على المشاركة الفعّالة لهذه التنظيمات في حلحلة بعض الأزمات السياسية للبلاد خاصّة في مرحلة الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر في بدايات التسعينات من القرن الماضي.

حيث تدعم الانفتاح على هذه المؤسسات في الجزائر مع دعوات هذه الأخيرة لتعزيز الحكم الراشد في الفضاء الإفريقي التي تعتبر أحد الدول الفاعلة فيه وخاصّة من خلال مبادرة النيباد عام 1999، في القمة الإفريقية بالجزائر. إذ نجد أن كل آليات الحكم الراشد تستند في قيامها ونجاحها على الدور الفعّال للمجتمع المدني .

في هذا الإطار تأتي هده الدراسة التي تهدف إلى تحليل دور المجتمع المدني في التنمية على المستوى المحلي، والبحث عن أطر التأثير في السياسات العمومية في الجزائر إن وجدت، مع التركيز على ولاية سعيدة كأحد الفضاءات العامة المحلّية فيها، مع الوقوف على بعض أنشطة هذه الجمعيات بالتحديد دور جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة لولاية سعيدة.

على هذا الأساس، سنطرح الإشكالية التالية لموضوع دراستنا هذه:

- **الإشكالية:**

تعاظم الحديث عن دور المجتمع المدني في عملية التنمية خاصة في المؤتمرات الدولية، حيث أضحى من جملة التوصيات التي نادت بها الهيئات الدولية للتنمية (كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، على اعتبار أن الكثير من الدول –بحسب أغلب أطروحات هذه المؤسسات– غير قادرة على

إحداث العملية التنموية دون شراكة جادّة مع المجتمع المدني في التنمية على المستوى المركزي والمحلّي. هذا ما يجرنا للحديث عن دور المجتمع المدني في الجزائر وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر وخصوصاً بولاية سعيدة .

إلى أي مدى تعتبر تنظيمات المجتمع المدني فاعلاً أساسياً في العملية التنموية المحلية في الجزائر عموماً وفي ولاية سعيدة بشكل خاص؟

يندرج تحت هذه الإشكالية العديد من التساؤلات الفرعية:

- ✓ ما نقصد بالمجتمع المدني و بالتنمية المحلية؟.
- ✓ هل هناك دور مؤثر للمجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر؟ وإلى مدى يمكن أن نتحدث عن هذا الدور في ولاية سعيدة؟.
- ✓ ما هي الميكانيزمات/الموارد التي تعتمدها هذه التنظيمات للاضطلاع بهذا الدور؟ وما هي مساحة الاستقلالية التي تتوفر عليها؟.
- ✓ كيف يمكن أن نفعّل دور هذه التنظيمات في عملية التنمية المحلّية؟.

وللإجابة على هذه التساؤلات قمنا بطرح الفرضيات التالية :

- **الفرضيات:**

- ✓ يعود النشاط المحدود لتنظيمات المجتمع المدني في العملية التنموية المحلية في الجزائر إلى طبيعة الإختلالات البنيوية داخل الجسم السياسي الجزائري نفسه.
- ✓ ترجع فعالية تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في مجالات دون أخرى إلى طبيعة الخبرة المتراكمة لهذه التنظيمات في علاقتها مع الدولة.
- ✓ قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المحلية في الجزائر سببه يكمن في ضعف أو قوة الاستقلالية التمويلية عن الدولة أو عن الجهات الأخرى.
- ✓ استمرارية وجود تنظيمات المجتمع المدني كفاعل في التنمية المحلية يرتبط بمدى إيمان أعضائها و خاصة القيادات بالأهداف الموضوعة من طرف الجمعية ذاتها، كما يرتبط بمدى أهلية هؤلاء الأعضاء.علاوة على مدى الدفع بدماء جديدة داخل بنى هذه الجمعيات.

- **مصطلحات الدراسة:**

المجتمع المدني: هو جملة المؤسسات التي تعمل في المجال مستقل بين الدولة والجمهور، لديها اهتماماتها الخاصة تسعى لتحقيق أغراض معينة.

التنمية المحلية: هي العملية التي بواسطتها يكمن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والحكومة للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية اقتصادياً، اجتماعياً، ثقافياً، حضارياً، من منظور تحسين نوعية حياتهم.

الجمعية: هي اتفاق لتحقيق تعاون مستمر بين شخصين أو عدة أشخاص لاستخدام معلوماتهم أو نشاطاتهم لغاية غير توزيع الأرباح فيما بينهم.

وتعرف أيضًا على أنها: "تجمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة، ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعاً ولغرض غير مربح من أجل ترقية نشاطاتهم، لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والتربوي والثقافي الديني الترويي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني".

العمل التطوعي: هو أي عمل يقوم به شخص أو منظمة ما، دون تلقي أجر ما يُؤدى من العمل مهما كان حجمه وطبيعته ، درجته وتكلفته المادية

- **أهمية الدراسة:**

إن الحديث عن دور المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلّية موضوع تكمن أهميته في الدور المتزايد والمتصاعد للمجتمع المدني في صنع السياسات العامة /المحلّية كطرف غير رسمي، على اعتبار أنه أقرب هيئة من الأفراد والتي من خلالها يتمكنون من التعبير عن توجهاتهم و إيديولوجياتهم وأفكارهم.

والوقوف على واقع مؤسسات المجتمع المدني من حيث تطوره وأداء مؤسساته في الإطار المؤسسي والقانوني للدولة الجزائرية.

- **أسباب اختيار الموضوع:**

يرجع سبب اختياري لهذا الموضوع إلى دافعيين أساسيين :

- **الأسباب الموضوعية:**

يتمثل هذا السبب في الوقوف على مختلف الأبحاث والدراسات التي تناولت ظاهرة المجتمع المدني نظراً لجديته وحيويته لأنه شغل حيزاً معرفياً في الآونة الأخيرة.

- **الأسباب الذاتية:**

رغبة الباحثة في التعرف على الظاهرة محل البحث بجوانبها المختلفة لأنها تدخل من ضمن اهتماماتي الشخصية. محاولة إعطاء تحليل وتشخيص لدور المجتمع المدني في العملية التنموية بولاية سعيدة باعتبار أن الأمر يتعلق بمنطقتي ومجتمعي الّذي أنا جزءُ منه وكذلك باعتبار موضوع التنمية المحلية

يمسني مباشرة، وهناك دافع آخر يدعو إلى البحث سببه تأخر الولاية في انجاز العديد من المشاريع التنموية بالولاية على الرّغم من أنّها تأسست منذ 1958 إلا ّأنّها تعاني العجز في الكثير من القطاعات.

- **حدود الدراسة:**
  - **الحدود المكانية:** يقتصر الموضوع على دراسة دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر بصفة عامة وفي ولاية سعيدة بشكل خاص.
  - **الحدود الزمنية:** لم نحدد الفترة الزمنية، لكن حاولنا التركيز على السنوات الأخيرة و إعطاء آخر التطورات خاصة فيما يتعلق ببرامج التنمية المحلية على مستوى ولاية سعيدة.
- **منهجية الدراسة:**

تستوجب الدراسة توظيف العديد من المناهج العلمية كمنهج **دراسة الحالة Study Case** من خلال جمع البيانات العلمية المتعلقة بوحدة البحث، وهي دور الجمعيات في التنمية المحلية خصوصا بولاية سعيدة. كذلك الاستعانة **بالمنهج الوصفي التحليلي** الّذي له أهمية بالغة في دراسة وبحث ومعالجة الظواهر ذات الصّلة بالسلوك والطبيعة الإنسانية، وعلى هذا الأساس فإن المنهج الوصفي التحليلي سيعتمد عليه في جمع المعلومات المتعلقة بالظاهرة محل البحث.

كمّا أن البحث يستدعي استخدام **البعد/المدخل التاريخي** ، فهو لا يكتفي بسرد الوقائع وتخزينها، بل تكمن أهميته في أنه يتيح إمكانية حل المشكلات المعاصرة في ضوء الخبرات الماضية، وكذلك إمكانية إعادة تقييم البيانات والمعلومات بالنسبة لفروض معينة، وكذلك يساهم في توضيح خصوصية كل ظاهرة وتفردها وعموميتها.[1]

فقد تمت الاستعانة به من خلال التعرف على مجمل التطورات والتحولات التي طرأت على مفهوم المجتمع المدني،على اعتبار أن كلمّا كانت تحدث تغيرات في المجتمع كلما كانت تظهر أفكار جديدة تضاف للمفهوم، وكذا من خلال التعرف على أهم المحطات التاريخية المرتبطة بذلك، ومن ناحية أخرى معرفة أهم التطورات التي مر بها المجتمع المدني بالجزائر من خلال العودة إلى التحولات السياسية التي مرت بها الدولة الجزائرية منذّ حقبة الاستعمار إلى يومنا هذا.

[1] بومدين طاشمة، **الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، ط.1، (الجزائر: دار الكنوز للنشر والتوزيع ،2011)، ص.104.

تم استخدام العديد من الإقتربات و أدوات البحث منها الاقتراب القانوني ، الّذي تمت استعانة به في الرجوع إلى مختلف التشريعات والنصوص الدستورية والقانونية المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني و المحددة لأدوارها ووظائفها ، وهذا لغرض معرفة مدى تطابق القاعدة القانونية مع الواقع العملي.[1]

وباعتبار طبيعة البحث تقتضي الاستعانة بأداة المقابلة التي عبارة عن: "محادثة موجهة يقوم بها شخص مع شخص آخر، أو أشخاص آخرين، هدفها استشارة أنواع معينة من المعلومات لاستغلالها في بحث علمي وللاستعانة بها على التوجيه والتشخيص والعلاج"،[2] تم استعمالها كأداة ميدانية لمقابلة المسؤولين على مستوى المديريات التنفيذية ، وكذا رؤساء الجمعيات الناشطة بولاية سعيدة .

- **الدراسات والأبحاث السابقة:**

لقد تعددت الدراسات في مجال المجتمع المدني نذكر منها:

1 كتاب بعنوان المجتمع المدني: التاريخ النقدي للفكرة،2008 هو عبارة عن كتاب مترجم تناول فيه الباحث تاريخ مفهوم المجتمع المدني منذ عهد أرسطو مرور بفلاسفة العقد الاجتماعي ثم في الفكر الغربي الحديث وعلاقته بالمفاهيم كالشمولية والحداثة والديمقراطية.

2 كتاب بعنوان المجتمع المدني: النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث،2007 ، هو عبارة عن كتاب مترجم ، تطرق فيه الباحث إلى مراحل تطور مفهوم المجتمع المدني في الفكر الغربي ، وقام بالعديد من دراسات حول المجتمع المدني في العديد من الدول: إفريقيا جنوب الصحراء، شرق آسيا، أمريكا اللاتينية. وعالج فيه إشكالية مفاده هل المجتمع المدني(الأمريكي) قابل للتصدير.

هناك بعض الدراسات التي تناولت موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية وهي عبارة عن بحوث ميدانية نذكر منها:

1. **عبد السلام عبد اللاوي** في دراسته وهي عبارة عن مذكرة ماجيستر بعنوان "**المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريرج** "، وقد توصل فيها الباحث إلى نتيجة مفادها أن المجتمع المدني في الجزائر قد ساهم في شقه المتعلق بالجمعيات في التنمية المحلية من خلال العمل التطوعي .

---

[1] د محمد عارف نصر، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي النظرية –المنهج** ،ط.1،(لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002)، ص. . 204

[2] بومدين طاشمة، **المرجع السابق**، ص 59.

- **صعوبات الدراسة:**

✓ قلة المراجع وذلك نظرا لانعدام مرجعية أكاديمية تناولت موضوع المجتمع المدني وعلاقته بالتنمية المحلية في الجزائر وتتبع مساره .

✓ تباين المعلومات في المراجع وعدم تطابقها.

✓ صعوبة ترجمة المراجع باللغات الأجنبية وذلك خوفاً من الخروج عن المعزى الأصلي.

لدراسة هذا الموضوع ارتأيت تقسيمه إلى ثلاث فصول بعد التقديم له وتطرقت إلى:

الفصل الأول: وتناولت فيه الإطار المعرفي للدراسة من خلال المفهومين المحوريين في الموضوع هما المجتمع المدني والتنمية المحلية .

الفصل الثاني: تطرقت فيه للعلاقة المجتمع المدني بالتنمية المحلية في الجزائر وعالجته من خلال النقاط التالية:

✓ واقع المجتمع المدني في الجزائر ، تم التعرض إلى التطور التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر كذا الإطار القانوني المنظم لهذه التنظيمات،

✓ دور المجتمع المدني في التنمية المحلية من خلال مساهمات هذا الأخير وكذا آليات تفعيله.

الفصل الثالث: هو عبارة عن فصل تطبيقي، خصص لدراسة دور الجمعيات في التنمية المحلية بولاية سعيدة مع التركيز على جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة كدراسة حالة.

وفي الأخير نصل إلى خاتمة كانت عبارة عن حوصلة لكل ما تم التطرق إليه باختصار وطرح نتائج الدراسة.

الفصل الأول

التأصيل المعرفي للمجتمع المدني والتنمية المحلية.

الفصل الأول: التأصيل المعرفي للمجتمع المدني والتنمية المحلية.

لا تخلو أي دراسة من الإطار النظري والمفاهيم الذي يعتبر خطوة أولى لابدّ من المرور عليها لكي تتضح الرؤية أمام الباحث لفهم الموضوع، ولذا نحاول في هذا الفصل تحديد الإطار المفـــاهيمي للمجتمع المدني والتنمية المحلية؛ مع التركيز على تطوّر مفهوم المجتمع المدني في الأطروحة الغربية والعربية الإسلامية، فهو لم يكن وليد الصدفة، ولم يتبلور دفعة واحدة، بل ظهوره كان بفضل إسهامات نظرية لفلاسفة الفكر السياسي الغربي عبر العصور، وعلى ضوء هذا نرى من الأهميـــة الاضـــطلاع على التطور التاريخي في الفكر الغربي ثم نتعرض للمفهوم في الطرح العربي، خاصة وأنه قد عـــاد اليوم وبقوة ليرتبط بالتنمية.

المبحث الأول: التعاريف المختلفة للمجتمع المدني، الخصائص.

بداية من الناحية اللغوية، المجتمع المدني هو مصطلح غربي يلفظ باللّغة الفرنسية Société civil لذا لا نجد له تعريفاً لّغوياً في المعاجم السياسية والفلسفية والاجتماعية والعربية، وهذا راجع لكون المصطلح مركب دال على بيئة معينة نشأ وترعرع فيها، وكلمة Société كلمة لاّتينية تعني مجتمع أما Civil فهي كلمة ذات الأصل اللاتيني Civis وتعني المواطن وليست مشتقة من كلمة Civilisation كما هو شائع،[1] أما في معجم تاريخ الأفكار، يظهر مصطلح Civil Disobedience بمعنى العصيان المدني، وتطلق عليه الصفة بمعنى عصيان القانون المدني، أو عبارة عن مقاومة حضارية متميزة، أو أنه اشتقاق من عصيان المواطنين الناجم عن انعدام الحقوق المدنية. [2]

ومن جانب أخر، فاصطلاحاُ المجتمع هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازًا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة مثل المجتمع القومي، وفي قاموس محيط المحيط يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها. و ورد في معجم بولدين أن المدني هو عكس العسكري أي لتمييزه عن المجال المدني والدّيني، إذن فمدني هو علماني أي منفصل عن الشؤون الدينية و العسكرية. كما تذكر هذه التمايزات بالاستخدامات العامية لمصطلح مدني سواء بالانجليزية أو العربية لوصف ما هو متميز عمن يظهر بالزي الرسمي: كالشرطة، الجيش، الأمر الّذي لا يعني في الحقيقة إلاّ كونه غير رسمي أي مختلف عن الدولة .

في نفس السياق، المجتمع المدني قد تبلور كمفهوم عبر مراحل، في كل منها تكونت معاني وأهداف معينة، فكلّما كانت هناك بيئات أو سياقات جديدة إلاّ وظهرت على أنقاضها أفكار ومفاهيم

---

[1] بشارة عزمي، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ط.3، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص. 64.

[2] الطاهر بلعيور،"**المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10، نوفمبر 2006 ، ص.121.

جديدة نتيجة لإفرازات ظروف معينة، فقد اختلف المفكرون في وضع تعريف محدّد ومن بين التعريفات المقدّمة نذكر ما يأتي:

"هو المجتمع الّذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية أي المجتمع الّذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية وتُحْتَرم فيه حقوق المواطن السياسية و الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل".[1]

جاء تعريف للمجتمع المدني في ندوة نظمها مركز دراسات الوحدة العربية عام 1992على أنه "تلك المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض مختلفة منها: السياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومثال ذلك الأحزاب السياسية، النقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها أخرى ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي وفقا لاتجاهات أعضاء كل جماعة للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية". [2]

ويرى **اهينبوش ريمون** Ahinebush Raymond بأن المجتمع المدني في إطار كونه تعبيرًا أساسيًا في الانتقال التعددي المستقر، فإن المجتمع المدني الحيوي يتمثل في شبكة الاتحادات طوعية التكوين التي تبدو مستقلة عن الدولة والجماعات الأولية، ولكّنها في الوقت الذي تعمل فيه على احتواء الانقسامات الاجتماعية وتشكيل منطقة عازلة بين الدولة والمجتمع، فإنّها تعمل على ربطها بالدولة وسلطتها".[3]

ويضيف **سعد الدين إبراهيم** تعريف آخر للمجتمع المدني حيث يرى أنه: "مجموعة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف ".[4]

ويعرفه **والزرWelzer** بأنه:" ذلك الفضاء الذي ينطوي على ضمان الظروف الكاملة التي تكفل الحياة الاجتماعية الجيدة، فهو ذلك المجال الذي يكون البشر في إطاره شكلاً اجتماعياً يتواصلون

---

[1] منى هرموش، **دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009– 2010)، ص. 19.

[2] مرسي مشري، "**المجتمع المدني في الجزائر : دراسة في آلية تفعليه**"، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول : التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، جامعة الشلف، 16 و17 ديسمبر 2008)، ص. 04.

[3] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة .

[4] محمد علي توريدي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال**، (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995)، ص. 05.

* سوف يتم استخدام المصطلحات التالية لتعبير عن نفس المعنى للمجتمع المدني: التنظيمات غير رسمية، الفواعل ما تحت الدولتية، الفواعل عبر الوطنية، المنظمات غير الحكومية.

فيه بعضا ببعض بغض النظر عن ماهية هذا الشكل الاجتماعي، سواء كان جماعة أو نقابة ...إلخ. في إطار هذا المجال الذي يجتمع فيه الأفراد من أجل هدف واحد وسام ألا وهو حب الاجتماع الإنساني".[1]

من خلال التعريفات السابقة يمكن تعريف المجتمع المدني على أنّه تلك التنظيمات* ذات التشكيل الطوعي، والتي تملأ المجال بين الفرد والدولة وتعمل في استقلالية عن هذه الأخيرة، من أجل تحقيق رغبات المجتمع.

ويتبين مما ذكر آنفا، أن للمجتمع المدني سمات وخصائص تميّزه عن غيره من الأنساق حيث هناك أربعة معايير يمكن من خلالها تحديد مدى التطور الذي بلغته هذه المؤسسات.

1. القدرة على التكيف وهناك أنواع له :

- التكيف الزمني: يقصد منه قدرة المؤسسة على الاستمرار لفترة طويلة ولا تزول بعد مدة قصيرة من تأسيسها.

- التكيف الجيلي: ويقصد منه استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب الأجيال والقادة على رأسها كذلك التخلي عن فكرة الارتباط بشخص الزعيم.
- التكيف الوظيفي: وهو قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات على أنشطتها لمسايرة الظروف والمستجدات.

2. الاستقلالية: تتحددّ درجة الاستقلالية من خلال ما يأتي:

- الاستقلال المالي: وهنا يتضح من خلال مصادر التمويل، فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئياً على الدّعم الحكومي أو على بعض الجهات الأخرى أو تعتمد على التمويل من قبل أعضائها.

- الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويقصد منه استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من خلال إدارتها لشؤونها وفقاً للوائحها وقوانينها بعيدًا عن الدولة.

وحتى تتحقق الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني لا بد من خلق عدة معايير مثل:
- إيجاد أسس الاتصال بين مؤسسات المجتمع المدني.
- قيام التكافل بينها من خلال قواعد للتضامن والتماسك كأولوية ضمن مكونات حركتهم .

[1] أحمد حسين حسن، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، (القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2000)، ص. 50-51.

– ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد والانحراف أو الاستبداد ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي إلى ضعفها، بما يحقق إمكانيات هائلة لانحرافها.

3. **التعقيد :** ويعني تعدد المستويات الرأسية–الأفقية داخل المؤسسة، بمعنى تعدد هيآتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات ترتيبية داخلها من ناحية أخرى، كما أن انتشارها الجغرافي والاجتماعي له دور كبير، فكلما زاد انتشارها كلما تضاعفت قدرتها على ضمان ولاء أعضائها وسهل عليها تكييف أهدافها.

4.**التجانس** : و يكون ذلك بعدم وجود صراعات داخل المؤسسة حيث تؤثر على السير الحسن لأدائها، فكلمّا كان حل النزاعات سلمياً كلمّا أدى إلى الوفاق داخل المؤسسة ومنه التجانس والاستقرار داخل النسق .[1]

المطلب الثاني: المجتمع المدني في الفكر الغربي.

سنحاول في هذا المطلب الرجوع إلى تطور مفهوم المجتمع المدني في المدرسة الكلاسيكية وفي الفكر الغربي الحديث.

1. مفهوم المدرسة الكلاسيكية للمجتمع المدني.

إن مفهوم المجتمع المدني له تاريخ طويل ومتميز في الفكر السياسي الغربي، فبالنسبة للإغريق القدماء كانوا ينظرون إلى المجتمع المدني على أنّه كومنولث للمواطنين تجمعهم منظومة سياسية في داخل هذا التجمع الذي تم تنظيمه على غرار المدينة – الدولة، حيث كان ينظر إلى المجتمع نظرة غير ديمقراطية قائمة على الطبقية، والمواطنة فيها محصورة على فئة دون أخرى.[2]* ونفس الشيء بالنسبة للإمبراطورية الرومانية التي كان يسودها نظام اجتماعي أساسه التدرج الهرمي. بعد سقوط روما، وطوال حقبة العصور الوسطى، ظهرت العديد من الأفكار المناهضة لما هو سائد أهمّها تلك التي بها جادل القديس أوغسطين Augustine حيث ندد بالتقاليد الكلاسيكية واعتبرها وثنية

---

[1] خير الدين عبادي، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال إفريقيا 1999–2010**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011)، ص ص. 60–61.

2 هوارد ج وياردا، **المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث** ، ترجمة د ليلى زيدان، ط.1، (القاهرة : الجمعية المصرية لنشر والثقافة العالمية ،2007)، ص.31.

* كان النظام القديم قائم على أساس نظام اجتماعي تراتبي، على سبيل المثال كانت اليونان قائمة على أساس كوبوراتي أو جماعي أو وظيفي (من حيث الطبقات)، أفقيا حسب الوظيفة (الجنود ،الكهنة ،الحرفيين أو الصناع المهرة)، حتى قيام الثورة الفرنسية عام 1789 التي ألغت النظام القديم . للمزيد حول الموضوع انظر **المرجع نفسه**، ص. 15... 17.

دعا على إثرها إلى أخلقت العمل، واستمر الوضع إلى التحول الذي حدث في أوربا وظهور الرأسمالية وانتشار أفكار تدعوا إلى الحرية السياسية، أكّد جـــون اهرينبـــرج John Ehrenberg أن المجتمـــع المدني لم يعد يُعَرف على أنّه كومنولث مسيحي شامل بل أصبح التركيز على المصلحة الفردية وسلطة الدولة والحكم التمثيلي وحكم القانون ونظام اقتصادي يؤكد على حقّ الملكية. [1]

في نفس السّياق، جاء هذا التحوّل الّذي حدث في الفكر السياسي الغربي خلال القـــرن الســـابع عشر والثامن عشر، ليعبّر عن الإرادة التي أظهرها هذا الأخير في الانتهـــاء مـــن أزمنـــة العصـــور الوسطى والتخلّص منها، و الإعلان عن القطيعة مع النظام القديم الذي كان أساسه الربط بين ســـلطة الدولة والكنيسة، سيطرة الجانب الديني على كافة مجالات الحياة.

جاء النمط الجديد الذي بني على أسس مختلقة تمّحورت في الأفكار التي نادى بهـــا فلاســـفة العقد الاجتماعي* ومفادها أن الإنسان قد مر بمرحلتين هما:

- **الحالة الأولى:** كان عليها قبل أن يدخل في المجتمع حيث كان يعـــيش بموجـــب قـــوانين الطبيعة وحدها.
- **الحالة الثانية:** انتقل فيها إلى العيش داخل المجتمع وأصبح يُنَظم وفقاً لضوابطه وهذا بعـــد إقرار العقد الاجتماعي.[2] وفي ما يأتي تفصيل لإسهامات فلاسفة العقد*.

أ) إسهام توماس هوبز Tomas Hobbes:

انطلق هوبز من نظرة متشائمة ، فهو يرى أن الحالة الطبيعية حالة بدائيـــة متوحشـــة تتســـم بالأنانية والهمجية وحب الذّات. والإنسان يعيش فيها في خوف دائم لأن غريزة الأنانية وحب التملـــك

---

[1] **المرجع السابق**، ص.32.

[2] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية 2000)، ص. 18.

* نظرية العقد الاجتماعي تعد اللبنة الأولى للتراكم المعرفي والنظري الذي استفادت منه نظرية المجتمع المدني، ومن أشهر روادها: توماس هوبز، جان لوك، جون جاك روسو.

توماس هوبز (1588–1679) فيلسوف ومفكر بروتستانتي بدأ دراسته في سن مبكر تحصل على دراسته الجامعية سنة 1608 على إجازة في الفنون من أشهر مؤلفاته **اللفياثان.**

جان لوك ولد في 1642، بريطاني الأصل توفي سنة 1704 من كتاباته " **في الحكم المدني**".

جون جاك روسو ولد في جنيف في عام 1712، من أصل فرنسي أشهر مؤلفاته"**مبادئ الحقوق السياسية**".

تدفعانه إلى الاستحواذ على أي شيء يمكنه من الحصول على قوته، فهو تصور حياة هذا الأخير كانت أقرب إلى حياة الغابة ينعدم فيها الأمن على حياة الإنسان وممتلكاته. [1]

وفي هذا الإطار، يرى "هوبز" أن عملية الانتقال إلى المجتمع حدثت عن طريق عقد إرادي يتنازل فيه الأفراد عن كافة حقوقهم للحاكم، مقابل أن يلتزم هذا الأخير بحماية النظام وتحقيق الأمن والطمأنينة للجميع، وبهذا يكون قد تأسس ما يعرف عند هوبز بالمجتمع المنظم أو الدولة التي يرى فيها أنّه ينبغي أن تقوم على وجود حاكم يتمتع بسلطة مطلقة.[2] وعليه نخلص إلى القول أن المجتمع المدني عند هوبز أساسه الحكم المطلق.

ب) إسهام جون لوك John Locke:

على العكس من "هوبز"، يرى لوك أن المجتمع المدني لا يتحكم فيه الملك ولا الدولة، بل يتسم بالديمقراطية ويتشكل أساسًا عن طريق الملكية الفردية وحكم القانون. وأن جماعات المجتمع المدني تضامنت طوعًا من أجل الحد من الحكم المطلق والحفاظ على الحرية والممتلكات، والضامن لهذه الحقوق هو حكم القانون. كما يعتبر" لوك " أول من قدّم مفهوم للمجتمع المدني بالمعنى الحالي، حيث يرى أنه عبارة عن جمعية حرة هدفها تحقيق المساواة بين الأفراد وتأمين الاستقرار لهم.[3]

جـ) اسهام جان جاك روسوRousseau :

اختلف روسو مع" هوبز"، هو يرى أن العقد الاجتماعي يؤسسه الشعب بإرادة عامة لا تتجزأ ولا يمكن التنازل عنها، وهو يرفض سلطة الحكام المطلقة ويعتبرها عبودية باعتبار أن القوة لا تصنع الحق فهذه الأخيرة تسلب الإنسان إنسانيته فجوهره الحرية[4]، كما يرى " روسو" أن العدالة الاجتماعية هي شرط للحرية، و أوجب أن تشترط الإرادة الخاصة مع العامة، فالحكومة لا معنى لها ما لم تعبّر

---

[1] جون اهرنبرغ، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح. حسن ناظم، ط.1، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008)، ص ص. 149-150.

[2] محي الدين بياضي، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص دراسات مقارنة، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2011- 2012)، ص. 18.

[3] J M Vinod,"**The chanching dimensions of civil society in the twenty first century : theory versus reality**". The indian journal of political science, vol 06, 2015, p .784.

[3] عزمي بشارة، **المجتمع المدني**، ط.6، (بيروت: المركز العربي للأبحاث السياسية، 2012)، ص. 145.

عن الإرادة الشعب صاحب السيادة، ولا بد أن يكون هدف كل نظام اجتماعي أو سياسي حماية حقوق الأفراد وإقامة نظام جمهوري، وبهذا يقام المجتمع المدني الذي يرضى به المواطنين. [1]

واستكمالاً لمّا سبق، لعبت "نظريات العقد الاجتماعي" دوراً في ترسيخ الفصل بين الدّين والحياة العامة، وذلك بمناداتهم بتنظيم المجتمع على أساس دنيوي مدني لا ديني، يقوم على تحقيق المصالح المدنية من خلال مؤسسات المجتمع المدني. [2]

ومن هنا يمكن القول أن مفهوم المجتمع المدني في نظر فلاسفة العقد الاجتماعي هو انتقال المجتمع من حالة الطبيعة(الفطرية) إلى حالة المدنية يعيش فيها الإنسان وفق لضوابط وقوانين تصون كرامته وحريته،

2. المجتمع المدني في الفكر الغربي الحديث (الليبرالي والماركسي):

مع التطور الذي عرفته المجتمعات البشرية في أوربا خاصة في القرن التاسع عشر، نتيجة تعقد البنية الاجتماعية والسياسية أصبح المفهوم يمثل مجالًا خصباً لمفكري القرن 19 من بين هؤلاء نذكر ما يأتي:

فبالنسبة **لهيجل** يحتل المجتمع المدني مكان وسطاً بين الأسرة والدولة، وهو يعني عنده مجموع الروابط القانونية والاقتصادية التي تنظم علاقات الناس قيما بينهم وتضمن تعاونهم واعتمادهم بعضهم على البعض الآخر[3]، فالمجتمع المدني على حد تعبيره هو الحيز الاجتماعي و الأخلاقي الواقع بين العائلة والدولة وهو الحاجة والأنانية، وبناءاً على هذا فهو في حاجة دائمة إلى مراقبة من قبل الدولة. [4]

وعلى العكس من ذلك، بالنسبة "**لكارل ماركس Marx Karl**"، بالرّغم من أن النظرية الماركسية هي الوريث الشرعي للجدلية المثالية عند هيجل، إلّا أن تصوره لعلاقة بين المجتمع المدني والدولة كان مغايراً لما جاء به هيجل، فماركس يعتبر المجتمع المدني هو نتاج للتطور التاريخي

---

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **دور المجتمع المدني في التنمية الحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعريريج**، (مذكرة نخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2011– 2010)، ص. 21.

[2] محمد أحمد علي مفتي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، (الرياض: مركز البحوث والدراسات، 2014)، ص. 29.

[3] نادية بونوة، **دور المجتمع المدني في صنع وتنفيذ وتقييم السياسة العامة : دراسة حالة الجزائر1989 2009**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2010–2009)، ص. 22.

[4] ليلى عمارة، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، (مذكرة تخرج لنيل الماستر في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، جامعة بسكرة ، السنة الجامعية ،2012 2013)، ص. 09.

البرجوازي الذي يتميز بالتناقض والصراع بين المصالح الاقتصادية الفردية،[1] وقد شخصه في مجموع العلاقات المادية للأفراد في مرحلة محددة من مراحل تطور الإنتاج أو القاعدة التي تحدد طبيعة البنية الفوقية بما فيها من الدولة ،النظم، الحضارة والمعتقدات ، فالمجتمع المدني عنده هو مجال للصراع الطبقي يشكل كل حياة الاجتماعية قبل نشوء الدولة.[2]

ومن الباحثين الّذين اهتموا بهذا المفهوم الايطالي "**انطونيو غرا مشي**"الذي فرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، فهو يشمل مجموعة المنظمات تعمل على الهيمنة الإيديولوجية بواسطة الكنيسة وتنظيمات الصحافة، أما المجتمع السياسي فهو جهاز قمعي أو قهري موجه أساسًا لجعل الجماهير متطابقة مع شكل الإنتاج، وهو يشمل الشرطة والقانون، هذه الوظيفة يقوم بها ويضمنها مجموعة من الموظفين المختصين "البيروقراطيين".

وفي نفس السياق، اعتبر "غرامشي" المجتمع المدني جزءًا من البنية الفوقية، وأنه يحتوي على العلاقات الثقافية الإيديولوجية، حيث يقول في أحد النصوص الهامة من دفاتر السجن:" ما نستطيع أن نفعله حتى هذه اللحظة هو تثبيت مستويين فوقيين أساسيين، الأول يمكن أن يدعى المجتمع المدني الذي هو مجموعة التنظيمات، والثاني هو المجتمع السياسي أو الدولة، هذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة ، حيث أن الطبقة المسيطرة تمارس الهيمنة المباشرة أو دور الحكم من خلال الدولة أو الحكومة". ويظهر مما سبق، أن غرامشي يشاطر "كارل ماركس" في رأيه حين يقول هذا الأخير أي المجتمع المدني " مسرح للتاريخ " لكن المسرح لم يعد في البنية التحتية بل أصبح في البنية الفوقية.[3]

في حين يرى "آدم سميث" Adam Smith أن المجتمع المدني هو نظام اقتصادي مثلما هو سياسي. وأن الّذي يشكّله ويسيطر عليه هو نظام الإنتاج القائم على السوق والنّمو الاقتصادي هو الّذي يدفع التّطور السياسي وبالتالي وجود مجتمع مدني ديمقراطي.[4]

وينظر **آدم فرغيسون** Ferguson Adam للمجتمع المدني بأنه ذلك التنظيم المحكوم بقوانين تسمح بالمشاركة الفعالة للمواطنين في حياتهم العامة، و هذا يتجسد في تعدد الجمعيات في مختلف المجالات كمحتوى شامل للمجتمع المدني،[5] و حسب ذات المفكر هو المجتمع المؤسس على قيم تحكم

---

[1] توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997) ص. 83.

[2] محي الدين بياضي، **المرجع السابق**، ص. 25-24.

[3] منى هرموش، **المرجع السابق**، ص. 25.

[4] أمحند برقوق، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد:"مقاربة في الحسبة الديمقراطية"**، ص. 02. تم تصفح الموقع يوم08/23 /2015.

http:// www.politics-ar.com/ar/inder.php/... 3017.html.

[5] نادية بونوة، **المرجع السابق**، ص. 24.

علاقة التعامل بين السلطة والشعب، وتتوزع فيه السلطة حسب المراتب الاجتماعية وهو منفصل عن الدولة وسابقاً لها تحظى فيه القيم والأخلاق بوظيفة عقلانية.[1]

ومن جانب أخر، نجد"**الكسيس توكفيل Tocqueville***الذي اعتبر المجتمع المدني هو تلك الجماعات التي تقف في المنتصف بين الفرد والدولة، والتي تعمل كأجهزة لتوصيل مشاكل الشعب إلى متخذي القرار في الحكومة ثم العودة مرة أخرى إلى القاعدة الجماهيرية كمنفذين للسياسات العامة ممّا يسهل الاتصال بين الدولة والمواطن، وتقوم أيضًا بدور التعبير عن انشغالات الشعبية وكقيود على الحكومة الاستبدادية.[2]

بعدها دخلت فكرة المجتمع المدني ساحة الجدل السياسي خلال فترة النضال الأنظمة الديكتاتورية في منطقة وسط وشرق أوربا، وقد ارتبطت ظاهرة المجتمع المدني في تبلورها بعد عصر التنوير بتاريخ نضّال الشعوب من أجل الوّصول إلى الديمقراطية والحرية والمساواة ضد حكم الملوك المستبدين في أوربا ولهذا السبب كانت الحاجة إلى تأسيس منظمات وتجمعات للدفاع عن تلك الحقوق في مواجهة هؤلاء الحكام،[3] حيث تعمل مؤسسات هذا المجتمع في مجال مستقل عن الدولة وتعد وسيلة هامة لتعزيز ودعم الديمقراطية.

وما يجب الإشارة إليه، فرغم الإختلاف والتعدّد في صياغة مفهوم للمجتمع المدني من قبل مفكري الغرب، إلاّ أن هناك عناصر مشتركة يجمع عليها أغلب الذين تحدثوا عن هذا المفهوم ومن بين أهمها ما يأتي :

- فكرة الطوعية بحيث يُنظم الأفراد إلى المنظمات أو المجموعات طواعية منهم وبإرادتهم وليسوا مجبرين .
- يحتوي المجتمع المدني على عدة مكونات من بينها الاتحادات المهنية ، النقابات .....الخ.
- الدولة والمجتمع السياسي ضروريان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه. [4]

---

[1] Adam Ferguson, **Essai sur l'histoire de la société civile**، (Paris: PUF/1èvithan,1992),P.15.

[2] هوارد ج ويارداً، **المرجع السابق**، ص. 21.

* توكفيل هو مفكر وفيلسوف ارستقراطي فرنسي قام بزيارة قادته إلى أمريكا في الثلاثينات من القرن 19 م من أهم مؤلفاته "**الديمقراطية في أمريكا**" وقد أعجب بالتجربة الأمريكية في مجال تطبيقها للديمقراطية، وبتلك القوة لتنظيمات المجتمع المدني في أمريكا خاصة الجمعيات التي تعمل كوسيط بين أفراد المجتمع والدولة وتنقل انشغالاتهم لتنفيذها في السياسة العامة.

[3] منى هرموش، **المرجع السابق**، ص. 26.

[4] ليلى عمارة، **المرجع السابق**، ص. 13.

وفي سياق آخر، قدم علماء السياسة الألمان للمجتمع المدني وظائف استخلصوها من البحوث حول عملية التحول في أوربا الشرقية وتتمثل أساس في خمسة وظائف جوهرية هي:

1.**الحماية Protection:** فالمجتمع المدني هو الفضاء المستقل الذي يتمتع فيه المواطنون بحقوقهم، حيث ينظمون حياتهم دون تدخل الدولة، فمهمة التي على عاتق هذه الأخيرة–أي الدولة– هنا فقط توفير الحماية لهذا المجال الخاص.

2. الوساطة بين الدولة والمواطنين: أن المجتمع المدني هو الذي يضمن التوازن بين السلطة والكيانات الاجتماعية، وهذه الوظيفة تتمثل أساسا في رقابة الدولة والتأثير في أنشطة هذه الأخيرة .

3. المشاركة في التنشئة الاجتماعية Participatory socialisation: إن تنظيمات المجتمع المدني هي عبارة عن مؤسسات تعليمية للديمقراطية يتلقى فيها الناس كيفية المطالبة بحقوقهم ويكتسب فيها الأفراد قدرات تجعل منهم مواطنين واعيين يشاركون في الحياة العامة، مما يولد الثقة والإبداع لديهم، وبالتالي انتشار قيم التسامح والقبول بينهم .

4. بناء تكامل الجماعة Community building – Integration: ينظر للمجتمع المدني من خلال هذه الوظيفية كعامل محفز لفضائل المدنية وكمضاد للفردانية وبالتالي فانخراط في تنظيمات المجتمع المدني يساهم في القضاء على الانقسامات التي تحدث في المجتمع ويقلل من حدتها ويبني القيم المدنية، ونتيجة لهذا يتعزز التماسك الاجتماعي، كالشرط المسبق لهذا المجتمع المدني، لا يجب أن يبنى ويتأسس وفق لأطر عرقية أو مبادئ دينية أو عنصرية .

5. الاتصال Communication: فالاتصال هو وظيفة جوهرية وأساسية لمؤسسات المجتمع المدني خاصة في نماذج الديمقراطية ، فبفضل الاتصال يكون لأفراد مجالاً للنقاش والمشاركة في اتخاذ القرارات، فالفاعلون في هاته تنظيمات يعملون كرقيب وينقلون هموم ومشاكل العامة إلى السلطات المركزية ويدرجونها في جدول أعمال السياسي.[1] تبدو هذه الوظائف ذات أهمية بالغة في تعزيز وترسيخ القيم الديمقراطية في المجتمع، وهي مكملة في نفس الوقت لبعضها الأخر.

بعد التطرق إلى المجتمع المدني في الفكر الغربي من خلا ل الرجوع إلى المدارس الكلاسيكية وصولا إلى أطروحات الغربية الحديثة، سنرى في هذا المطلب موقع المفهوم في الفكر العربي الإسلامي .

[1] طارق عشور، محاضرة في مقياس نظرية الدولة والمجتمع المدني، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، (قسم العلوم السياسية والعلاقات، جامعة سعيدة ، السنة الجامعية:2014– 2013)، ص.2.

المطلب الثالث: المجتمع المدني في الأطروحات العربية الإسلامية.

واجه مفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي موقفين في النقاشات الفكرية، هناك موقف مؤيد وآخر معارض، فكل مفكر ينظر للمفهوم انطلاقًا من قيمه الإيديولوجية وكذلك التساؤل عن وجود هذا الكيان على مستوى الدول العربية ؟.

1. الفريق الأول المعارض:

يرى أن مفهوم المجتمع المدني ظهر ونشأ في إطار التاريخ الأوروبي ضمن مجموعة من القيم الليبرالية والرأسمالية والعقلانية وغيرها من القيم التي لا توجد في التاريخ الإسلامي، كما أنه ظهر بفضل طلائع الطبقة البرجوازية بهدف فصل ما هو ديني(كنيسي) عما هو دنيوي (مدني)، بينما يعد الدين الإسلامي دين شامل، مما أدى إلى القول باستحالة العثور على المجتمع المدني في الثقافة العربية .[1] وفي نفس الصدد يرى الباحث **متروك فاتح** عدم فاعلية فكرة المجتمع المدني العربي، لأن الأقرب إلى الصواب هو المجتمع الأهلي الذي يمثل حقيقة الواقع العربي الريفي والمدينة المُتَريفَة ويستوعب ثقافتها. [2]

إن المجتمع المدني لدى هذا التيار هو مجتمع المدن، وأن مؤسساته إرادية وطوعية ليست طبيعية وراثية، ينخرط فيها الناس وينسحبوا منها بمحض رغبتهم عكس مؤسسات المجتمع البدوي كالقبيلة والعشيرة والعائلة التي يولد فيها الفرد وهو مجبر على الانتماء لها.[3] ويكون سلوكه وفق قيمها ومعاييرها وهذا ما يميز أغلب مراحل التاريخ الاجتماعي والسياسي العربي، حيث هيمنت النزعة القبلية والمذهبية، ولم تظهر قيم المواطنة وما تحمله من مفاهيم المساواة والتعايش السلمي وقبول الآخر، وهذه القيم حسب هذا التيار المعارض هي قيم نسبية تسمح بالتنوع، الأمر الذي يتنافى مع قيم الفكر الديني الإسلامي الذي يقوم على أسس مطلقة. ومن هذا المنطلق يسوق المعارضون جملة من المبررات عن عدم جدوى البحث عن المجتمع المدني في التراث الإسلامي منها:

- نشأته في المجتمعات البرجوازية الغربية.
- احتواؤه على قيم الليبرالية والعلمانية والرأسمالية تجعله لا يتوافق كلية مع القيم الإسلامية.
- التشكيلات الاجتماعية التقليدية في التاريخ الإسلامي المعروفة باسم " المجتمع الأهلي" لا صلة له بالمجتمع المدني وهو الأقرب إلى الإقطاع الأوروبي الذي جاء هذا الأخير- المجتمع المدني- محارباً ورافضاً له.

---

[1] أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص. 76.

[2] أماني قنديل، **المجتمع المدني في العالم العربي:دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994)، ص. 89.

[3] أحمد شكر الصبيحي، **المرجع السابق**، ص. 143.

– صعوبة الفصل بين الدين الإسلامي والحياة المدنية والسياسية للمجتمع .

– بنية المجتمع العربي المتميزة بالقيم التقليدية كالقبيلة والطائفية المبنية على أساس النسب والانتماءات الدموية.[1]

2. الفريق الثاني المؤيد:

يرى الكثير من المفكرين والباحثين المدافعين عن تضمن التراث العربي الإسلامي على مقومات وأسس المجتمع المدني، حتى وإن كان بأشكال تقليدية وبسيطة لم ترق إلى المفهوم الحديث. ويرجع هؤلاء الباحثين تفسيرهم لوجود فكرة المجتمع المدني أساساً إلى نصوص القرآن الكريم التي احتوت على كثير من المبادئ التي تنظم شؤون الحكم ذات علاقة وطيدة بمفهوم المجتمع المدني: كالشورى والعدالة والمساواة وحرية الاعتقاد ومسؤولية الفرد عن أعماله مهما بلغت مرتبته، وأن الله تعالى وحده الذي لا يسأل عمّا يفعله، فإذا كان الإسلام قد كفل حرية العقيدة لغير المسلمين، وهي ذات أهمية كبيرة، فكيف لا يسمح بحرية الممارسة السياسية و الاختلاف في مناهج وطرائق الحكم ولهذا اعتبرت الشورى أحد أركان التشريع الإسلامي بعد القرآن والسنة، وذلك بهدف تجسيد مبدأ التكيف في الأحكام حسب ظروف المجتمعات وتغير العصور.

في جانب الممارسة الفعلية يؤكد الطرح المؤيد على أن صدر التاريخ الإسلامي قد عرف مؤشرات فكرية للروح المدنية عندما حوّل الرسول (ص) اسم "يثرب" إلى "المدنية" كإشارة رمزية على الترابط بين الإسلام وروح المدينة، تم رسم لسكانها إطارا دستورياً منظماً للعلاقات الاجتماعية بينهم رغم اختلاف قبائلهم وأعراقهم، حيث أقرت وثيقة المدينة المنورة شرعية الآخر على عدم الاعتداء وصورة التعايش السلمي و الابتعاد عن التعصب القبلي الذي اعتبرته أساس البداوة الجاهلية، وبالتالي فإن مفهوم المجتمع المدني ليس دخيلاً على الثقافة الإسلامية خاصة في النصوص الأساسية.[2]

ورغم زوال عنصر التسامح المذهبي والسياسي من التراث الفكري والممارسة بعد زمن قصير من المجيء – هذا راجع لقصر مدة الحكم النبوي وبعده الحكم الراشدي– وزيادة هيمنة الدولة على المجتمع وقمعها له، فقد ظهرت بعض أشكال المجتمع المدني في صورة قوى محلية تحد من سلطة الدولة، وتتمتع باستقلالية واسعة مع قيامها بكثير من وظائف اجتماعية كالتربية والتعليم والإصلاح ومساعدة المحتاجين ويأتي على رأسها المسجد، الزوايا، الطرق الصوفية، شيوخ القبائل، والعشائر

---

[1] كريم أبو الحلاوة، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، (رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق، بدون سنة)، ص. 154.

[2] عبد الله بوصنوبرة، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، (رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، سنة الجامعية 2011–2010)، ص. 14.

والأعيان في الأرياف والقرى....إلخ. فقد قامت هذه المؤسسات بدور وسيط مثلما تلعب الأشكال الحديثة: الجمعية، الحزب، النقابة...إلخ.

ويميل بعض المفكرين إلى اعتبار أن التشكيلات التقليدية التي ظهرت كانت أقرب إلى مفهوم المجتمع الأهلي، رغم أن كثيراً من الباحثين الآخرين لا يفرقوا بين المفهومين، ولكن المجتمع الأهلي لقي رواجاً كبيراً في الفكر العربي نظراً لقربه من الواقع والخبرة التاريخية العربية والتي تلعب فيها القبيلة والعائلة دوراً مركزياً في جميع النواحي:الاجتماعية، الاقتصادية ...الخ.

وانطلاقا من تحليل آراء كل من المعارضين والمؤيدين قديماً وحديثاً، فإن الموضوعية تدعو إلى الأخذ بعين الاعتبار خصوصية التجربة العربية في تناول مفهوم المجتمع المدني وجعل الواقع هو المرجعية وليست النظريات الغربية التي تبقى مجرد "مرجعية استشارية" كما يقول **محمد عابد الجابري** فالواقع العربي يفرض على الباحث في مفهوم المجتمع المدني تجاوز البنية القبلية المهيمنة منذ عصور، ولهذا من الضروري استيعاب القبيلة والطائفة وليس القبيلة والطائفية التي تحمل أبعاداً سلبية غير مدنية حيث من حقها مثلاً أن تعبر عن نفسها في بيئتهاــ ويبقى المهم أن يتم هذا التعبير بالطرائق السلمية وبعيداً عن الإقصاء.[1]

يظهر مما سبق، ندرك حقيقة الجدل الدائر حول استخدام مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية، وما يمكننا قوله في ظل هذان الموقفان وهو أن تجاوز للخلافات القائمة حول جدوى استخدام المفهوم قد صار أمرًا ضروريًا وذلك بالتساؤل عن سبب الاهتمام المتزايد الّذي توليه النخب السياسية والثقافية له في العالم العربي والإسلامي ومحاولة استخدامه كأداة نظرية تحليلية لدراسة بعض الظواهر والقضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في الوطن العربي.[2]

وعمومًا يكمن أن نعيد أسباب اهتمام البلدان العربية بالمجتمع المدني إلى مايلي:

1 محاولة تقليد الغرب ومسايرته:

بعد النّجاح الّذي حققّه المجتمع المدني في تطوير المجتمعات الغربية وفي عملية التحوّل الديمقراطي، أصبح ينظر إليه على أنّه الحل الأنجع لمشاكل والمعضلات التي يتخبط فيها العالم العربي.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 15.

[2] نادية بونوة، **المرجع السابق**، ص. 34.

2 تغير دور الدولة الحديث:

مع مطلّع القرن العشرين شهد دور الدولة تقلصاً في بعض الوظائف وازدياد تدخّلها في الوظائف التقليدية كالأمن والقضاء، وهذا ما أدى إلى تنامي الدّعوة لتطوير وتعزيز وتقوية منظمات المجتمع المدني كشريك ثالث إلى جانب القطاع الخاص لمشاركة الدولة في مهمتها التنموية. [1]

إضافة إلى المتغيرات المرتبطة بالتحولات الديمغرافية و الاجتماعية التي شهدتها البلدان العربية مثل: تزايد عدد السكان وما يفترضه ذلك من احتياجات جديدة، فضلاً عن النمو الحضري الذي لم تواكبه تنمية اقتصادية وغيرها من التحولات. كل هذه العوامل مهدت الطريق إلى تغيرات جذرية على مستوى الكم والكيف في أوضاع المنظمات غير الحكومية العربية، فقد تزايد عددها بنسب كبيرة في بعض البلدان العربية مثل مصر والجزائر، اليمن و المغرب، و يقدر عددها وفقاً للتقرير الذي أصدرته الشبكة العربية للمنظمات الأهلية سنة 2003 بـــ 230 ألف منظمة في عام 2002.[2]

لم تقتصر التحولات على النمو الكمي في أعداد المنظمات غير الحكومية، بل تجاوز ذلك إلى تحول كيفي يتعلق بأنشطة وفعاليات هذه الأخيرة، فقد برز جيل من المنظمات الدفاعية التي تقوم بدور تنويري ونشط في مجال حقوق الإنسان والمرأة والطفل والفئات المهمشة. إلى جانب ذلك اهتمامها بمكافحة الفقر وتبني منهج جديد للتعامل مع هذه المشكلة، يستند إلى فكرة التمكين وليس مجرد تقديم المساعدات الخيرية، كما احتلت قضية مكافحة البطالة مكانة أساسية في بعض الدول العربية مثل مصر والأردن والمغرب، من خلال تركيز المنظمات غير الحكومية في هذه البلدان على التدريب والتأهيل والمشروعات الصغيرة، كما برزت أنماط جديدة من المنظمات التي هدفت إلى ملء الفراغ الذي تركته الدولة في مجالات الصحة، التعليم وغيرها من الخدمات الاجتماعية كمصر والأردن. [3]

ويمكن القول أن العلاقة المتوترة بين الدولة والمجتمع على مر التاريخ قد لعبت دور في تكريس هذا الاتجاه، فالعمل الخيري نشاط لا يثير الحكومات و لا ينتج صدامات مع الأنظمة السياسية، على مستوى آخر فهو عمل يصب في صالح استقرار الأوضاع القائمة من خلال تهدئتها والحد من قسوتها، ولا يهدف إلى تغيير واقع المجتمع وخريطته الطبقية، على عكس الحال في المنظمات الدفاعية، بدرجة أقل المنظمات التنموية التي تقترح رؤية نقدية لواقع المجتمع وتسعى لإصلاح السياق السياسي والمؤسسي الذي تعمل فيه وفقاً لاستراتيجيات الجيل الثالث من المنظمات غير الحكومية.

---

[1] عمر مرزوقي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور**، مجلة المستقبل العربي، العدد؟، مارس 2003، ص. 32.

.

[2] أماني قنديل، **المرجع السابق**، ص.11.

[3] **المرجع نفسه**، ص. 15-20.

المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المحلية.

شاع موضوع التنمية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث أصبحت له أهمية بالغة، أضحت هذه الأخيرة – التّنمية– مسعى تطمح إليه غالبية حكومات الدول المستقلة حديثًا (دول إفريقيا وآسيا و أمريكا اللّاتينية)، وذلك من أجل الخروج من معضلة التخلف لكي تلحق بقاطرة الدول المتقدمة.

المطلب الأول: مفهوم التنمية ومستوياتها.

تعدّدت التعريفات المقدمة للتنمية و سبب ذلك الاختلاف في جهة البحث وفي الجانب الّذي تهتم به هذه الأخيرة.

1. تعريف التنمية.

التنمية **لغة** : من النمو، أي ارتفاع الشيء من موضع إلى موضع آخر. ويقال نما المال بمعنى زاد وكثر. [1]

أما اصطلاحاً، عرفت **الأمم المتحدة** التنمية بأنها:" عبارة عن مجموع الوسائل والطرائق التي تستخدم بغرض توحيد جهود الأهالي مع السلطات العامة بغية تحسين مستوى الحياة في جميع النواحي في المجتمعات القومية والمحلية و إخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك ايجابياً في الحياة القومية، وبالتّالي تساهم في تقدّم البلاد".

ومن جانب أخر، يعرفها **وفيق أشرف حسونة**:"أنها عملية ديناميكية تتكون من سلسلة التغيرات الهيكلية والوظيفية في المجتمع ، وتحدث نتيجة للتدخّل في توجيه حجم ونوعية الموارد المتاحة ،عن طريق زيادة فعالية أفراده في استغلال طاقات المجتمع إلى الحد الأقصى".[2]

كما تعرف التنمية أيضا: "بأنها العملية أو مجموع العمليات المرسومة والمخطط لها تخطيطًا سليمًا، بغرض إحداث تغيرات ايجابية داخل المجتمع القومي الكبير أو المجتمع المحلي الصغير لتحقيق الأهداف التي يسعى إليها أعضاء الجماعة الذين يكونون المجتمع ، وهناك من يرى أن التنمية هي مفهوم شمولي، يشغل الاقتصاد عمودها الفقري، وتسعى إلى التغير الدائم بحيث يساهم هذا التغير في تطوير العلاقات، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية، وتخلف أي قطاع منها سوف يؤدي إلى تخلف قطاعات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الأخلاقي للتنمية فالإنسان هو غاية

---

[1] محمد منير حجاب، **الإعلام والتنمية الشاملة**، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998)، ص. 33.

[2] سهير أحمد حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، ط.1، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع ،2007)،ص. 22.

ووسيلة للتنمية، ويحتل الصدارة فيها ومن خلاله تسعى العملية التنموية لتخليص الإنسان من مظاهر المعاناة.[1]

ممّا سبق يقهم من التعريفين، بأن التنمية هي عبارة عن مجموعة من التغيرات الهيكلية المخطط لها من طرف الحكومة، بمعنى أنها عملية مقصودة وهادفة غايتها هي إحداث تغييراً في المجتمع من حالة يسودها التخلف والركود إلى حالة التقدّم والنمو تحقق الرّفاهية لأفراد المجتمع.

إن التنمية هي عملية شاملة تمس كافة القطاعات دون سواها اقتصادية، سياسية، اجتماعية وحتى ثقافية، والعنصر الفعّال والإيجابي الذي تقوم عليه هذه العملية هو العنصر البشري فهو هدفها الأساسي وهو الذي يقوم بها. وفي اطار الحديث عن التنمية ينبغي التمييز بينها و بين والنمو بغرض توضيح المفهوم بدقة أكبر.

ينظر إلى النمو على أنه عملية تلقائية تحدث دون تدخل من جانب الإنسان، أما التنمية فتشير إلى النمو المتعمد الذي يتم عن طريق الجهود المنظمة، التي يقوم بها الإنسان لتحقيق أهداف معينة، النمو يعني حالة التقدم أو الزيادة في الناتج القومي ومتوسط الدخل، أما التنمية هي جملة التحولات الحاصلة في هيكل الاقتصاد والدولة ومواقع القوى الاجتماعية والسياسية، وكذلك مجالات الحياة الأخرى، مما يجعل مصطلح التنمية أشمل وأعم من النمو.[2]

2. مستويات التنمية:

أ) التنمية الوطنية National Developpement:

تتحدد معالم التنمية الوطنية حسب التوجه العام لكل بلد ورؤيته الخاصة، وكذا خيارات الوطنية التي تريد تحقيقها الدولة، بغرض النّهوض بالمجتمع من مختلف جوانب حياته، وهذا بغية الارتقاء بالأفراد من مستوى إلى مستوى أفضل، فهي بذلك تركز على محور رئيسي يتمثل في العديد من المشاريع الكبرى وتستهدف هذه المشاريع خلق ظروف التقدّم وهي تتحدّد على مستوى ثلاث أبعاد أساسية تتمثل في:

- **البعد الأول :** يتضمن تحقيق الإصلاحات المادية في مجالات الطرق والإسكان .....
- **البعد الثاني** : يتضمن الأنشطة الوظيفية في مجالات الصحة والترفيه والتعليم
- **البعد الثالث :**_يتضمن العمل المجتمعي ويقصد منه تطبيق برامج الحوار الديمقراطي والمناقشة الجماعية لتحديد الأولويات والحاجات والمشكلات ورسم خطط العلاج.

ب) التنمية المحلية local Developpement:

---

[1] وفاء معاوي، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009– 2010)، ص. 46.

[2] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كمًا ونوعًا وتطويعها ممّا يعود نفعها على جميع أفراد المجتمع ،مع ضمان استدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديًا وثقافيًا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية، هي كلٌ متكامل يهدف إلى تقوية المواطن وتعزيز حريته، والقضاء على المشاكل والتحديات التي تواجهه، وتسهل عليه الحصول على مختلف الحاجات الأساسية ،وفق المشاريع المبرمجة الواقعية .[1]

ج) التنمية المستدامة :

هي تلك التنمية التي تلبي حاجيات الحاضر دون المساومة على قدرة الأجيال المستقبلية في تلبية احتياجاتهم، كما أنها التنمية القائمة على تشجيع الأنماط الاستهلاكية ضمن حدود وإمكانيات البيئة وبما يحقق التوازن بين الأهداف البيئية والاقتصادية في العملية التنموية، وكذلك هي الاستعمال الفعّال لجميع المصادر البيئية الاجتماعية و الاقتصادية مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمة عالية لكل فرد من أفراد المجتمع في الحاضر والمستقبل. [2]

3. أنواع التنمية:

بما أن التنمية عبارة عن عملية متكاملة تشمل جميع الجوانب سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية إدارية وثقافية، ترتب عنه بالتالي وجود دراسات أكاديمية تناولت أنواع التنمية.

أ) التنمية الاقتصادية:

تعرف على أنها العملية التي يتم بمقتضاها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدّم، هذا الانتقال يقتضي إحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية في الهيكل الاقتصادي، كما تعرف على أنها العملية التي يدخل من خلالها الاقتصاد القومي مرحلة الانحلال نحول النمو، وعموماً فإن التنمية الاقتصادية هي الطريقة التي بمقتضاها تتحقق الزيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدى الزمن، والتي تحدث من خلال تغيرات في كل هيكل الإنتاج ونوعية السلع والخدمات المنتجة إضافة إلى إحداث تغيير في توزيع الدخل لصالح الفقراء.[3]

ب) التنمية الاجتماعية:

ينبغي الإشارة إلى أنه لا يمكن الفصل بين التنمية الاقتصادية واجتماعية لارتباطهما بعضهما البعض، إذ تعمل التنمية الاجتماعية على خدمة الإنتاج من ناحية وخدمة الإنسان من ناحية أخرى كما تهدف التنمية الاقتصادية إلى رفع مستوى الدخل من جهة وإلى توفير فرص متكافئة من الخدمات

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 50.

[2] منى هرموش، **المرجع السابق**، ص.37.

[3] محمد عبد العزيز عجيمة، إيمان عطية ناصف، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية**، (الإسكندرية: قسم الاقتصاد كلية التجارة، 2000)،ص.56.

للأفراد المجتمع من جهة أخرى، حيث أن الإنسان كهدف رئيسي للتنمية الاجتماعية من أقوى العوامل المؤثرة في التنمية الاقتصادية فهو الوسيلة التي تساعد على تحقيقها، وهو الهدف الذي توجه التنمية من أجله، وبذلك يمكن تعريف التنمية الاجتماعية بأنها العملية الواعية والموجهة نحو ايجاد تحولات في البناء الاقتصادي الاجتماعي، وتكون قادرة على تنمية طاقات إنتاجية مدعمة ذاتياً تؤدي إلى تحقيق زيادة منتظمة في متوسط الدخل الحقيق للفرد، وفي الوقت نفسه تكون موجهة نحو تنمية علاقات اجتماعية سياسية تكفل زيادة الارتباط بين المكافأة وبين كل من الجهد و الإنتاجية، كما تهدف إلى توفر الاحتياجات الأساسية للفرد وضمان حقه في المشاركة وتعميق أمنه واستقراره في المدى الطويل.[1]

ج) التنمية السياسية:

يمكن تعريفها على أنها تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، و زيادة قدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتوفرة لمواجهة هذه التحديات والمشاكل بأسلوب واقعي وعملي، كما تعني بناء المؤسسات وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية، وتعرف كذلك على أنها مجموعة الأفكار التي يمكن أن يدل بها للمساهمة في تكوين أي عمل للتأثير به لدى القرار السياسي، وبالتالي فإنها تعني المشاركة في صنع القرار عن طريق مجموعة من الوسائل (الأحزاب،الجمعيات، النقابات...) فالتنمية السياسية هي مستوى متطور من الفكر يبحث عن ترقية علاقة الدولة بالمجتمع. [2]

د) التنمية الإدارية:

وتركز على تنمية وتطوير الجوانب الإدارية والتنظيمية بهدف جعل هذه الأخيرة قادرة على القيام بواجباتها ومهامها الإدارية، ومحور التنمية الإدارية في المقام الأول الإنسان، وذلك من خلال اكتسابه المعارف والعلوم اللازمة لذلك وبناء قدراته، وفي ذات الوقت العمل على توفير الحاجات الأساسية له وإذا لم يتم تتوفر عندها لا يكون قادراً على التفكير والإبداع والعمل، على اعتبار أن التنمية الإدارية تحتاج إلى كفاءات عالية لتحمل مسؤولياتها من أجل تحقيق التنمية، وبذلك يمكن القول أن التنمية الإدارية عملية مستمرة وشاملة لتغير أنماط السلوك الإداري لرفع كفاية الإداريين وزيادة فعالية الجهاز الإداري في التنمية.

ه) التنمية الثقافية:

تعتبر عنصراً أساسيا في مختلف مشاريع التنمية، فتنمية المجتمع ثقافياً هو حاجة وضرورة مستمرة ومتواصلة للارتقاء بالمجتمع في مراحله المختلفة وظروفه المتغيرة. فهي تعني إدخال الثقافة

---

[1] وفاء معاوي، **المرجع السابق**، ص.51.

[2] دون مؤلف، **مقدمة عامة حول التنمية**، ص. 13، تم تصفح الموقع يوم:2015/04/02.
http://www.shams.pal.org/pages/arabic/rescarches/generalintro.pdf.

في منظومة المجتمع، وأن يكون الوعي بالثقافة هو الوعي بالنجاح والتقدّم والتطلعات التي نريدها من التنمية الثقافية تتمثل في رفع الحالة الثقافية العامة على مستوى عموم المجتمع، بالإضافة إلى تنمية المواهب والكفاءات والطاقات على اختلافها، وكذلك خلق واقع ثقافي متحرك يلمس المجتمع حركته ويعايش تداعياته، فالثقافة تعبر عاملاً جوهرياً في دفع عجلة التنمية من خلال الوعي المتزايد بمتطلبات المجتمع ومشكلاته من ناحية مواجهة تحديات العصر من ناحية أخرى.[1]

المطلب الثاني: التنمية المحلية تعريفها، تطورها التاريخي.

1 تعريف التنمية المحلية

بداية من الناحية الاصطلاحية كلمة Developpement باللغة الانجليزية تقابل الإنماء أو التنمية باللغة العربية، وعندما يضاف إليها مصطلح محلي فإنها تقوم بتقليص نطاق عملها إلى مادون الوطني إلى وحدات صغيرة، لتصبح التنمية المحلية تشير إلى تلك العمليات التي بمقتضاها نستطيع تحقيق التعاون الفعّال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستويات التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا وحضاريًا، من منظور تحسين نوعية الحياة لسكان تلك التجمعات المحلية في مستوى من مستويات الإدارة المحلية في منظومة شاملة ومتكاملة .

في نفس الصدد، يعرفها الاقتصادي Bernard Pacquer المختص في التنمية المحلية أنّها " صيرورة مؤسساتية وتنظيمية قصد بناء توافق وانسجام بين مختلف النماذج و التنسيق بين الفواعل المتقاربة جغرافيا قصد حل المشاكل التي تواجه أقاليم الدولة، والمصطلح يشير إلى طريقة الحكامة التي لم تعد تعطي الأولوية لفن الحكم وتقنيات العمل السياسي للتنفيذ، وإنما للعلاقة بين الحكام والمحكومين لا سيما الدولة والمجتمع المدني" .[2]

يرى الدكتور **فاروق زكي** في كتابه " **تنمية المجتمع في الدول النامية**" : "أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية ، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية وتحقيق التكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة بحيث تقوم هذه العمليات على فاعلين أساسين هما:

– مساهمة المواطنين (الأهالي) في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم .

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص. 13-15.

[2] خير الدين قاضي، "**الديمقراطية التشاركية: براديم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة أكاديميا، العدد2، 2014، ص. 76.

– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة المتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فاعلية. [1]

ويظهر مما سبق، أن التنمية المحلية تعتمد أساساً على الجهد المشترك ما بين الحكومة والمواطنين في كل العمليات، حتّى تكون الجهود متكاملة ومتناسقة وذات هدف مشترك فهي عملية تفاعلية تعاونية تبدأ من المجتمع وتنتهي لصالح المجتمع ومن التعريفات السابقة نستخلص أن التنمية المحلية تقوم على عدة ركائز هي :

– إنها عملية مستمرة تهدف إلى تحسين الأوضاع من حالة غير مرضى عنها إلى حالة أفضل.

– أنها تعتمد على الجهود الشعبية (السكان المحليون) والحكومة.

– أنها تتطلب جهدا لتحسين الأوضاع.

– الاهتمام بكافة القطاعات والمجالات .

وللتنمية المحلية أهداف متعددة منها:

–وضع الخطط المناسبة وفق أولويات محددة للتنمية المجتمع المحلي والنهوض به اقتصادياً واجتماعياً.

– الارتقاء بمستوى الخدمات الموجودة في المجتمع المحلي.

– رفع وعي المواطنين بالمشاركة الفعالة في عمليات التنمية.

– الاهتمام بالأنشطة الوظيفية التي يمكن أن تشارك في عملية تنمية المجتمع محلياً مثل الصحة والتعليم والترفيه. وهناك مراحل تمر بها التنمية المحلية كما أوردها ادوارد لندمان وكارل تايلور وتتمثل في:

– المناقشة المنظمة والعلمية للحاجات المشتركة بالنسبة للمجتمع المحلي يقوم بها أعضاء في نفس ذلك المجتمع. ويساعد ذلك النوع من المناقشة على تنظيم الجهود الفردية وتنسيقها بشكل يمكن الاستفادة به في تنمية المجتمع المحلي.

– التخطيط المنظم وذلك لتنفيذ ما تمت مناقشته في الخطوة الأولى، فبعد المناقشة المنظمة في برنامج معين كإنشاء مشروع صغير مثلاً: رسم خطة متكاملة لتنفيذه.

– التعبئة الكاملة والاستخدام الأمثل لكل الطاقات الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع المحلي.

– محاولة تحقيق أكبر قدر من التحسينات المدخلة على المجتمع المحلي. وهناك من المسببات الطبيعية والاجتماعية على وجه الخصوص ما يدعو إلى مراعاة تأثيراتها عند إدخال تلك التحسينات.

---

[2] بن عثمان شويح، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية** ، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة تلمسان، السنة الجامعة2011– 2010)، ص. 79.

– تتمثل الخطوة الأخيرة في عملية تنمية المجتمع المحلي في محاولة استفادة المشروعات من بعضها البعض، بمعنى إذا حقق أحد البرامج نجاحاً فإن ذلك النجاح اقتصادياً أو اجتماعياً ينبغي أن يُستَعمَلُ في برامج مجتمعية أخرى.[1]

2 التطور التاريخي لمفهوم التنمية المحلية

منذ أواخر النصف الأول من القرن العشرين شهدت الدول النامية العديد من البرامج والمشروعات التنمية لتطوير الريف، استخدمت في إطارها مصطلحات عديدة مثل تنمية المجتمع Community developpement، والتنمية الريفية Rural developpement، والتنمية الريفية المتكاملة Integrated Rural developpement. وأخيراً التنمية المحلية Local developpement.[2]

ولد مفهوم التنمية المحلية عام 1948، وبالتحديد في مؤتمر **كمبريدج** Cambridge في بريطانيا الذي نظمه المكتب البريطاني لبحث وسائل إدارة المجتمعات البريطانية بإفريقيا .

يرى آخرون أن مفهوم التنمية المحلية ظهر في أعقاب الحرب العالمية الثانية لأول مرة عام م1945 في مؤتمر **أشردج** الذي عقد لمناقشة موضوع التنمية الاجتماعية، وقد فضل استخدام مفهوم التنمية المجتمع للدلالة على تلك الحركة الاجتماعية التي تهدف إلى تحسين أوضاع المجتمعات وبمشاركة ومبادرة السكان أنفسهم ،

وفي سياق آخر، عام 1949 قام معهد لندن للتعليم بتنظيم برنامجاً دراسياً لتنمية المجتمع وبعد هذا التاريخ بثلاث سنوات تم إنشاء جمعية تنمية المجتمع وهي تابعة لمكتب الأمم المتحدة للشؤون الاجتماعية ، وفي عام 1956 قدّمت الأمم المتحدة تقريرًا عن تنمية المجتمع جاء فيه: "أن تنمية المجتمع عملية مرسومة لتقدم المجتمع اقتصاديًا واجتماعيًا، وتعتمد أكبر اعتماد ممكن على إشراك المجتمع المحلي ومبادراته ".[3]

وفي عام 1957 قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارًا بناء على توصية مجلسها الاقتصادي والاجتماعي، تقضي فيه باعتبار تنمية المجتمع تعد بمثابة أحد الإجراءات التي تتخذ لرفع مستوى معيشة المجتمعات المحلية الريفية على وجه التخصيص، ثم بلغ اهتمام هيئة الأمم المتحدة بموضوع تنمية المجتمع أقصى مداه عام 1966 عندما استخدمت هيئة **اليونسكو** مصطلح تنمية المجتمع بدلاً من التعليم الأساسي في إشارة إلى جهودها للتعامل مع سكان الريف لمساعدتهم على

---

[1] عبد الرحمان محمد الحسن، "**دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية في السودان**"، مجلة الباحث، العدد13، جانفي 2013، ص ص. 116–117.

[2] وفاء معاوي، **المرجع السابق**، ص. 55.

[3] الشيخ سعيدي ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائر على ضوء التعددية السياسية** ،(رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في القانون العام ، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2005– 2006)، ص, 192،

النهوض ببيئتهم. وبناءًا على هذا التطور الذي عرفه المفهوم بدأ استخدام مصطلح التنمية المحلية على الصعيد الأكاديمي وصار من المفاهيم شائعة الانتشار في كل دول العالم وأصبحت هذه الأخيرة – التنمية المحلية –الشغل الشاغل بدون استثناء للدول الغنية والفقيرة منها على حد سواء[1].

المطلب الثالث: علاقة التنمية بالمجتمع المدني.

خلال العقدين الماضيين، أصبح للمجتمع المدني دور هام في التنمية، ويرجع ازدياد قوى المجتمع المدني إلى انتشار النظام الديمقراطي والعولمة، وقد أوضحت الإحصائيات زيادة عدد منظمات المجتمع المدني الدولية من 6000 في عام 1990 إلى 26000 منظمة في عام 1999. وقد بات لمنظمات المجتمع المدني دوراً بارزاً في دفع عجلة التنمية على مستوى العالم، واتضح ذلك من خلال احصائية صدرت عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD)، جاء فيها أن مساهمات منظمات المجتمع المدني تتراوح ما بين 7,6 مليار دولار سنوياً في أواخر القرن العشرين، كما أن تأثير هذا الأخير في صنع السياسات العامة العالمية ظهر واضحاً في الآونة الأخيرة من خلال حملات الدعوة الناجحة التي تخص موضوعات متعددة منها: خطر زرع الألغام الأرضية إلغاء الديون وحماية البيئة. وأن دور المنظمات غير الحكومية تعدد وتنوع في مختلف مجالات التنمية يمكن أن نذكرها على وجه الحصر:

- حماية حقوق المواطنين وتسهيل اتصال الأفراد بالحياة العامة.
- يشكل قناة لمشاركة المواطنين في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية وينظمهم في جماعات مدنية على درجة من التأسس.
- التأثير في السياسات العامة و إيجاد مداخل للموارد العامة، بخاصة الفقراء، كذلك مراقبته للسلطات من خلال المساءلة والشفافية ومكافحة الفساد.
- توفير بيئة مساعدة تتضمن الإطار التنظيمي والتشريعي الذي يضمن حقوق المجتمع والحوافز لتدعيم وتسهيل الطرائق التي تؤدي إلى زيادة المشاركة في صنع السياسات العامة.[2]

وفي سياق آخر، في كتاب صدر للعالم الأمريكي " **روبرت بوتنام** " Robert D Putnam بعنوان "**جعل الديمقراطية تعمل: التقاليد المدنية في ايطاليا الحديثة**"، يعتبر فيه المجتمع المدني بمثابة رأس مال اجتماعي*، وقد خلص الأستاذ **بوتنام** من خلال دراسته الميدانية التي دامت حوالي 20 سنة أن معدلات التنمية الاقتصادية ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بالرأسمال الاجتماعي، أي بقوة منظمات المجتمع المدني حيث تمنح لأعضائها مجموعة كبيرة من المهارات، وشبكة واسعة من الاتصالات تتيح لهم

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 193

[2] خير الدين عبادي، **المرجع السابق**، ص ص. 93-96.

* رأس المال الاجتماعي هو عدد ونوعية تنظيمات المجتمع المدني في أي مجتمع مقارنة بعدد السكان فيه.

فرصاً عديدة لبدء مشروعات اقتصادية من مختلف الأحجام، والنجاح في إدارتها والتغلب على مختلف المشكلات التي تجابهها، بل يذهب الباحث إلى ما كان شائع في القرى والأحياء الشعبية في مصر من خلال ممارسات "**جمعيات الادخار**" هي نموذج لأصغر تكوينات المجتمع المدني.

ومن جانب آخر، وجد "**بوتنام**" أن هذه الطريقة التي انتهجتها معظم المشروعات في شمال ايطاليا، منذ نهاية القرن الماضي، والتي تطور بعضها ليصبح عملاقاً مع نهاية هذا القرن، وتقوم جمعيات الادخار على نفس المبدأ الذي يحكم المجتمع المدني عموماً كالإرادة الحرة في المشاركة والإقرار بحق الآخر في أن يرع مصالحه، والثقة المتبادلة بين الأعضاء حتى وإن لم تكن تجمعهم علاقة القرابة. [1]

و استكمالاً لما سبق، أصبحت المنظمات غير الحكومية شريكاً هاماً للدول على اختلاف أنظمتها، فالانفتاح الديمقراطي فرض على الدولة استشارة مؤسسات المجتمع المدني وطلب مساعدتها في بعث العملية التنموية، خاصة على الصعيد الاجتماعي والإنساني، ويظهر ذلك جلياً في فترة الأزمات واشتداد المشاكل. إن الطابع التطوعي الرسمي لهذه الفواعل سهل عليها عملية تأطير النشاط الاجتماعي لأفراد المجتمع، فنجدها تنظم حملات التحسيس والتوعية ضد أخطار حوادث المرور وأخطار المخدرات إلى غير ذلك من المواضيع ذات الاهتمام المشترك بين الدولة والمجتمع، سواء في المناسبات أو في غيرها (كالاحتفال باليوم العالمي للمخدرات أو في غيرها من الأيام) ، إذ يُكَلفْ محاربة تلك المخاطر أموال طائلة من ميزانية الدولة. وبالتالي من خلال مساهمتها في نشأة المواطن وتوجيهه في حياته اليومية العادية أو المهنية، فإن هاته التنظيمات تساهم في الحفاظ على الثروة البشرية، التي تعد من أهم دعائم التنمية بشتى أنواعها، وخاصة ونحن نشهد في السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام الدولي بتنمية البشرية.[2]

[1] مشري مرسي، **المرجع السابق**، ص ص. 10-09.

[2] **المرجع نفسه**، ص. 10.

استنتاجات:

ومما تقدّم نصل إلى القول أن المجتمع المدني أسهمت في ظهوره العديد من المدارس الغربية وأهمّها مدرسة العقد الاجتماعي. وهو الوسيط بين الفرد و الدولة وهو عبارة عن تنظيم طوعي مستقل عن السلطة، يسعى لتحقيق مصالح أفراده.

أما فيما يخص التنمية المحلية هي عبارة تظافر جهود مشتركة بين الحكومة والمواطنين بغية تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، أن هناك علاقة بينها وبين المجتمع المدني، بحيث أصبح لهذا الأخير دور بارزً وهام في العملية التنموية، وهذا راجع لعدم قدرة الدولة على تلبية احتياجات مواطنيها من جهة وعدم إقبال القطاع الخاص على بعض النشاطات من جهة أخرى لذا أصبح شريكاً اقتصادياً و اجتماعياً في كافة الدول على اختلاف أنظمتها.

الفصل الثاني

المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر: المنظور التاريخي، القانوني، والممارساتي.

الفصل الثاني: المجتمع المدني والتنمية المحلية في الجزائر: المنظور التاريخي القانوني والممارساتي.

خلال العقدين الماضيين أصبح للمجتمع المدني دورًا هامًا وبارزًا في العملية التنموية، ويرجع انتشار قوى المجتمع المدني إلى انتصار القيم الليبرالية في العالم، إلى جانب عدم قدرة الدولة وحدها على تلبية احتياجات المجتمع مّما أدى إلى ظهور أهميته كشريك فعّال في العملية التنموية،

وفي نفس السياق، والجزائر على غرار باقي دول العالم عرفت هي الأخرى ميلاد ظاهرة المجتمع المدني بعد التحوّل الديمقراطي الذّي حدث في نهاية الثمانيات من القرن المّاضي، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى مؤسساته وأدوارها التنموية في الجزائر مع التركيز على دور الجمعيات خاصة باعتبارها المكّون الأساسي لهاته التنظيمات في الجزائر.

المبحث الأول: واقع المجتمع المدني في الجزائر.

سنحاول من خلال هذا المبحث إبراز الإطار التّاريخي لتبلور المجتمع المدني كمفهوم وممّارسة في التاريخ الجزائري من خلال الوقوف عند محطتّين هامتّين هما إبان الاحتلال و بعد الاستقلال من خلال (فترة الأحادية الحزبية والتعددية بعد 1989)، بالإضافة إلى التعرض إلى مكانته في الدساتير الجزائرية .

المطلب الأول: السياق التاريخي للحركة الجمعوية في الجزائر.

يعود العمل الجمعوي في الجزائر إلى الحقبة الاستعمارية حيث تم تأسيس العديد من الجمعيات وفيما يلي تفصيل لهذا.

1 مرحلة إبّان الاحتّلال:

نشأة المجتمع المدني في الجزائر ارتبطت بالدين خاصة الزوايا، ويرجع بعض الباحثين أن البدايات الأولى لتشكل المجتمع المدني تعود إلى القرن الحادي عشر ميلادي، مع بروز الطرق الصوفية التي تشكل الإطار العام الذي من خلاله يدافعون على الحرية الوطنية ضد الأفكار الدخيلة الآتية من الاستعمار. فقد واجهت الجزائر أبشع أنواع الاستعمار، حيث طمس إلى كل ما يرمز للهّوية الجزائرية، وكل المقومات الحضارية للشعب الجزائري من خلال سياسة الثالوث الأسود: التفقير ،التنصير، [1] التجهيل. بل وذهب إلى أبعد حد من ذّلك خلال إصدار المرسوم الفرنسي الذّي اعتبر الجزائر مقاطعة فرنسية، وفي ظّل هذا الوّضع السيئ، وكرّد فعل قام الجزائريين بعدّة مقاومات مسلحة

[1] عبد النور ناجي، **النظام السياسي الجزائر من الأحادية إلى التعددية السياسية**، (الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006)، ص. 49.

وحركات شعبية لكّنها باءت بالفشل، وتم استشهاد العديد من أعلام النخبة الوطنية ونفي بعضها، وبدأ يزداد الوّعي حيث بدت بوادر الممّارسة السياسية تظهر في المقاومة السياسية للاستعمار بوسائل عصرية وتنظيمية سلمية تمثلت في الجمعيات والنوادي الاجتماعية والثقافية بالإضّافة إلى الطرق الصوفية، ويمكّن الإشارة إلى أهّم هذه التنظيمات فيما يّلي :

أ) الجمعية الراشدية:

تم تأسيسها سنة 1894 عن طريق مجموعة من الشباب خريجي المدارس الفرنسية الجزائرية و بتأييد من طرف المتعاطفين مع الجزائريين، واستطاعوا أن ينشاؤوا لها فروع بالجزائر، وكان هدف هذه الجمعية هو مساعدة الشباب الجزائري على العمل والتفكير والعيش عيشة عصرية، ومن بين الآليات التي ترتكز عليها لتبليغ رسالتها إلقاء المحاضرات، وهذا لنشر الوعي وتوعية الشعب ونشر الثقافة الإسلامية للحفاظ على الموروث العربي الإسلامي، ومن أهّم عناوين المحاضرات التّي نظمتها الجمعية سنة1907 "التضّامن والأخوّة بين المسلمين"، "التشريع الإسلامي في الجزائر منذّ سنة 1832".[1]

ب) الجمعية التوفيقية:

تم إنشائها عام 1908 واستطاعت هذه الجمعية استقطاب عدداً هائلاً من الأعضاء وصل إلى 200 عضو خلال سنة واحدة، كان يرأسها الدكتور"ابن التهامي"، هدف هذه الجمعية الثقافية هو جمع الجزائريين الذّين يرغبون في تثقيف أنفسهم وتطوير الفكر العلمي و الاجتماعي،[2] كمّا كان إلى جانب هذه الجمعيات تأسيس العديد من النوادي أهمّها : نادي صالح باي، نادي الترقي، نادي الشباب الجزائري في تلمسان، الإقبال في جيجل ....الخ.*لعبت دوراً بارزاً في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وحمايته من الغزو الثقافي الفرنسي.

ج) الطرق الصوفية:

---

[1] **المرجع السابق**، ص50.

* النوادي كان لها نفس الدور الذي لعبته الجمعيات إبان فترة الاحتلال.

كان لها دوراً مهماً في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغزو الثقافي الفرنسي أثناء احتلاله للجزائر، ولا تزال تلعب فاعلاً مهماً في تشكيل تصورات المواطنين ومدركاتهم الإسلامية، بل كذلك في التجنيد السياسي وأهمها: الطريقة التجانية (1786)، الطريقة القادرية ....الخ.[1]

د) جمعية العلماء المسلمين:

تأسست جمعية العلماء المسلمين في الخامس من ماي سنة 1931 بالعاصمة، وقد ضمت 72 عالماً جزائرياً جاؤوا من مختلف أنحاء القطر ومن مختلف الاتجاهات الدينية، ومن بين أهدافها تعليم اللغة العربية، محاربة الخرافات وتصفية الإسلام ممّا عَلَقَ به من شوائب خلال القرون المتأخرة.[2] كان لها دوراً فعالاً في القضية الوطنية حيث أيقظت الشعب الجزائري من سباته وغفوته ودعته إلى المطالبة بحقوقه المهضومة، والقيام باللغة العربية لغة الدّين والوطن ونادت على العمل بالقرآن والسنة الشريفة.

في نفس السياق، كما تؤكد معظم الدراسات التي تناولت تاريخ الجزائر المعاصر أن مؤسسات المجتمع المدني كان لها الفضل الكبير في مقاومة الاحتلال الفرنسي، ولم يمنع الوضع السيئ الذي آلت إليه الزوايا خلال فترة الاحتلال لتكون بمثابة مؤسسة شاملة فهي مسجد للعبادة وملجأ للهاربين مأوى للغرباء ومركز للفقراء، وعلاوة على ذلك، هناك العديد من الممّارسات التضامنية التي تتجسد أولاها في"**التويزة**"، التي تعد بمثابة العرف في المجتمع التقليدي، وهي نوع من النشاطات الطوعية وتتكون من جماعة صالحة هدفها تحقيق النفع العام. يوجد كذلك تنظيم "**تاجمعت**" خاصة في منطقة القبائل (وهي لا تزال موجودة إلى يومنا هذا)، حيث يتم اختيار ممثلين في المجلس المكوّن من الشيوخ والعقال الذين يتمتعون بشخصية محترمة، إضافة إلى اعتبارات أخلاقية وخاصة الذين ينحدرون من الأسر ذات الأنساب العريقة.[3]

وإبان الثورة التحريرية الكبرى تحولت معظم هذه الجمعيات إلى سند سياسي وإيديولوجي وعسكري لجبهة التحرير الوطني والتفت بمختلف توجهاتها وأفكارها حول "الجبهة"، هي عبارة عن

---

[1] **المرجع السابق**، ص. 51.

[2] سعد الله أبو القاسم، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج.3، (الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009)، ص. 83.

[3] سمية أوشن، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009-2011)، ص ص.107- 106.

منظمة ثورية تهدف إلى القطيعة مع الوضع السياسي السابق والتحول مباشرة إلى الثورة المسلحة التي تكللت بالاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية.[1]

2. مرحلة بعد الاستقلال:

وتنقسم هذه المرحلة إلى محطتين هامتين مر بهما النظام السياسي الجزائري وهما:

أ) فترة الأحادية الحزبية 1962 – 1989:

تميزت فترة الأحادية الحزبية (1962 – 1989) بانتكاسة واضحة حيث لعبت السلطة السياسية الحاكمة في الجزائر منذ الاستقلال دوراً هاماً في تشكيل مجتمع مدني على مقاسها، وذلك بالاعتماد مسوغات وعلى رأسها "المحافظة على الوحدة الوطنية". ويلاحظ أنه منذ السنوات الأولى للاستقلال سعت السلطة للاستيلاء وصياغة الفضاء السياسي سواء كان رسمياً أو غير رسمي، وذلك وفقاً لما تقتضيه مصلحتها وتؤكد العديد من الشواهد هذا الطرح. لأن الدولة آنذاك كانت ترى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والثقافية مدمجة في طبيعة النظام السياسي، إذ تعتبر من مهامه الأساسية فأقصت بذلك كل مبادرة أو مناقشة في الميدان لأنه وبرأيها أن المجتمع لم يصل بعد إلى مرحلة التكفل الذاتي بشؤونه، وبذلك عمت روح الأبوية في جميع المجالات وأُلْبِسَتْ الصبغة السياسية على كل المنظمات الاجتماعية والثقافية والتربوية، وعليه ظلت مؤسسات المجتمع المدني تسير في نفس الأطر التي كانت قائمة في الفترة الاستعمارية والمتمثلة في الهيمنة.[2]

يلاحظ وجود ثنائية غير منسجمة في بنية مؤسسات المجتمع المدني خلال هذه الفترة فقد تشكل مجتمع مدني رسمي، وهو تلك المؤسسات التي تتحرك في إطار كل من النقابة، وبقية الجمعيات الأخرى وتتمركز غالباً في المناطق الحضرية الكبرى. وفي المقابل نلاحظ هناك مجتمع مدني آخر غير رسمي، الذي لجأ إلى التعبير عن نفسه خارج النسق القائم وهو يتشكل أساساً من تلك الفئات الاجتماعية المناهضة للسلطة المركزية والتي تحمل أفكار راديكالية، فهذا التنظيم غير الرسمي له مؤسساته وتنظيماته تتمثل في: حلقات الذكر في المساجد، جمعيات الطلبة...الخ، وقد نجحت العديد من مؤسسات غير رسمية (مثل المؤسسات التي كانت تتغذى من الإيديولوجية الشيوعية) من الوصول إلى المجتمع المدني رسمي والاحتماء به لتمرير أهدافها لاسيما خلال الفترة التي سبقت الانتقال إلى التعددية السياسية.

---

[1] نادية بونوة، **المرجع السابق**، ص. 121.

[2] عمر دراس، "**الظاهرة الجمعوية في ظل الإصلاحات الجارية في الجزائر: الواقع والآفاق**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد05 ، أفريل 2005، ص. 25.

إن هشاشة التشكيلات الرسمية وعدم قدرتها على الامتداد الحقيقي داخل المجتمع سواء تعلق الأمر بحزب جبهة التحرير الوطني أو مختلف المنظمات الجماهيرية الأخرى، دفع بالعديد من الفئات الاجتماعية إلى تنظيم نفسها بنفسها خارج دائرة الفضاء السياسي والاجتماعي والثقافي الذي تتحكم فيه الدولة، ومن الأمثلة التي يكمن الاستعانة بها ، والتي لم تحظ باعتراف من قبل النظام الحاكم منها الحركة الإسلامية والحركة البربرية*.[1]

واستكمالا لما سبق، بالرجوع إلى دستور 1963 في مادته 19 التي تنص على ضمان الدولة حرية تكوين الجمعيات، إلاّ أن الشيء الملاحظ، أنه لا ينبغي أن تتعارض أو تتناقض مع الحزب الحاكم الذّي يأخذ به النظام السياسي الجزائري، و إنمّا يجب أن يتماشى مع توجهات وسياسات هذا الأخير، ومهّمة الجمعيات ينبغي أن تتمثل في تكوين مناضلين للقيام بدورهم في نشرعقيدة وسياسة الحزب الاشتراكية، انطلاقًا من هذا فقد استبعدت التجربة السياسية التّي قادتها جبهة التحرير الوطني كل التجمعات التي لم تكن منسجمة مع روح التغيير السياسي مثل: جمعية القيم، جمعية العلماء المسلمين، وهو ما يعد حجرة عثرة أمام تأسيس الجمعيات في الجزائر.

فبالرغم من كون قانون 1901 قد اشترط اجراءات مبسطة لتأسيس الجمعيات وهو القانون الفرنسي المنظم للعمل الجمعوي في الجزائر إلى غاية 1971، إلاّ أن السلطة الجزائرية كانت تفترض شروط وتتخذ اجراءات تضيق من هامش حرية الجمعيات وتعرقل عملية تأسيسها. تمّ إلغاء قانون1901 في إطار المراجعة العامة للقوانين الفرنسية التّي كان ينظر إليها على أنّها تتعارض مع السيادة الوطنية، وبهذا تم استصدار أول تشريع جزائري ذو صبغة اشتراكية منّظم للقطاع الجمعوي وهو الأمر 79/71 المؤرخ في 03 ديسمبر1971 وتضّمن هذا الأخير التعريف بالجمعية وكذا اجراءات التنظيم ومختلف الشروط اللاّزمة لذلك، إلاّ أن هذا الأمر ظّل صارمًا إلى حد ما ممّا ضيق من هامش حرية الجمعيات .

بحلول الثمانينات، وما شهدته من تطورات أبدت السلطة العليا تسهيلات تمثلت في قانون رقم 15/87 المؤرخ في 21 جويلية 1987 الذي سهل اعتماد الجمعيات مع وجود بعض الاستثناءات

---

[1] سمية أوشن، **المرجع السابق**، ص. 111.

*الحركة الإسلامية، والحركة البربرية هما من أقوى التيارات المعارضة للنظام السياسي في الجزائر، ومن أمثلة قوى الحركة الإسلامية: حركة القيم التي نشطت في الثمانينات لتفرز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فيما بعد، وحركة الربيع الأمازيغي بالنسبة للحركة البربرية.

وفي الأخير يكمن القول أن طبيعة النظام السياسي والاقتصاد المنتهج في الجزائر الذي يقوم على التسيير المركزي أدى إلى انسحاب المجتمع المدني وانتكاس الحركة الجمعوية طيلة هذه الفترة .[1]

ب) فترة التعددية الحزبية (بعد 1989):

ظهور منظمات المجتمع المدني بشكل جليّ وواضح كان خلال الفترة الممّتدة مابين أحداث 1988 و1995 *، حيث عرف شيوعاً خلال هذه الفترّة، وهذا راجع للتحوّل الديمقراطي الذّي حدث في الجزائر على غرار العديد من أنظمة العالم ، وما تتطلبه الديمقراطية من حريات الأفراد في التعبير. ونتيجة هذا التحوّل ظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1989، وما تضمّنه من اعتراف بالتعددية الحزبية وتشجيع للمشاركة السياسية، كذلك الأزمة الاقتصادية التي حدثت في الجزائر بداية من سنة 1986 كان لها دوراً في نشأة المجتمع المدني الجزائري.

علاوة على ذلك، ترجع الانطلاقة الفعلية للمجتمع المدني في الجزائر مع تأسيس اللجان لحماية ضحايا القمع على إثر أحداث أكتوبر 1988 لتأتي بعدها جمعيات مختلفة كجمعيات حماية البيئة، الجمعيات الخيرّية، الجمعيات المهّنية.....الخ، وبمجرد الإعلان عن المصادقة على القانون رقم31/90الصادر في 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات،[2] كإطار قانوني وشرعي لممّارسة تكوّين الجمعيات ، وكحق إنساني تؤّكد عليه كل المواثيق الدولية لحقوق الإنسان، بهذا عرفت الحركة الجمعوية نفسًا جديداً. ممّا يبرهن على ذّلك هو الكّم الهائل من الجمعيات على المستوى الوطني والمحلي، فوطنياُ تم تأسيس حوالي 434 جمعية في مدة أربعة سنوات فقط أي في الفترة الممتّدة بين سنتي 1991و1995 وهذا ما يبينه الجدول التالي. [3]

---

[1] محمود بوسنة ،"**الحركة الجمعوية في الجزائر: نشأة، وظيفة تطورها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، 2002، ص. 134.

* هذا لا ينفي فرضية وجود مؤسسات للمجتمع المدني في الجزائر قبل هذه الفترة.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، العدد 53، الصادر بتاريخ 04 ديسمبر1990.

[3] مشري مرسي، **المرجع السابق**، ص. 11.

الجدول رقم 01 يوضح عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من1987 إلى 1996.

السنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة	عدد الجمعيات المعتمدة
1987	86 جمعية
1988	12
1989	81
1990	151
1991	135
1992	92
1993	93
1994	70
1995	74
1996	12

المرجع: ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص. 11.

ويفسر الباحث عبد القادر بهلول في كتابه :"**الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية**" ، هذه الطفرة الكمية في عدد الجمعيات بحيث يقول: "في تقديرنا أن ضياع الثقة بين الأفراد في المجتمع و الصراع السياسي بين الأشخاص الذّين مارسوا العمل السياسي قبل الثورة وأثناءها في نظام الحزب الواحد هما سببان في تشكيل الأحزاب السياسية ، أمّا الجانب الشكلي فهو عامل التسهيلات المفرّطة التّي يقدّمها نص قانون الجمعيات حيث يكفي أن يجتمع على أقل خمسة عشرة شخصاً ليؤسسوا جمعية".[1]

من جانب آخر، على الرغم من التطور الملحوظ في مجال تأسيس الجمعيات، والسرعة التي عرفتها في بدايتها، إلاّ أنها تراجعت في السنوات الأخيرة مقارنة بالسنوات الأولى 1990_1992 ويمكن رد هذا التراجع إلى الأزمة الأمنية التي عرفتها البلاد خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي. إلاّ أن استقرار الوضع الأمني وانتهاج الجزائر سياسة المصالحة الوطنية وميثاق الوئام المدني، أعطى دفعة قوية نحو انبعاث الحركة الجمعوية في الجزائر، فظهرت منظمات ضحايا الإرهاب كتوجه جديد ومجال عمل مستحدث لنشاط تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر.

[1] **المرجع السابق**، ص12.

المطلب الثاني: الإطار القانوني للعمل الجمعوي في الجزائر.

لقد عرف المجتمع المدني في الجزائر كمفهوم وممّارسة منذّ عشريتين، ولقد حظي باهتمام متزايد في الخطاب السياسي من خلال إقرار مجموعة من النصوص الدستورية والقانونية التّي تعتبر من أقوى الضمانات لممّارسة نشاطها فالتساؤل هنا توضيح المكانة التي تحض بها الحركة الجمعوية في الدساتير الجزائرية؟.

1. دستور1989 والجمعيات الجزائرية:

إن اعتماد دستور 1989 للنظام الليبرالي الحر لم يكن نتيجة اختيار أو قناعة سياسية سابقة وإنما كان وراءه العديد من الأسباب والخلفيات وبضغط عدة عوامل ساعدت على التحرك في هذا الاتجـــاه الجديد، حيث عرف المجتمع الجزائري إبان الثمانينات أزمة مجتمعية متشابكة الأطراف باعتبار الأزمة دستورية، اقتصادية، ثقافية، سياسية، حضارية. كما أظهرت ملامح الانقسام والتناقض علـــى النظـــام السياسي، بالإضافة إلى الضغوط الدولية بسبب المديونية المتزايدة ومطالب صـــندوق النقـــد الـــدولي للحكومة الجزائرية بإعادة هيكلة الاقتصاد والقيام بإصلاحات جذرية في جميع القطاعات، كـــل هـــذه العوامل والظروف يضاف إليها التذمر الشعبي المتزايد والحركة المعارضة في الكواليس التي ستعمل في النهاية على تهيئة المناخ لقيام انتفاضة شعبية ضخمة بقيادة العنصر الشبابي، والتي تزامن تاريخها يوم 05 أكتوبر 1988، كانت بمثابة هزة اجتماعية تطالب بإصلاحات سياسية واقتصادية كُلِلَتْ بتقديم برنامج حكومي إصلاحي شامل يقر بقبول مبدأ التعددية السياســـية والحـــق فـــي إنشـــاء الجمعيـــات والتنظيمات المختلفة التي كانت بمثابة اللبنة الأولى لبناء مجتمع مدني مستقل. [1]

جاء دستور1989 لتكريس لحقبة التعددية في تاريخ الجزائر، وكانت أهم الإصلاحات التي احتواها هي استحداث المادة 40 التّي تنص على: "حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به"، وكذا عدة نصوص ايجابية في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وذّلك في الفصل الرابع من ذات الدستور 1989 ليتشكل عدداً هائلاً من تنظيمات المجتمع المدني كالجمعيات والنقابات.

وفي نفس السياق، نّصت كل من المواد (32، 39، 53)[2]على دور الجمعيات والأفراد في الدّفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن حريات الفردية والجماعية، بالإضّافة إلى الحق النقابي

---

[1] عبد الله كبار، **المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا بولاية غرداية**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009)، ص.80.

[2] حيث تنص المادة 32 من دستور 1889 على:" الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مَضْمُونٌ". أما المادة 39 تنص على: "حريات إنشاء الجمعيات والاجتماع مَضْمُونٌ". كما تنص المادة 53 على أن:" الحق النقابي معترف به لجميع المواطنين".

لجميع المواطنين وحمايته بقوة القانون. وقد تدّعم هذا الانفتاح السياسي باتجاه التعددية بصدور القانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990، ويعتبر من بين القوانين التي تناولت موضوع الجمعيات وخصّصت له عددًا من موادها، الذّي حدد المبادئ والشروط اللاّزمة لتأسيسها، وقواعد عملها وتمويلها و إيقاف وحضر نشاطها. [1]

القانون 31/90 يمكن اعتباره خطوة كبيرة في مجال الاعتراف بحرية العمل الجمعوي لما تضمنه من تسهيلات إدارية وإجرائية، وتعرف الجمعية طبقاً لهذا القانون في مادته الثانية:" أنها اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها، وتجمع في إطارها أشخاصا طبيعيين ومعنويين لغرض غير مربح، كما يشتركون في تنفيذ معارفهم و رسائلهم لمدة محددة من أجل ترقية الأنشطة ذات الطابع المهني واجتماعي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص"، ويحدد القانون أجهزة الجمعيات المتمثلة في الجمعية العامة والمكتب التأسيسي، ويوضح آليات تسييرها الداخلي من مداولات وانتخابات، وسبل اتخاذ القرار المالي والمحاسبي.[2] ولابد من التذكير أن القانون 31/90 أكد على استقلالية العمل الجمعوي على العمل السياسي، إذ تنص المادة 11 على ضرورة تميز الجمعية بهدفها وتسميتها وعملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي، ولا يمكن أن تكون لها أية علاقة بها سواء كانت تنظيمية أو هيكلية إلى جانب استقلاليتها المالية عن الجمعية ذات الطابع السياسي، ويحدد القانون في مادته 26 مواردها المتمثلة في:

- اشتراكات أعضائها.
- العائدات المرتبطة بأنشطتها.
- الهبات والوصايا.
- الإعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.[3]

وصدوره أدى إلى حدوث انفجار فريد من نوعه للظاهرة الجمعوية من حيث عددها وتنوع مواضيعها ومجالات تَدّخُلِها وكذّا الفئات الاجتماعية التّي تُنَشِطُها. لقد أبدت بعض الدراسات العربية المقارنة التي أجريت في بداية التسعينيات على الجمعيات والمجتمعات المدنية إعجاباً واضحاً بالحالة الجزائرية وهي تتحدث عن التشريعات المنظمة للعمل الجمعوي في عملية تكوين الجمعيات خاصة واصفة هذه القوانين بالمتسامحة اعتماداً على المادة السابعة من قانون الجمعيات التي تتحدث عن شروط التأسيس والتي لا تتطلب نظرياً إلاّ التصريح لدى السلطات المختصة.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص. 81.

[2] المادة 02 من القانون 90/31 المتعلق بالجمعيات.

[3] المواد من 11 إلى 26 من القانون 90/31 المتعلّق بالجمعيات.

ومع ذلك، فالقراءة الجيدة للقانون والممارسات الفعلية المرتبطة به، قد تجعل الملاحظ يعيد النظر في هذا الحكم المتفائل الذي ارتبط بمرحلة بداية التسعينيات، قبل أن تسوء الأوضاع في الجزائر بسرعة فائقة بعد ذلك جراء تدهور الوضع الأمني والسياسي. ولتوضيح ذلك، نذكر ما يلي:
المادة07: تؤسس الجمعية قانونا بعد الإجراءات التالية:

– إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10من هذا القانون.

– تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من خلال السلطة العمومية المختصة خلال 60 يوما على الأكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لأحكام القانون.

– القيام بشكليات الإشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع الوطني.

المادة 08:" تخطر السلطة المختصة الغرفة الإدارية في المجلس القضائي المختص إقليمياً خلال ثمانية أيام على الأكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 7 أعلاه. إذا رأت أن تكوين الجمعية يخالف أحكام هذا القانون يعود إلى الغرفة الإدارية أمر الفصل في ذلك خلال 30 يوما الموالية للإخطار. وإذا لم تخطر الجهة القضائية المذكورة، عُدّت الجمعية المعنية مكونة قانوناً بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل".
أما المادة17 تنص على:" يجب على الجمعيات أن تُعْلِمَ السلطات العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10[1]من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي وجميع التغييرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال 30 يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن."
ونص المادة 18: "يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بعدد المنخرطين فيها وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة، وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم".

ومما سبق يتضح، أن هاتان المادتان(17 و18)، تجعل الجمعية تحت رقابة وزارة الداخلية مباشرة. لقد بينت تجربة الكثير من الجمعيات الوطنية، وحتى المحلية، أنها عملياً، أمام إعادة الاعتراف

[1] حيث تنص المادة 10 من القانون المتعلق بالجمعيات على: "يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون بإيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة التالية:
والي الولاية المقر للجمعيات التي يهم مجالها الإقليمي بلدية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة.
وزير الداخلية للجمعيات ذات الصبغة الوطنية أو المشتركة بين الولايات".

بها في كل مرة تقوم بإجراء انتخاب القيادة الجديدة خاصة فيما يتعلق بأعضاء المكتب الوطني للجمعية، رئيسها وأمينها العام والمكلف بالمالية على وجه التحديد. وباعتبار الرئيس هو الممثل القانوني للجمعية ويملك مع أمين المالية حق التسيير المالي للجمعية، فإن أي تغيير لهما يعني عملياً إعادة تسجيل جديد للجمعية أمام مصالح وزارة الداخلية التي قد تستغل هذه الفرصة للضغط على الجمعية وعدم منحها تأشيرة المطابقة. فإمضاء الرئيس وأمين المالية مطلوبان من قبل كل البنوك ومراكز البريد عند أي معاملة مالية مهما كان حجمها؛ مما يعني أن كل تغيير في الحصول على تأشيرة المطابقة معناه تعطيل فعلي لعمل الجمعية قد يدوم عدة شهور.[1]

2.الحركة الجمعوية في ظل دستور1996:

عاشت الدولة الجزائرية أزمة خطيرة عرفت بسنوات الجمر، نتيجة إلغاء الانتخابات التشريعية لسنة 1992 بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ تم حضر نشاطها ومصادرة ممتلكاتها، وأصدرت الحكومة قرار في مارس 1992 بحل جميع التنظيمات والجمعيات التي كانت مرتبطة بالجهة الإسلامية للإنقاذ. واستمر الوضع إلى غاية وصول الرئيس **اليامين زروال** إلى الحكم، قام باجراء تعديل على دستور1989، وتم التصويت عليه يوم 16 نوفمبر 1996، ومع صدوره تغير الوضع بالنسبة لبعض الجمعيات والتنظيمات، وذلك بعدما اكتشف النظام الجزائري عدم كفاية الإطار القانوني الذي وضع سنة 1989 فتم منع التسميات الدينية للأحزاب أو استخدام مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة و الأمازيغية في الخطاب السياسي، وتطبيقاً لنصوص الدستور غيرت كل الأحزاب تسمياتها التي تحمل تعابير دينية أو لغوية أو قومية.

فهو جاء ليؤكّد أن حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والاجتماع مضمونة للمواطن حسب نص المادة 41 منه. كما نصت المادة 16 منه على مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية وتذهب المادة 33 من نفس الدستور على ضمان الدّفاع عن الحقوق السياسية والمدنية، والمادة 43 التّي تنص "على ضمّان الدولة إنشاء الجمعيات والتشجيع على ازدهار الحركة الجمعوية". فدستور 1996 لم يكتف بإنشاء الحركة الجمعوية ولم يؤهل الدولة لسن القوانين التي تنظم هذه الحركة فقط وإنمّا أعطى الدولة الدور البارز في تشجيع الحركة الجمعوية انطلاقًا من أن هذه الأخيرة يجب أن يكون لها دور أساسي في نشأة المواطن وتوعيته وتعبئته من أجل المساهمة في إدارة الشؤون العامة للبلاد، والسمّاح

[1] عبد الناصر جابي، **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع وآفاق**، ص. 06. تم تصفح الموقع يوم2015/08/12.
http://amirror.Undp.org/algerie/evement/le%20parlement%20et20la%2050ciete%20civile 1106/Etude%20Relations.

لها بإبداء رأيّها في السياسات العامة والمشاركة المباشرة أو غير المباشرة في صنع السياسة الخارجية بحيث يكون في خدمة المصلحة الوطنية للأمّة.[1] بالإضّافة إلى برنامج الحكومة لسنة 2004 الذي نص على أن "الحكومة تشجع مساهمة المجتمع المدني في إدارة شؤون المجتمع والنقاش الفكري " كما نص على مراجعة الحكومة لقانون الجمعيات.

ونتيجة للحراك العربي الذّي حدث في مطلع سنة 2011 ألقى الرئيس الحالي السيّد" **عبد العزيز بوتفليقة**" خطابا شهر أفريل من نفس السنة، توّعد فيه بالقيام بعدة إصلاحات جوهرية تمّس كافة المجالات في الدولة. أدى هذا إلى ظهور عدة قوانين كمخرجات لهذه الإصلاحات، منها قانون رقم 06/12 المؤرخ في 18 صفر عام 1433 الموافق لــ 12 يناير سنة 2012 المتّعلق بالجمعيات، الذي وسّع من مجال نشاط هذه الأخيرة ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والثقافي. أن القراءة الأولية لهذا القانون توحي بأن هذا الأخير عبارة عن إثراء لقانون الجمعيات 31/90 بدليل التطابق بين العديد من النصوص وموادهما، كما أن المشرع قد سعى إلى إحكام الرقابة وهذا يتعارض مع العمل الجمعوي، وكذلك يتعارض مع بنود المعاهدات والصكوك الدولية التي تضمن حرية العمل الجمعوي والتي وَقَعَتْ عليها الجزائر وضمنتها في مختلف الدساتير. علماً أن المعاهدات الدولية تسمو على القوانين الداخلية بموجب نص الدستور(1996) في مادته 132.[2]

مما سبق، يظهر أن هذا القانون كان أكثر صرامة وتقييدًا لحركة النشاط الجمعوي، بدل أن يأتي في اتجاه يعبّر على أطروحات أكثر انفتاحًا، خاصة وأن صدوره صاحب حركات ما يسمى بـــ" الربيع العربي" القاضية بإرساء معالم الديمقراطية التشاركية على الأقل من ناحية الضغط الذي شكلته حركتها على النظام الحاكم. فالقانون سعى إلى تشديد الإجراءات على مستوى التأسيس، وفرض الرقابة المشددة على نشاط الجمعية ومواردها المالية، وعلاقاتها بالأحزاب السياسية ومختلف الجمعيات الدولية، وهذا ما انعكس سلبًا على أداء الجمعيات في الجزائر عمومًا، فالبرغم من التعداد الذي تجاوز 120 ألف جمعية حسب إحصائيات 2013، إلا ّأن نشاطها لا يزال ضعيفاً وغالباً ما يتّصف بالمناسبتية، وهذا ما

[1] نادية بونوة، **المرجع السابق**، ص. 136.

[2] حيث تنص المادة 132 على أن : "المعاهدات التي يصادق عليها رئيس الجمهورية، حسب الشروط المنصوص عليها في الدستور، تسمو على القانون".

أسهم في تراجع دور حركات المجتمع المدني على جميع المستويات السياسية والاقتصادية ،الاجتماعية والثقافية ، وعلى الصعيدين الوطني والمحلي.[1]

يظهر مما سبق، أن الحركة الجمعوية استفادت من مرحلة التعددية التي دخلت فيها البلاد خصوصاً بصدور قانون 31/90 ومن تسهيلاته، وأُنشأ على إثر ذلك العديد منها، كما سنرى في المطلب الموالي.

المطلب الثالث: تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر وعلاقتها بالدولة.

شهدت مرحلة التعددية الحزبية تغيرات كثيرة ومليئة بالتطورات– كما أشرنا سابقاً– من بين نتائج هذه الأخيرة انتشار منظمات المجتمع المدني فالتساؤل المطروح فيما تتجلى؟ و ما هي طبيعة علاقتها بالدولة؟.

سيتم التطرق أولاً لتنظيمات المجتمع المدني فيما يلي تفصيل لأهمها:

1 الجمعيات:

حيث يعتبر دستور فيفري 1989 المرجعية الحقيقة لميلاد الحركة الجمعوية في الجزائر وخاصة مع صدور قانون31/90 المتعلق بالجمعيات الذي على إثره تأسست العشرات منها، وهناك عدة أنواع من الجمعيات نذكر منها:

أ) الجمعيات النسوية

تضم أكثر من 30 منظمة نسوية، 26 منها تدافع عن حقوق المرأة والقضايا المتعلقة بها من عنف ومشاركة وغيرها، خاصة المتعلقة بحقوق الإنسان ويمكن تصنيفها إلى :

- الجمعيات الخيرية النسائية وهي أكثر انتشارا.
- الجمعيات والاتحادات النسائية التابعة للأحزاب وتشمل نوعين الجمعيات التابعة للأحزاب المعارضة، والتي تتبنى الطابع الإيديولوجي، والجمعيات التابعة لحزب أو أحزاب السلطة وأهمها الاتحاد الوطني للنساء الجزائريات UNFA
- الهيئات النسائية التابعة للمنظمات المهنية أو الحرة.
- النوادي النسائية، والتنظيمات النسائية المختلفة.[2]

ب) جمعيات حقوق الإنسان:

---

[1] بن ناصر بوطيب، " **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12** "، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، جانفي 2014، ص. 256.

[2] سمية أوشن، **المرجع السابق**، ص. 117.

وأهم تنظيماتها :

– الرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، أسسها المحامي "**علي يحي عبد النور**" من أهم مبادئها احترام الحقوق المدنية والسياسية في ظل دولة الحقّ والقانون.

– الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان تضم عناصر مثقفة وقد برز نشاطها في أحداث أكتوبر 1988.

– المرصد الوطني لحقوق الإنسان، وتأسس في 1992 من طرف الحكومة ومهمته تقديم التقارير الدورية عن انتهاكات حقوق الإنسان، وكأنّه أشبه بأي مؤسسة استشارية مثل المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وقد تمّ حل هذا المرصد الوطني لحقوق الإنسان وحلت مكانه اللّجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان.

د) **الجمعيات الثقافية:** أهمها الجمعية العربية للدفاع عن اللغة العربية، الحركة العربية الجزائرية الحركة الثقافية البربرية.

ه) **الحركات الطلابية:** لعبت دوراً كبيراً في الثورة التحريرية، إلاّ أنه قد غلب على نشاطها التبعية السياسية، ومؤخراً نسجل تنامي لعدد ونشاط الحركات الطلابية كونها تعبر عن الطبقة ذات المستوى العلمي في المجتمع.[1]

2 التنظيمات النقابية :

تحض ممارستها في الجزائر بمكانة وأولوية سياسية، وهي حقّ يكفله الدستور فالمادة 53 من دستور 1996 تنص على: "الحقّ النقابي معترف به لجميع المواطنين". ونجد النقابات تنقسم إلى قسمين هما:

ا) **النقابات المهنية:** وتضم مجموعة الأعضاء الذّين يزاولون المهّن ومن أهمّها: نقابة الصحافيين القضّاة، اتحاد رجال الأعمال....إلخ، وتعد هذه الاتحادات نشطة، وهذا راجع لعدة اعتبارات كالمستوى التعليمي لأعضائها، وكذلك تمتعها بالاستقلالية الإدارية والمالية.[2]

ب) **النقابات العمالية:** هي الأخرى عبارة عن عدة اتحادات وعلى رأسها اتحاد العام للعمال الجزائريين، الذي تأسس في 24 فيفري 1956 أثناء حقبة الاستعمار الفرنسي ، واستمّر في العمل بعد الاستقلال كأداة سياسية لدولة الجزائرية، وقد كان الاتحاد مهيمناً عليه من جانب

---

[1] **المرجع السابق**، ص ص. 118-117.

[2] حدة بولافة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2011 2010)، ص. 107.

جبهة التحرير منذّ تأسيسه ثم تابعًا لها منذّ ديسمبر 1962 إلى أن انفصل عنها في 1988، اذا جاء في بيان للجمهورية ليحرّر النقابات كافة وعلى رأسها اتحاد العام للعمال الجزائريين من هيمنة الحزب، وخلال سنوات الجمر (الأزمة الأمنية) فقد الاتحاد أمينه في28 جانفي1997، ليتولى منذّ ذلك الحين قيادة الاتحاد الأمين الحالي "**عبد المجيد سيدي سعيد**".[1] وكذلك نجد الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين UNPA والنقابة الوطنية لإنقاذ الجزائر والتي أسسها اتحاد العمال في 1992 بهدف مجابهة النفوذ المتنامي لجبهة الإنقاذ الإسلامية.[2]

3 أكاديمية المجتمع المدني الجزائري:

هي منظمة مدنية غير حكومية أنشأت وفق للقانون 31/90، تتوزع أكاديمية المجتمع المدني الجزائري عبر كامل ولايات و دوائر وبلديات الوطن، كما لديها مكاتب في العديد من دول الخارج التي تتواجد فيها الجالية الجزائرية بكثرة، وقد باشرت الأكاديمية منذ فترة عملية الانضمام إلى منظمة الأمم المتحدة كعضو ملاحظ، كما تعمل حالياً للانخراط في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية.

تعمل الأكاديمية من أجل منظمة مدنية اجتماعية وطنية ذات أبعاد دولية تستجيب للاهتمامات اليومية للمواطن الجزائري، والعمل على اقتراح البرامج والمشاركة في إيجاد الحلول الناجعة مع مختلف المؤسسات الحكومية، وغير الحكومية، بالنظر إلى ما تزخر به من كفاءات جامعية وطاقات اجتماعية متنوعة، فإنها تعمل للاستجابة لمختلف الانشغالات المطروحة في المجالات الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية.[3]

ومن أبرز نشاطاتها –كما أكد الأمين العام للأكاديمية في البيان الختامي للمؤتمر الوطني بتاريخ 2007/12/30– ضرورة مواصلة التصدي للإرهاب، وقطع الطريق أمام كل المحاولات التي ترمي لإعادة الجزائر إلى مستنقع الدم من جديد. علاوة على عقد مجموعة من الندوات والمؤتمرات التي تصب في تعزيز وتدعيم مهامها كالندوة الولائية التي عقدت بتاريخ 2008/02/19 حول:" **دور منظمات المجتمع المدني في تفعيل التنمية المحلية**"، وتأتي هذه الندوة تجسيداً لبرنامج النشاط السنوي الذي صادق عليه المجلس الوطني للأكاديمية في دورته

---

[1] منذ وفاة السيد عبد الحق بن حمودة تولى قيادة الاتحاد الأمين الحالي عبد الجيد سيدي سعيد، وتم إعادة انتخابه على رأس المركزية في المؤتمر الحادي عشر للاتحاد سنة 2008، وفي 03/جانفي/2015 زكى المؤتمر الثاني عشر للإتحاد عبد المجيد سيدي سعيد في منصب الأمين العام لعهدة جديدة.

[2] **المرجع نفسه**، ص ص. 108-107.

[3] **المرجع السابق**، ص. 113.

الأخيرة، وأكد على ضرورة خروج منظمات المجتمع المدني من النمط التقليدي إلى مؤسسات اجتماعية فاعلة تساهم رفقة مؤسسات الدولة في صياغة القرارات المصرية للبلاد.[1]

بعد التعرض للتطور التاريخي لتنظيمات المجتمع المدني من خلال الرجوع إلى أهم المحطات التي مر بها الدولة الجزائرية، ومع التطرق إلى الترسانة القانونية التي وضعتها هذه الأخيرة –الدولة– لتنظيم نشاط هذه المؤسسات فالتساؤل المطروح فيما تتمثل علاقتها بالدولة(الجانب الممارساتي).

2. علاقة الدولة بالحركة الجمعوية في الجزائر.

لقد كانت العلاقة بين الدولة والحركة الجمعوية مثّار اهتمام لدى الباحثين في مختلف المجتمعات، ذلك أن مبدأ حرية إنشاء الجمعيات لا يهم الأفراد فقط بقدر ما يهم الجماعات، ويصبح هذا الأخير بموجب ذلك مصدر التوتر المستمر القائم بين الجمعيات والدولة، أما بالنسبة للجزائر يشير المؤرخ الاجتماعي **غاليسو Gallissot** إلى إمكانية تفسير نزعة المعارضة لموقف الحركات الاجتماعية اتجاه الدولة من خلال عامل تاريخي يخص العلاقة بين الحركة الجمعوية و التيار الوطني والدولة الاستعمارية، فوضعية الاحتلال والعنف والقمع كلها عوامل جعلت الدولة تقع خارج دائرة المجتمع، بل جعلتها كياناً معادياً وغربياً عن الجسم الاجتماعي.

إذا كان وصف **غاليسو** هذا يصدق على الحقبة الاستعمارية فإن فترة الاستقلال لم تكن بعيدة عن تلك التغيرات الطفيفة التي مست هياكل الدولة الموروثة عن فترة الاحتلال(الإدارة، القوانين الأجهزة). ولعل ما يقوي هذه العلاقة هو الممارسة القمعية لسلطة الدولة من قبل نخب ترفض كل محاولة لظهور تنظيمات خارج إطار هيمنتها الإيديولوجية وبعيداً عن سيطرتها البيروقراطية، وهو ما يؤكد الخوف المتأصل لدى النخب الجديدة من احتمال تكوين مجتمع متحرر بعيداً عن سيطرة الدولة وهيمنة الأقليات السلطوية المتنفذة فيها.[2]

لكن هذا لا يمنعنا من ملاحظة التغير الذي جرى في علاقة الدولة بالمجتمع المدني وبالجمعيات على وجه الخصوص، فالطلب على الدولة قوي جداً من قبل مختلف شرائح المجتمع وذلك للأسباب عديدة من بينها سيطرة الدولة على الاقتصاد وتحكمها في توزيع الثروة

---

[1] جمال غلاب، **حوار مع الأمين العام للأكاديمية المجتمع المدني الجزائري**. تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/12 http:// www.diwanalarab.com/spip.php ? Article12070.

[2] العياشي عنصر، **المجتمع المدني المفهوم والواقع**، (ورقت بحث قدمت لمؤتمر حول: المشروع القومي والمجتمع المدني، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية كلية العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 07–12 ماي، 2000)، ص. 14.

(الريع النفطي). وهذا الطلب المتزايد على الدولة بإمكانه أن يلق إشباعاً ، كما بإمكانه البقاء دون إشباع مما يقوي حالة الإحباط والشعور والإقصاء من قبل شرائح المجتمع.

وتكتسي هذه العملية أهمية قصوى في ضوء العلاقة التاريخية المتميزة بين الدولة والحركة الجمعوية، حيث ظهرت هذه الأخيرة (بمختلف فصائلها: جمعيات مهنية، رياضية..) بفعل عملية التعبئة الواسعة التي قامت بها الحركة الوطنية في نضالها ضد الاستعمار، وقد استمرت نفس العلاقة في مرحلة الاستقلال لفترة طويلة رغم المحاولات الفاشلة للحركة الجمعوية لتقليص تلك السيطرة وتحقيق قدر ولو يسير من حرية المبادرة بعيداً عن هيمنة الدولة وأجهزتها(الحزب الواحد)، لذلك كانت الخاصية المتميزة لتلك الحركية الواسعة لتكوين الجمعيات والرابطات في مرحلة بعد الاستقلال كونها جرت بطريقة بيروقراطية، وتحت السيطرة المباشرة للدولة وأجهزتها. [1]

وهكذا تميزت الحركة الجمعوية في مختلف الفترات بفقدان استقلاليتها وموقعها كقوة مضادة تسمح بتحقيق توازن نسبي في مواجهة النزعة السلطوية للدولة التي ألحقتها بها واستعملتها كأجهزة إضافية لتحقيق سيطرتها الكاملة على المجتمع، ولم تكن تبعية الجمعيات ذات طبيعة عقائدية فحسب بفعل الروابط القديمة بينها وبين الحزب الذي قاد الثورة والمؤسسات الانتقالية للدولة، بل كانت و ما تزال مادية كذلك بفضل المساعدات والامتيازات العديدة المالية والعينية(العقارات، رخص، الحقوق الامتياز)التي تحصل عليها قيادات الجمعيات الموالية للسلطة.

يشكل موضوع تمويل الحركة الجمعوية مصدر توتر وصراع مستمر سواء بين الجمعيات ذاتها أو بين هذه الأخيرة والسلطة، وتعبر عملية التمويل كعلاقة بين الدولة والجمعيات عن:

– اعتماد الدولة على عملية التمويل لبسط نفوذها وتعظيم تأثيرها على اتجاهات ونشاطات الجمعيات واستعمالها كأدوات لتحقيق أهدافها وسياسات النظام القائم.

– درجة استقلالية الجمعيات وهامش المناورة الذي تتمتع به في علاقتها بالسلطة، وهي بالتالي مؤشر على درجة دمقرطة المجتمع المدني.[2]

---

[1] **المرجع نفسه**، نفس الصفحة.

[2] **المرجع السابق**، ص. 14.

المبحث الثاني: دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بالجزائر.

يعتبر المجتمع المدني أحد آليات تفعيل التنمية في بعديها الوطني والمحلي، فكلما زادت قوته وحضوره، كلما زادت فرص نجاح هذه التنمية، ولذا هو من بين الأدوات الأكثر فاعلية في تحقيق التقدم والرقي في جميع الجوانب الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية...الخ. وعليه فالمجتمع المدني لا يعتبر درعاً واقياً لنجاح البرامج التنموية فقط، وإنما يضمن نجاحها واستمرارها، لذا سيتناول هذا المبحث العلاقة الكامنة بين فاعلية المدني والتنمية المحلية.

المطلب الأول: السياق التاريخي للتنمية المحلية في الجزائر

1.التنمية المحلية في فترة الأحادية الحزبية

اتجهت الجزائر عشية الاستقلال الوطني نحو الخيار الاشتراكي كنمط أولي للتنمية، وقد اعتمد الأحادية الحزبية والاقتصاد الموجه، وقد حددت أسسها في الميدان السياسي والإداري والاقتصادي وفق لمبادئ هذا الخيار وأهمها:

أ) **الأحادية الحزبية:** لقد انتشرت ظاهرة الأحادية الحزبية في الدول حديثة الاستقلال بكثرة إذ كان يُنْظَر إليها على أنها أداة لبناء الوحدة الوطنية، ودعم التنمية الشاملة، بعدما أُثْبَتَتْ عملية التحرير والكفاح وفعالية الجبهة الموحدة في تعبئة الأشخاص والمجموعات في فترة ماقبل الاستقلال كما هو حال الجزائر، فإن جبهة التحرير الوطني كانت قبل الاستقلال التنظيم الثوري الذي جمع التيارات المختلفة للحركة الوطنية، واستطاع أن يوفر إطاراً وقنوات العمل تُتَحَدْ داخله كافة الفئات ضد الحكم الاستعماري.

وبفضل هذه الوحدة تحقق استقلال الجزائر، وقد سارت البلاد على مسلك الأحادية الحزبية الذي يعود ميلادها إلى أول دستور جزائري الصادر في 10 سبتمبر1963، وقد نصت المادة 23 منه على أن جبهة التحرير هو الحزب الوحيد الطلائعي في الجزائر.[1]

ويلاحظ أن هذا الأخير كانت له القدرة على تعبئة الجماهير وتأطير القوى الحية (العمال الفلاحين، الشباب، النساء والمجاهدين) ضمن منظمات جماهيرية تعمل تحت سلطته ووصايته وتوجيهاته.

ب) أسلوب التخطيط: اعتمدت الجزائر هذا الأسلوب كنموذجًا تنمويًا طموحًا بغية بناء قاعدة صناعية ثقيلة وتعمير الخراب الذي خلفه الاستعمار الفرنسي، واتبعت من أجل تنميتها النموذج الشائع المعتمد على الصناعات المصنّعة (نموذج دي بارنيس DEBERNIS) ، كما اختارت المؤسسة

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **المرجع السابق**، ص ص. 66-67.

العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج، وطبقت هذه السياسة عن طريق الاستثمارات الضخمّة في كل من صناعة الطاقوية والمحروقات و البتروكيماوية، لمّا لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعات الخفيفة.[1]

شرعت الجزائر في اعتمادها هذا الأسلوب سنة 1967 بتطبيق أول مخطط ثلاثي الذي تبعته سلسلة من المخططات، وعرفت أيضاً مرحلة "التسيير الذاتي"، وهو التنظيم الذي استمر إلى حوالي 1995 وقد شمل كافة الأملاك الشاغرة التي احتلها العمال بعد خروج المعمرين، تم إصدار العديد من النصوص القانونية المتعلقة بهذه الأملاك الشاغرة، ويعود سبب تدخل الدولة بهذه القوانين كون هذه الأملاك تعتبر **أرس مال راكد**، لا يقوم بأي وظيفة تنموية. [2]

إن صياغة الدولة لمجموعة القوانين المنظمة لهذه المرحلة، كان بقصد استغلالها وتوظيفها في التنمية فلم تكن ناجمة عن الخيار الإيديولوجي واضح المعالم مسبقاً، بقدر ما كانت أمراً واقعاً أملته ظروف ومعطيات هذه الفترة، فتجربة التسيير الذاتي للمؤسسات الاقتصادية كرست توجهاً سياسياً فيما بعد تمثل الإيديولوجية الاشتراكية، إلاّ المادة الأولى من المرسوم رقم 63-65 المتعلق بتسيير المؤسسة المسيرة ذاتياً، تنص عن إمكانية إلحاق بعض المؤسسات ذات الأهمية الوطنية بالقطاع العمومي وتسييرها بقرار من رئيس الحكومة، ففتح المجال للقطاع العام أن يظهر وبقوة وذلك لكثافة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أملته المعطيات التالية :

- الوضعية الاقتصادية الصعبة في البلاد خاصة في أقاليم المحلية .
- انتشار البطالة في صفوف أفراد المجتمع .[3]

يظهر التكّريس الإيديولوجي للتنمية خاصة في عهد الأحادية الحزبية بوضوح من خلال الميثّاق الوطني لسنة 1976، حيث خصّص هذا الأخير حوالي 200 صفحة للحديث عن التنمية بشكل عام.أما بخصوص التنمية المحلية فقد جاء نص عليها عند الحديث عن السياسة اللامركزية واعتبرها دلالة على أنه لا تنمية محلية بتجّاوز الجماعات المحلية أو القفز عليها وذلك ما يظهر بجلاء من خلال ما جاء في الصفحة 86 من ذات الميثّاق: "على البلديات والولايات حل مشاكلها الخاصة بها وعلى السلطة

---

[1] عبد الله بن دعيدة، "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**". في: مصطفى محمد العبد الله، الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ط.2(بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية ،2005)، ص ص. 257-258.

[2] محمد الصغير بعلي، **تنظيم القطاع العام في الجزائر: استقلال المؤسسات**، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992)، ص. 10.

[3] عبد السلام عبد اللاوي، **المرجع السابق**، ص ص. 60-59.

المركزية البّث في قضايا الوطنية، ومن هنا ينبغي للمركزية أن تخول الولايات والبلديات كامل صلاحيات للنظر في كل المشاكل ذات المصلحة المحلية أو الجهوية التي بإمكانها حلها ويجب أن تشمل هذه الصلاحيات للنظر في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. "

بالإضافة إلى ذّلك فإن اللامّركزية حسب الميثّاق دائمًا تسمح للمجموعات المحلية بأن تلعب دورها كسند لتعميم التنمية وخاصة في نطاق سياسة التوازن الجهوي . ومن بين الأهداف المحلية في الجزائر هي:

– تمكين الجماعات المحلية من تكملة مهّمة التنمية الوطنية على الصعيد المحلي، وذلك بالسمّاح للجماعات المحلية بالتدخّل المكثف في مختلف الجوانب التنموية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

– تحقيق مبدأ التوازن الجهوي بين جميع أقاليم البلاد والذّي يهدف إلى إعطاء هذه الأخيرة قدر متساوي من التنمية وتحقيق لامركزية تنموية إلى جانب اللامركزية الإدارية .[1]

– ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.

– محاربة الفقر و الإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة وإدماجها في المجتمع.

– ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية.[2]

وفي مايلي عرض لأهم البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر في الحقبة الاشتراكية مع المبالغ المخصصة لها:

المخطط الثلاثي الأول :1963–1966 رصد له مبلغ 4, 5 ملياردج

المخطط الثلاثي الثاني :1967–1969 رصد له مبلغ 20,8مليارديج

المخطط الرباعي الأول : 1970 – 1973 رصد له مبلغ 74,2مليارديج

المخطط الرباعي الثاني : 1974 – 1977 رصد له مبلغ 122مليارديج*[3]

وعلى الرّغم من هذا الحجم الكبير لاستثمارات، إلاّ أن النتائج لم تكن في المستوى الطمّوحات المنتظرة، فالمؤسسات العمومية التي كان ينتظر منها أن تبلغ مستوى النضج في بداية الثمانينات لم تقم

---

[1] الشيخ سعيدي، **المرجع السابق**، ص ص. 193–192.

[2] دون مؤلف، **إستراتجية التنمية المحلية بالجزائر** ،ص. 10. تم تصفح الموقع يوم 12/ 09/ 2015
http://www .Djelfa. info/VB/show th read.php ?t= 292462.

[3] جمال الدين عويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب**، ترجمة: الصديق سعيدي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986)، ص ص.31–32.

بالدور المنوط بها. يمكن إيجاز بعض الأسباب والعوامل التي أضعفت أداء المؤسسات العمومية فيما يلي :

– عدم مسايرة التمويل الإداري والتسيير المركزي المّفرط للأهداف المخططة .

– لقد أهمّل المخطط مفهوم المردودية، واهتم بمراقبة التّدفقات المالية للمؤسسات العمومية بغض النظر عن نتائجها .

– عدم تحسيس مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو .

– الحجم الكبير لمجمعات الصناعية الذّي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة ، وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة أخرى .

– تهّميش القطاع الفلاحي وتخصّيص كل التمويلات للقطاع الصناعي ، الأمر الّذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذّائية خطيرة ، فعدم الاهتمام بهذا القطاع جعل الجزائر تدفع فاتورة غذاء تقدر سنويا بـــ 2,5 مليار من أجل استيراد الموّاد الغذائية فقط .[1]

2. التنمية المحلية في الجزائر ما بعد 1889:

لقد تسّارعت الأحداث لتضيف ضربة قاسية للاقتصاد الوطني حينما انهّارت أسعار البترول وتراجعت عندها الإيرادات التي تمول الميزانية وتفاقم الوضع، فما كان من رئيس الجمهورية غير الإعلان عن إصلاحات عاجلة وعمّيقة في أكتوبر من سنة 1988 مسّت بالدرجة الأولى دستور 1976م[2]، هذه الإصلاحات جاء بمحتويين هما:

ا) **المحتوى السياسي** : تضمن التعددية الحزبية والديمقراطية كوسيلة للوصول الى السلطة والمشاركة في عملية التنمية .

ب) **المحتوى الاقتصادي:** وهو انتهّاج اقتصاد السوق، الّذي هو قاعدة من قواعد التطور الاقتصادي، حيث أقدمّت الدولة الجزائرية على غرار بقية دول العالم الثالث ودول الشرق على إصلاحات اقتصادية بغرض تنمية فعاليتها التسييرية، وضمان النمو الكافي غير أن إشكالية

---

[1] عبد الله بن دعيدة ، **المرجع السابق**، ص. 259.

* نتيجة ارتفاع أسعار النفط قامت الدولة الجزائرية بهذه الاستثمارات الضخمة، حيث أن المصدر الرئيسي لتراكم رأسمال هو قطاع المحروقات.

[2] عبد الرحمان تومي، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:الواقع والأفاق**، (الجزائر: دار الخلدونية للنشروالتوزيع، 2011)، ص. 50.

المديونية الخارجية التي تعتبر لّب الأزمة الاقتصادية، جعلت من الإصلاحات عملية معقدة ومطروحة أمام احتمالين هما :

إما الانتقال من النمّط التسييري السابق، إلى الإصلاحات دفعة واحدة بجذرية وشمولية وهذه الخطوة لا تخلو من خطورة، وإما التحوّل إليّها عن طريق التدّرج وهنا تطرح أمامنا عملية ترتيب الأولويات العمل والمراحل وقد اختّارت الجزائر خيّار المرحلية أو التدّرج في التحوّل من خلال جملة من الخطوات والمراحل المتسلسلة التي شرعت في تطبيقها منذّ الثمانينات والمتمثلة في :

- إعادة الهيكلة.
- استقلالية المؤسسات .
- الخوصصة.[1]

المطلب الثاني: إسهامات المجتمع المدني في العملية التنموية بالجزائر

تشهد الجزائر اليوم عدداً كبيراً وانتشاراً واسعاً لمنّظمات المجتمع المدني، لمّا لها من دور في التطور الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، حيث أن البعض منها أصبح له نشاطًا ملحوظاً في برامج وخطط التنمية المحلية، و في تنفيذ بعض الأهداف وبرامج السياسة السكانية في مجّالات البيئة ومكافحة التلوث واستراتيجيات الفقر ....الخ. ونظرًا لتفطن الدولة لدور المّهم لهذه المنظمات عملت على تسجيلها بمختلف الطرق، وساهمت في تقديم يد العون لها، وتذليل الصعّاب والتخفيف من الإجراءات الروتينية الخاصة بإنشاء تلك المنظمات وإعطائها الفضاء الكافي للعمل كشريك فعّال وهام في العملية التنموية. وقد أصبح لهذه المنظمات المجال متاحاً للعمل في كافة الأصعدة(الوطني،المحلي) والمستوّيات الاقتصادية، الاجتماعية، وكذلك تعمل في مختلف الأنشطة الحيوية منها:

- العمل التطوّعي الهادف لتنظيف البيئة و المحيط وحملات التشجير حيث أحصت الجزائر نسبة مساهمة قدرت بـــ 60 % من قبل تنظيمات المجتمع المدني.
- تدعيم الخدمات الصحية وخاصة في المناطق النائية والريفية، وذلك من خلال تنبيه السلطات بالنقص والعجز المسجل في هذه المناطق، والعمل في مشاريع الرعاية الصحية الأوّلية من خلال التوعية.
- العمل في مجال التدريب والتأهيل ومحو الأمية، والمساهمة في مجال المشاريع الإنتاجية الصغيرة في الجزائر أكثر من 3000 جمعية تعنى بمحو الأمية وتأهيل الأفراد وتدريبهم.

[1] عبد السلام عبد اللاوي، **المرجع السابق**، ص. 62.

– العمل في مجال مكافحة الفقر عن طريق أعمال المنظمات الخيرية الدّينية بواسطة الزكاة والصدقات.

– في مجال الاهتمّام بالطفولة والشباب حيث تتوفر الجزائر عن أكثر من 1200 جمعية رياضية وتثقيفية.

– في مجال الخدمات العامة وتقوية البنية الأساسية للمجتمع. [1]

والمجتمع المدني بمؤسساته 25000 حسب إحصائيات 2009 للقناة الأولى من الإذاعة الجزائرية، يؤدي في الوقت الراهّن أدواراً وفق المسائل المتاحة له والظروف والإمكانات الخاصة بهذا المجتمع دون غيره ويمكن إيجازها في :

مكافحة الفساد: أخذت تنظيمات المجتمع المدني على عاتقها هذا الدور في خضم تنامي الفساد السياسي والإداري وظهور الحاجة إلى إيجاد آليات الرقابة المجتمعية لرصد الفساد وأشكاله ومكافحته مثل فضائح سرقات البنوك الخليفة، بنك الجزائر...الخ.هذا على الصعيد الوطني، ونفس الشيء ينطبق على المستوى المحلي.

الإغاثة والتدخّل الإنساني: رغم محدودية هذا الدور واقتصاره على عدد قليل من المنظمات المحلية للمجتمع المدني، على غرار منظمة الهلال الأحمر الجزائري والمرصد الوطني لحقوق الإنسان إلاّ أن هذه الأخيرة تنشط على المستوى المحلي، لمساعدة المنكوبين في حالة الكوارث والفيضانات خاصة في تقديم المساعدات المالية والعينية للأسر المعوزة والفقيرة ....الخ. وعلى المستوى الإقليمي والدولي في الكوارث والحروب.[2]

المطلب الثالث : عراقيل المجتمع المدني وآليات تفعيل دوره في الجزائر.

رغم أهمية العمل الجمعوي في دعم العملية التنموية، إلاّ أن الدارس والمهتم بتنظيمات المجتمع المدني في الجزائر، يلاحظ أن نشاطها يعاني من عوائق عديدة، فيما يلي عرض لأهمها وطرح مجموعة من الآليات لتجاوز هذه الأخيرة، من أجل تفعيل دوره التنموي(الوطني، المحلي).

1 العراقيل

[1] محمود قرزير، مريم يحياوي، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: بين الثبات والتغير**، ص. 11. تم تفصح الموقع يوم : 27 05 2015.
«http:// www.univ. chef. dz/séminaires/.../com.-dic2008-14 »

[2] هاجر بوشوخ، **دور المجتمع المدني في السياسة الإعلامية: الجزائر في2025**، (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال ، جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2012–2013)، ص. 125.

بالرّغم ما تشهده الجزائر من ظاهرة التنامي الكمّي لمنظمات المجتمع المدني من جمعيات ورابطات سواء في الميدان المهّني كالنقابات والاتحادات المهّنية أو العاملة في الميدان الخيري أو البيئي أو الناشطة في مجال ترقية كمجموعات فئوية محدّدة مثل : النساء أو الشباب ،الأطفال المعاقين ....الخ، إلاّ أن نشاطها في الميدان الممّارسة تعترضه الكثير من العراقيل والمشاكل التي تؤّدي إلى محدودية دورها حيث ظّل هامشيًا أمام الطغيان الذي تمّارسه الدولة وبوسائلها المختلفة ويمكن أن نجمل مختلف هذه المشاكل والانتكاسات في النقاط التالية :

أ). التمويل:

تعد إشكالية التمويل وما يتبعها من نقص المقرات الملائمة أو ضيقها، وغياب الإمكانيات المادية والتجهيزات الضرورية عائق أمام العمل الجمعوي، فالتمويل هو أحد المحددات الرئيسية لفاعلية الجمعيات واستمرارية نشاطاتها وبرامجها التي تتبناها، وكذلك قدرتها على التخطيط الجيّد للسنوات القادمة لقيامها بالأنشطة والبرامج التطوعية التي تعهدت بها أمام جمهورها المستهدف، ولهذا فهي تعتمد بالدرجة الأولى على حقوق التسجيل واشتراكات المنخرطين والأعضاء، إلى جانب هبات المواطنين وبعض المساعدات والتبرعات من عند بعض المؤسسات الاقتصادية .[1]

ب). استقلالية وحرية المجتمع المدني اتجاه الدولة:

على الرّغم من الخطاب الرسمي الجزائري تجاه منظمات المجتمع المدني الذي تمّخض منه انفجار كمّي للجمعيات المدنية، بيد أن فعّاليتها كانت جد محدودة، وهذا مرده لموقف الدولة من المجتمع المدني الذّي طالما اتسم بالتردد وعدم الثّقة، فشكلياً تسمح بتواجد هذه الكيانات، وبالمقابل تضع هذه الأخيرة –الدولة– قواعد قانونية وإدارية التي تقيدها، وتراقبها وتحد من مجال حريتها وحلها إن اقتضى الأمر.

جـــ). التنظيم الديمقراطي للمجتمع المدني:

تعاني مؤسسات المجتمع المدني العديد من المشاكل المتّصلة بالتنظيم الديمقراطي داخلها سواء تعلق الأمر بالتداول على القيادة، أو بحرية إبداء الرأي حول السياسات أو الموافق التي تتبّناها هذه التنظيمات، وكنتيجة لهذه السلوكيات أدت في كثير من الأحيان إلى حدوث صدامات وصراعات وانشقاقات بين الأجنحة داخلها، والتي تمّثل كل واحدة منها رؤى مختلفة، ووصل الأمر بها إلى درجة الحل وانقسام العديد من التنظيمات إلى أجنحة متصارعة في إطار ما سمي بـــ " الحركات التصحيحية " الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف وتفتيت قواها التأثيرية داخل المجتمع. ويمثل التداول على القيادة

[1] عبد الله بوصنوبرة، **المرجع السابق**، ص. 19.

أو دوران النخبة داخل منظمات المجتمع المدني في الجزائر إحدى أبزر التحديات التي تجابهها، إذ نجد الكثير من المنظمات التي لا تعرف التدوير على المناصب القيادية، حتّى وإن حدث فإنّه يكون بطرق ملتوية لا صلة لها بالديمقراطية أو في ظّل غياب انتخابات تنافسية (حرة ونزيهة).[1]

د).المواطن الايجابي والوعي التطوعي:

تشهد الحركة الجمعوية في الجزائر غيابًا للوعي بحقيقة العمل الجمعوي و انتهازية بعض الأشخاص حيث سهولة تأسيس الجمعيات، فتح الباب أمام بعض التجاوزات ممّن لا علاقة لهم بالعمل الجمعوي ولا الوّعي بالمشاركة الاجتماعية، وذلك بغية الاستفادة من الأموال والعقارات بطرق مختلفة وحينما تنفذ هذه الإمكانيات يشل عمل الجمعية وتتوقف عن النشاط، ويصبح وجودها شكليًا فقط . كما أن بعض الجمعيات تعيش تحت سلطة شخصيات كاريزمية فمجرد ذهاب هذه الشخصيات تؤول الجمعية إلى الاندثار ما يؤكّد هشاشة النضال الجمعوي. كما تعرف الحركة الجمعوية في الجزائر ظاهرة عزوف المواطنين على النضّال والتطوّع أو ما يمكن تسميته بضعف "الثقافة الجمعوية"، وهذا راجع بالدّرجة الأولى إلى عدم ثّقة المواطن في هذه الجمعيات ونشاطاتها، وقد كان للأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر الأثر البالغ في ترسيخ عمق العزوف بالإضافة إلى ابتعاد الجمعيات عن همّوم وانشغالات المواطن اليومية ممّا أدى بالمقابل إلى استبعادها من اهتمامات هذا الأخير.[2]

ولتجاوز هذه العراقيل لابدّ من آليات لتفعيل تنظيمات المجتمع المدني للقيام بوظائفها في الميدان:

2.آليات تفعيل تنظيمات المجتمع المدني:

من أجل تقوية وتعزيز دور المجتمع المدني في الجزائر للتأثير في السياسة العامة للدولة،والتغلب على مختلف الصعّاب والعقبات التّي تجابهه ، يجب توافر مايلي:

أ) **الإطار القانوني:** الذي يوفر الحماية لمنظمات المجتمع المدني ويتيح لها التعبير عن آرائها وتوجهاتها بطريقة سليمة ومنظمة خاصة، فتوفير الإطار القانوني الملائم يضمن الشراكة الكاملة والمشاركة الحقيقية في صنع السياسات العامة ضروري حتى يتم العمل بطريقة أفضل من أجل تعزيز مفهوم المواطنة، وتوسيع نطاق الديمقراطية ولن يكون ذلك من خلال النقاط التالية :

---

[1] فؤاد أبركان، **المجتمع المدني في الجزائر: بين الخطاب والممارسة**، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني العلمي الأول حول: للمجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر، ص.09 تم تصفح الموقع يوم 27/ 05/ 2015.
« Aberkane .yolibite.com/…/المجتمع%20المدني%20في%.... »

[2] **المرجع نفسه**، ص. 10.

– إعداد مشاريع قوانين لإنشاء لجّان برلمّانية قطاعية خاصة بالشّباب، المرأة، الطفولة التنمية، الصّحة، البيئة ....الخ.

– العمل على تعزيز وعي منظمات المجتمع المدني للقضايا المطروحة وتطوير الإمكانات الذاتية والموضوعية لطرح البدائل لمشاريع القوانين.

– الاهتّمام أكثر من قبل ممثلي مؤسسات المجتمع المدني في متابعة إعداد الميزانية ومراقبة تنفيذها. [1]

ب). **الجانب السياسي**: الذّي يتيح لهذه التنظيمات التعبير عن انشغالاتها وأرائها بطريقة سليمة ومنظمة وفي أحضان هذا المجال، يجب أن تنظم العلاقة بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة في مبدأين أساسيين هما:

– الدولة تكون محايدة إزاء مؤسسات المجتمع المدني المختلفة .

– توفر القنوات الرّسمية التّي تمّكن القوى الاجتماعية كلّها من التعبير عن نفسها.

جـ). الجانب الاقتصادي: ويقصد به إعطاء دوراُ كبيراً للقطاع الخاص والمبادرات التّي يقوم بها الأفراد، سواء كانوا أفراداً أو جماعات تعاونية مستقلة عن الدولة، وبعيدًا عن تدخّلها ويقتصر دورها على وضع القواعد التنظيمية للأنشطة الخاصة والتدخّل في بعض المشروعات التي يعجز عنها القطاع الخاص.

د). **الجانب الثقافي**: لا نستطيع الحديث عن وجود مجتمع مدني ما لم تتوفر بيئة ثقافية تساعد على ترسيخ فكرة مشاركة المواطن في صنع القرارات التي تهّمه ومجتمعه، وعليه ينبغي إدراك الرابط بين مؤسسات المجتمع المدني من ناحية وثقافة مجتمعه من ناحية أخرى، لأن مؤسسات في حد ذاتها تنشأ في وسط اجتماعي وحضري معين، ولا يمكنها القيام بوظائفها، إلاّ إذا تناسبت مع عقلية الفرد والجماعات، وبالتالي فإن علاقة الثقافة بمؤسسات المجتمع المدني تتسم بالتأثير المتبادل .[2]

بالإضافة إلى هذه الجوانب هناك محفزات أخرى تساهم في تفعيل وتعزيز دور المجتمع المدني يمكن حصرّها فيما يلي :

---

[1] مهدي زغرات، **دور الفواعل غير رسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر**،(مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013 2014)، ص 108.

[2] وفاء معاوي، **المرجع السابق**، ص.138.

– أن يكون الانضّمام إلى تكوينات المجتمع المدني قائم على أسس وقواعد الانجاز (كالتعليم والمهنة) لا على المبادئ التقليدية للانتماء(الأسرة ، العائلة) ،

– إن تفعّيل مرتبط بإصلاح مؤسسات الدولة لأنّه بحكم العلاقة العضوية الوطيدة التّي تربط المجتمع المدني بالمجتمع السياسي، وفي نفس السياق يتطلب إصلاح وتحديد مفهوم السلطة العمومية لتكون أداة تعّبر عن إرادة المجتمع وهو مصدر شرعيتها، فقوة الدولة لا تعني دورها القمعي التقليدي (التعسف في استخدام وسائل العنف) ، بل هي تلك الأطر التنظيمية بفعل الخضوع لدولة القانون والالتّزام والتعاقد وتحرير الفرد وتوفير المقومات الديمقراطية ضمن منظومة الحاجات،

– ضرورة بلورة إطار يستوعب اهتمامات المجتمع المدني ويعزز حضوره في مختلف القضايا التي تهم البلاد وذلك من خلال الحضور في الملتقيات الوطنية والندوات.

– إطلاق حملة لتأسيس صندوق تمويل جزائري في شكل وديعة أو وقفية لصالح عدد من قطاعات المجتمع المدني.

– تأسيس إطار للتعاون والتنسيق بين منظمات المجتمع المدني الجزائري ودعم التواصل الخارجي.[1]

وهذا التواصل مع العالم الخارجي يكون بين الرأي العام ومؤسسات المجتمع المدني عن طريق:

- ✓ فتح الحوارات مع المواطنين وإيجاد قنوات اتصال مع الرّأي العام.
- ✓ تحويل القضايا السياسية إلى قضّايا رأي عام وتشجيع الجمهور على المشاركة فيها وإثرائها.[2]

[1] صالح زياني، "**واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2003، ص. 83.

[2] عمر مرزوقي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر: إشكالية الدور**،"مجلة المستقبل العربي"، العدد؟، مارس 2003، ص. 43.

استنتاجات:

ومن جمّلة الاستنتاجات التي نخرج بها من هذا الفصل مايلي:

إن المجتمع المدني في الجزائر قد مر بمرحلتين هامتين في تاريخ الجزائر المستقلة هما: فترة الأحادية والتعددية، وهذه الأخيرة شكلت ولادة حقيقية للمجتمع المدني في الجزائر، أما الحديث عن الانفتاح الفعلي عبر الممارسة، لم يأتي إلاّ في أواخر التسعينات وبداية الألفية الجديدة، عبر استتباب الأمن من خلال برامج الوئام المدني والمصالحة الوطنية التي باشرها الرئيس الحالي عبد العزيز بوتفليقة منذ توليه الحكم في الجزائر1999، وكذا من خلال تشجيع الدولة ومساهمتها في إشراك المواطن في شؤون الحكم وطنياً ومحلياً.

ومن خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل من تحديد للعلاقة بين المجتمع المدني والتنمية المحلية بالجزائر، فإن المستنتج هو ضعف فاعلية المجتمع المدني الجزائري فيما يتعلق بالجمعيات، بحكم عدة اعتبارات منها ماهو داخلي وأيضاً خارجي كما سبق الذكر لذلك.

الفصل الثالث

المجتمع المدني والعملية التنموية بولاية سعيدة.

الفصـــل التطبيقـــي: المجتمـــع المـــدني وتفعيـــل العمليـــة التنمويـــة فـــي ولايـــة سعيدة

بعد الانفتاح السياسي الذي حدث في الجزائر، انتشرت موجة كبيرة من الجمعيات تنشط في جميع الميادين الاجتماعية، الثقافية، الرياضية، البيئية...الخ. وأصبحت هذه الأخيرة قطاعًا ثالثاً تعول عليه الدولة في استكمال مسيرتها التنموية، ممّا يجعل للحركة الجمعية دورا بارزا في التنمية على اختلاف مستوياتها الوطنية والمحلية وما يهمنا في هذا الفصل هو إبراز دور الحركة الجمعية في التنمية المحلية بولاية سعيدة على وجه التخصيص.

المبحث الأول: التعريف بولاية سعيدة

إن الحديث عن دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بولاية سعيدة يفترض بنا أولاً التعريف بالولاية جغرافيا تاريخياً و وسياسياُ وإداريا، وهذا ما سنراه في هذا المبحث بالتفصيل.

المطلب الثاني: ولاية سعيدة جغرافيا.

1. الموقع والمساحة:

هي إحدى ولايات الهضاب العليا الغربية تتربع على مساحة تقدر بـــ 6613 كلم2 يحدها شمالاً ولاية معسكر غرباً ولاية سيدي بلعباس جنوباً ولاية البيض شرقاً ولاية تيارت.

تزخر الولاية بمصدر طبيعي للمياه المعدنية معروفة على المستوى الوطني بنوعيتها وطالما تواجدت على طاولات أهم المحاضرات واللقاءات الرسمية، ناهيك عن منابع للمياه أشهرها محطة المياه المعدنية حمام ربي 40°، محطة سيدي عيسى47°، محطة عين السخونة 50°، وهي مشهورة بفعاليتها العلاجية العالية بخاصة الأمراض الجلدية والكلوية والروماتيزم.[1]وقدر عدد سكان الولاية بـــ:**439 370 نسمة (إحصائيات2014).**[2] وهي ذات مناخ قاري ممّا يجعل منها منطقة فلاحية، باردة شتاءاً وحارة صيفاً .

2. الموقع الفلكي :

أما موقع سعيدة الفلكي فإنّها تقع على دائرة عرض 35 ° شمالاً (تقريباً) وخط طول غرينيتش (تقريبا) أي 35° ،0° أما ارتفاع مدينة سعيدة على مستوى سطح البحر فهو 835م.[3]

---

[1] المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة ،"**منبر سعيدة**"، مجلة فصلية يصدرها المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة ، العدد01، جويلية 2001، ص. 46.

[2] ولاية سعيدة، مديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب الإحصائيات، سبتمبر2015.

[3] المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة، **المرجع السابق**، ص.47.

"3. الموارد المائية:

تزخر الولاية بمياه حيث تعد كمدينة للمياه عبر الوطن نظراً لتوفرها على كميات معتبرة حيث تقدر:

- المياه الجوفية :55, 143ل /ثا.
- المتوسط السنوي لتساقط الأمطار 280ملم سنويا.
- الوديان : خمسة وهي واد سفيون، واد بربور، واد سعيدة، واد هونت ، واد التاغية.

توجد بالولاية عدة منابع مائية أهمها : منبع سعيدة القديمة ، منبع سيدي معمر ، منبع عين الزرقاء ، منبع تيفريت، منبع حمام ربي، منبع عين السخونة.....الخ [1]، للإطلاع على موقع سعيدة انظر الخريطة الجغرافية رقم 01 في الملحق رقم01.

المطلب الثاني: ولاية سعيدة تاريخياً و سياسياً

1 تاريخياً

عرفت ولاية سعيدة قبل التاريخ إذ عثر في سنة 1954 على هيكل رجل عاش من 500000 سنة قبل الميلاد، احتل البربر هذه المنطقة خلال القرن الثالث قبل الميلاد تحت راية الملك "ماسينيسا"، حيث عرفت توسعاً كبيراً في عدد سكانها وشهد اقتصادها تطوراً، وفي تلك الفترة احتلت من طرف الرومان وفي القرن الثامن وصل إليها أول الفاتحين الإسلاميين وكانت تحت إدارة الرستميين التي كانت عاصمتها تيهرت 858/704م.وفي القرن السادس عشر دخل الأتراك ليضعوا حداً للمملكات العربية بالأخص مملكة الزيانيين فصارت المنطقة تحت قيادة باي معسكر بعد استعمار دام ثلاثة قرون .

وقد لعب سكان ولاية سعيدة دوراً هاماً في مقاومة الاستعمار الفرنسي منذ بدايته، حيث قاوموا مع جماعات الأمير عبد القادر التي كانت متمركزة في المكان المعروف حاليا بسعيدة القديمة، وفي 22 أكتوبر 1841 وصل الفرنسيون إلى مدينة سعيدة.

سميت قديما باليعقوبية نسبة إلى بني يعقوب ، أما تسمية سعيدة فنسبة إلى" سعيدة الأمازيغية زوجة "**عبد الله بن الربيع خال المهدي العباسي**" ، وقد أثبت العلامة "**عبد الرحمان بن خلدون** " قدم هذا الاسم وعلاقته بالمنطقة وأشار إليها مرة بقلعة سعيدة ، ومرة أخرى بإمارة سعيدة .[2]

---

[1] ولاية سعيدة، مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، **دليل الاستثمار بالولاية فرص و متاحات**، ص. 50.

[2] ولاية سعيدة ، مديرية الإدارة المحلية، **مطبوعة بعنوان لمحة تاريخية عن ولاية سعيدة**، جانفي2015، ص. 02.

2 سباسياً وإدارياً:

أ) التعريف بالولاية سياسيًا:

يتشكل المجلس الشعبي الولائي وفقا لنتائج الانتخابات المحلية لسنة 2012 من 39عضو يترأسه رئيس المجلس الّذي ينتخب عن طريق الأغلبية، والتشكيلة الحالية يحوز فيها حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية بـــ 13عضوا كما تحصل حزب التجمع الوطني الديمقراطي على 10مقاعد ، ثم بليه حزب FM بـــ06مقاعد ، وحزب جبهة القوى الاشتراكية بـــ 06.

كما يتكون من نائبين إضافة إلى رئيس المجلس وتسعة لجان دائمة كل منهم ينتمون إلى مختلف التشكيلات السياسية .

اللجان الدائمة:

- لجنة السكن والتعمير.
- لجنة الصحة والبيئة .
- لجنة التربية والتعليم العالي والتكوين المهني .
- لجنة الشؤون الاجتماعية والرياضية والثقافية والأوقاف .
- لجنة النقل وتهيئة الإقليم
- لجنة الإعلام وتكنولوجيات الإعلام ولاتصال
- لجنة الاقتصاد والمالية
- لجنة الاستثمار والتشغيل
- لجنة الري والفلاحة والغابات وتربية المائيات والسياحة

كل هذه اللجان لها دور تنموي في إقامة المشاريع الخاصة بالولاية PSD (المشاريع القطاعية) بالتنسيق مع المدراء التنفيذيين والوالي كل في مجال اختصاصه. [1]

أما إدارياً تتكون ولاية سعيدة من06 دوائر و 16 بلدية وهي:

1 ولاية سعيدة، المجلس الشعبي الولائي، مقابلة أجريت مع رئيس لجنة الري والفلاحة والغابات وتربية والمائيات والسياحة، بتاريخ: 31أوت 2015.

- الدوائر هي : سعيدة، سيدي بوبكر، يوب، عين الحجر،الحساسنة، أولاد إبراهيم .
- البلديات هي: سعيدة، تيرسين، عين السلطان، أولاد إبراهيم، سيدي أعمر، سيدي بوبكر هونت، أولاد خالد، دوي ثابت، يوب، عين الحجر، مولاي العربي، سيدي أحمد الحساسنة، المعمورة، عين السخونة.

المطلب الثالث: ولاية سعيدة تنمويا.

تتميز ولاية سعيدة بطابعها الرعوي السهبي الفلاحي، إضافة إلى ما تزخر به من ثروات طبيعية من منابع مائية حمامات معدنية، ثروة حيوانية، وانتشار العديد من الصناعات في المنطقة .

1. القطاع الفلاحي بولاية سعيدة

تقدر المساحة الصالحة للزراعة بولاية سعيدة بـــ: 308206.00 هكتار، ونظراً لتنوع النشاط الفلاحي فيها بسبب الطبيعة المناخية التي تتميز بها الولاية أدى إلى تقسيمها إلى أربع مناطق فلاحية تتصدرها المنطقة التي تتميز بالزراعة وتربية الأغنام و السهوب وهي كالتالي :

1. منطقة متنوعة الزراعات وتشمل أساسا الوديان التي تقع شمال الولاية: سعيدة سيدي بوبكر سيدي أعمر، عين السلطان، أولاد إبراهيم، أولاد خالد ودوي ثابت، وتمثل نسبة 26 % من المساحة الفلاحية الإجمالية.

2. المنطقة التي تتميز بزراعة الحبوب وتربية الأغنام وتشمل بلديات: يوب، هونت، عين الحجر تيرسين، الحساسنة، شمال مولاي العربي، سيدي أحمد وشمال المعمورة، وتمثل نسبة 42 %من المساحة الإجمالية للفلاحة.

3. منطقة الزراعة الأحادية بحيث تتعاقب فيها الزراعات وتسمى المنطقة الزراعية الرعوية وتشمل: جنوب مولاي العربي، وسط سيدي أحمد ووسط المعمورة، وتمثل نسبة 13 % من المساحة الإجمالية للفلاحة.[1]

4. المنطقة الرابعة وتسمى بمنطقة السهوب تختص بالتربية المكثفة للأغنام وتشمل بلديات : عـــين السخونة ، جنوب سيدي أحمد وجنوب المعمورة ، تقدر مساحتها بحوالي 120000.00 هكتار وتمثل نسبة 19%من مساحة الفلاحة الإجمالية[2] .

---

[1] ولاية سعيدة ، مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الإحصائيات والتحقيقات الفلاحية، مقابلة مع رئيس المصلحة بتاريخ 2015/04/19.على الساعة 00: 14.

[2] **المرجع نفسه**.

.والجدول التالي يبن حصيلة حملة الحصاد والدرس للموسم الماضي .

2 حصيلة حملة الحصاد و الدرس لموسم 2014/2013

	العنوان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	المجموع
حصيلة	المساحة (هكتار المزروعة	19 036	33 496	31 594	3 624	87 750
حملة	المساحة المسمدة أسمدة العمق	5378	5 161	424	310	11 273
الحرث	المساحة المسمدة أسمدة التغطية	3 717.50	4 564.50	657.50	00	8 939.50
	المساحة المعالجة من الأمراض	--	68	--	--	68
	المساحة المسقية سقيا تكميليا	2 455.50	1 121.50	281	142	4 000
الإنتاج	مساحة المبرمجة للحصاد	19036	33 496	31 594	3 624	87 750
المرتقى	الإنتاج المرتقب	153 000	267 000	253 000	27 000	70 000
	المردود المرتقب	08	08	08	07.50	08
وضعية	المساحة المحصودة	15 854	19 685	19 174.50	8 710	57 423.50
سير	الإنتاج المحصل عليه	131 218	132 492	133 955	16 493	414 158
حملة	المردود	08.30	06.70	07	06.10	07.20
الحصاد	الكمية المجمعة	129 314.5	67 446.30	7 515.70	96.60_{22}	204467.7
	نقاط الجمع					**11**
	قدرة التخزين المتوفرة					**1035200**
	وضعية الحظيرة الفلاحية					**309**
	مبلغ الكراء	**3000 دج/هكتار واحد/ماكنة حصاد (تعاونية الحبوب و البقول الجافة)**				
	العراقيل(الحرائق،قلة التساقط و البرد)،	3 182	1 3811	12 419.50	914	30 326.50

[1]المصدر : ولاية سعيدة ، **مديرية المصالح الفلاحية** ، مصلحة الإحصائيات والتحقيقات الفلاحية، أفريل 2015.

[1] مديرية المصالح الفلاحية، **المرجع السابق**.

الجدول رقم 01 يبين أهم المحاصيل من الخضر والفواكه وإنتاج الثروة الحيوانية

أهم المحاصيل ونوع الإنتاج	الكمية لسنة 2014
الخضر	158 414 قنطار
البقول	1273928 قنطار
الأشجار المثمرة	414 125قنطار
الكروم	2750 قنطار
الأغنام	20481 رأس
الأبقار	585 805 رأس
الماعز	917 76 رأس
الخيل	3005 رأس

المصدر: مديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب الإحصائيات، 2015

4 .الأفاق المستقبلية :

من بين ما تطمح السلطات المحلية الوصول إليه في مجال الفلاحة بالولاية ما يأتي:

- توسيع المساحات المزروعة بالحبوب المسقية إلى 20000 هكتار في المدى المتوسط ،علما أن 20000 هكتار المسقية تنتج محصول مساو لإنتاج المساحات المزروعة حاليا والمقدرة بـــحوالي 84530هكتار .
- تقليص المساحات المستريحة (Jachère) بتطبيق نظام الدورة الزراعية المناسبة .
- الرفع من امكانية التخزين الجواري للحبوب .
- تطوير و تحديث منشآت التربية للرفع من الإنتاج الحيواني.
- تحسين إنتاج الخضروات بخاصة البطاطا و البصل .
- تثمين المناطق الرعوية والحفاظ عليها .
- إعادة الاعتبار لزراعة البقول الجافة .[1]

2 الصناعة:

يوجد بالولاية منطقتان صناعيتان وهما:

1.المنطقـــة الصـــناعية ببلديـــة ســـعيدة: تـــم إنشـــاؤها ســـنة 1972م المســـاحة الكليـــة فيهـــا تقدر بـــ 84هكتارا عدد الوحدات المتواجدة فيها تبلغ 41 وحدة،21 منها نشطة.

[1] مديرية المصالح الفلاحية ، **المرجع السابق**.

2. المنطقة الصناعية بعين الحجر: تم إنشاؤها عام 1975 المساحة الكلية فيها تقدر بـ 103هكتارات عدد الوحدات 39وحدة 10منها نشطة .

تتوفر ولاية سعيدة على نشاطات هامة ومختلفة في مجال الصناعة التقليدية وهي جديرة بخلق مشاريع مصغرة نذكر منها : صناعة الزرابي ، صناعة الحلفاء صناعة الطين ،صناعة الجلود، ألبسة تقليدية للرجال والنساء حلويات تقليدية صناعة الجبس وصناعة التحف الفنية

ومن مهام مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار قي مجال الصناعة التقليدية نذكر مايلي :

- تنفيذ تدابير ترقية أنشطة التقليدية وتدعيمها وتقييم أثارها .
- المساهمة في حماية الثروة الحرفية التقليدية وفي المحافظة عليها ورد الاعتبار لها.
- تدعيم أعمال المنظمات والتجمعات المهنية والجمعيات والفضاءات الوسيطة العاملة في ميدان الصناعة التقليدية وتنشيطها .
- تجميع المعلومات والمعطيات الإحصائية في مجال الصناعة التقليدية وتوسيعها.
- تنظيم التظاهرات الاقتصادية لترقية الصناعة و الحرف وتوسيعها.[1] والجدول الآتي يبين مشاريع استثمار المنطلقة لسنة 2015:

القطاع	عدد الملفات	مبلغ الاستثمار مليون دج	المساحة المطلوبة هكتار	عدد العمال
الصناعة	7	964 516	1 ,12	146
الخدمات	4	241754 ,7	1,47	68
مواد البناء	1	15542,2	0,48	12
التجارة	2	181634,38	3,9	60

[1] ولاية سعيدة، مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة، فيفري2015.

المنتوج	الوحدة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014ا
الورق	طن	12 981	13 038	6 916	5 717		1500	1 500	متوفق
الكرتون	طن	2 420		2 058	1 599		1500	1 500	متوفق
أكياس	طن	986,66	508	360	411	2 000	12000000	11 855	1481
الاسمنت	1000 طن	471,47	495,06	518,23	504,140	47,000	500000	500	500
الجير	1000 طن	20,26	30,92	29,50	11,500	27,000	30	30	32261
	م3	/	/	/	/	/	/	/	36960
الآجور	1000 طن/سنوياً	/	66,181	67,647	40,149	40,050	98	98	195,55
المياه المعدنية	1000 ل	138,72	ND	/	NC	20	62,28	41	200
الملابس	1000	54,57	23,287	77 869	93 381	99 983	/	/	63,51
السميد	1000 قنطار	21,66	14,788	10,350	4,730	52,236	107988,6	53	42,42
الفرينة	1000قنطار	152,01	184,998	162,058	161,980	129,574	206788,4	106,6	103,62
النخالة	1000قنطار	/	/	/	/	/	/	102,9	102,93
مواد الصيانة	طن	24 529	9 561	15 203	22 410	1202,512	230	230	247,24
غاز البوتان		12 226	10 866	9 887	9 785	/	/	/	1481846
الحليب ومشتقاته	ل /سنوي	116548	409 613	187 663	225 659	36 853	40341	44027	43887

المواد الغذائية	5	557911,96	1,88	139
المجموع	**19**	**1961 359**	**8,85**	**425**

المصدر : مديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية ، مكتب الإحصائيات2015

الإنتاج الصناعي يعتبر متوسطا بولاية سعيدة، فهو يكفي في الغالب ما تحتاجه الولاية ، ويقتصر على بعض الصناعات من أهمها الحليب ومشتقاته وكذا الأعلاف وغذاء المواشي إضافة إلى صناعة مواد البناء و الآجر والبلاط.

فبالرغم من وجود قاعدة صناعية إستراتجية وطنية نذكر منها مجمع السيليوز لصناعة الورق بمنطقة عين الحجر...الخ ما يلاحظ أن أغلب الوحدات متوقفة عن النشاط. لكن هذا لا ينفي وجود بعض المنتوجات التي تسوق الآن عبر كامل التراب الوطني كمياه سعيدة التي استطاعت أن تكسبها شهرة في إنتاج المياه المعدنية.

المبحث الثاني : اسهامات الجمعيات في التنمية المحلية بالولاية مع التركيز على جمعية البيئة السياحية.

المجتمع المدني الجزائري يتكون أساساً من تنظيمات أهمها الجمعيات التطوعية، وتحتل صدارة الترتيب نظراً لكثرة عددها على حساب النقابات والاتحادات، ونفس الشيء ينطبق على المجتمع المدني في إقليم ولاية سعيدة، وسنتطرق في هذا المبحث إلى عدد الجمعيات الناشطة بالولاية مع التركيز على جمعية المناطق المعدنية للبيئة السياحة كأنموذج للدراسة.

المطلب الأول: حجم الجمعيات وأهم أنشطتها بالولاية

إن عدد الجمعيات المحلية بولاية سعيدة في تزايد مستمر إذ بلغ عددها**368** جمعية معتمدة سنة 2014حسب البيانات الواردة من مكتب الجمعيات التابع لمديرية التنظيم والشؤون العامة لولاية سعيدة.

أما عن مدى انتشار الجمعيات عبر إقليم ولاية سعيدة فإن الملاحظ هو أن أغلب الجمعيات تنشط في مراكز المدن وخاصة في إقليم الولاية، والجدول التالي يبين نوع وحجم الجمعيات في ولاية سعيدة. وما يلاحظ هو انتشار عدد كبير من الجمعيات الثقافية والرياضية على وجه التخصيص؛ هذا راجع لاهتمام سكان الولاية بميدان الرياضة وبخاصة أن الولاية معروفة بتاريخها في هذا المجال.

1. نوع وحجم الجمعيات في سعيدة 2015

الرقم	نوع نشاط الجمعية	الجمعيات الولائية	الجمعيات البلدية	المجموع
1	المهنية	08	03	11
2	الرياضة والتربية البدنية	17	97	114
3	جمعية الفن والثقافة	07	27	34
4	أولياء التلاميذ	/	11	11
5	جمعية العلوم والتكنولوجيا	01	03	04
6	جمعية الأحياء والتجمعات السكنية	/	34	34
7	جمعية البيئة	05	16	21
8	جمعية حماية المستهلك	/	/	
9	الجمعية الدينية	02	84	86
10	السياحة	01	06	07
11	المتقاعدين والأشخاص المسنين	/	/	/
12	المرأة	/	01	01
13	التضامن	03	11	14
14	الإعانات	/	/	/
15	الصحة والطب	04	01	05
16	الأشخاص ذوي احتياجات الخاصة	05	01	06
17	الشبيبة و الطفل	04	16	20
18	قدامى التلاميذ والطلاب	/	/	/
	المجموع	**57**	**311**	**368**

المصدر: ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات، 2015.

2. أهم الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات:

إن الحركة الجمعية بولاية سعيدة تقوم بمجموعة من النشاطات كلاً في مجال اختصاصه حسب أهداف كل جمعية ومن بينها نذكر ما يأتي:

من أهم الجمعيات الناشطة نجد جمعية أهل الفن وهي جمعية ثقافية تنشط في مجال مسرح الطفل وجمعية الفرسان للأعمال الفنية تنشط في مجال مسرح الكبار، وكذا نجد جمعية محبي ولاية سعيدة ومن أهم ما تقوم به في هذا الجانب إعادة الاعتبار لمدينة سعيدة تاريخياً وثقافياً وإنشاء بنك من المعلومات حول ترقية النشاطات الثقافية والأدبية والمشاركة في التظاهرات العلمية. ربط العلاقات و تقويتها مع الجمعيات ومختلف الهيئات التي لها نفس الأهداف، دعم الفئات الشابة للمدينة من دروس إضافية وتوفير فضاء للإبداع.تنظيم أيام تحسيسية حول مرض سرطان الثدي، وكذا إحياء ذكرى إعلام وشخصيات بارزة في الولاية (دكتور مولاي الطاهر، عثماني حبيشو)، ومن بين الأنشطة المبرمجة من قبل الجمعية هي تنظيم دورة تدريبية في التواصل الفعال وبناء العلاقات، وذلك يوم 07 نوفمبر2015،[1]مساعدة المحتاجين والتوسيع عنهم بخاصة في المناسبات والأعياد الدّينية (كجمعية كافل اليتيم قامت بتوزيع 20 رأس من الغنم على المحتاجين واليتامى بمناسبة عيد الأضحى 2015).[2]

أما في الجانب الصحي نجد جمعية إعانة مرضى السكري تقوم بتوزيع الدواء على الأشخاص المصابين بمرض السكري بخاصة الأطفال. من النشاطات المبرمجة من قبل الجمعية لهذه السنة هي تنظيم أيام تحسيسية داخل بلدية سعيدة وخارجها قامت بتكريم الأطفال المصابين في شهر رمضان المبارك ، تنظيم رحلات إلى البحر لفائدة الأطفال المصابين.[3]

المطلب الثاني :التعريف بجمعية المناطق المعدنية البيئة والسياحة :أهداف ،وآليات عملها

1التعريف بالجمعية :

جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة لولاية سعيدة هي جمعية بيئية وسياحية وثقافية ، يشترك المؤسسون والمنخرطون في تسخير معارفهم ووسائلهم بصفة طوعية ولغرض غير مربح ، من أجل ترقية نشاطها وتشجيعه في إطار الصالح العام دون مخالفة الثوابت الوطنية، ودون المساس

1 عن جمعية محبي ولاية سعيدة، مبنى المستشفى القديم، مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية ، بتاريخ 08-04-2015.

[2]عن جمعية كافل اليتيم، حي القادسية عين الحجر، مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية، بتاريخ :27/ 09/ 2015.

[3]عن جمعية اعانة مرضى السكري، مبنى المستشفى القديم، مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية ،بتاريخ: 02 /2015/09.

بالنظام والآداب العامة وأحكام القوانين والتنظيمات المعمول بها، تأسست سنة 1993، أما هيكلها فهي تتكون من رئيس ، و 05 رؤساء لجان و فيها 65 عضوا من بينهم 17إناث.[1]

2.أهداف جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة لولاية سعيدة

تهدف الجمعية أساسًا إلى :

أ) الأهداف الأساسية :

- الحفاظ والدفاع على البيئة والمحيط والتوازن الايكولوجي بالتنسيق مع الهيئات المختصة .
- ترقية وتنمية السياحة والمناطق المعدنية والطبيعية وترويج المنتوج السياحي بالتنسيق مع الهيئات المختصة .
- الدفاع وحماية المياه المعدنية والحمامات المعدنية بالتنسيق مع المصالح المختصة .
- تنمية البحوث والابتكارات العلمية في المجال البيئي والسياحي والتاريخي بالتنسيق مع الهيئات المختصة .
- إبراز تاريخ المنطقة والسهر على تصنيف المعالم الأثرية والتاريخية .
- المشاركة في كل الملتقيات والمعارض ذات الطابع البيئي والسياحي والثقافي .

ب) الأهداف الثانوية :

- تتولى الجمعية مهمة المشاركة في تطوير السياحة في الولاية، من خلال تنمية ثرواتها الطبيعية والتاريخية والثقافية والفنية بالتنسيق مع الهيئات المتخصصة.
- تعزيز مهام الاستقبال والإعلام والترقية السياحية في الولاية.
- تثمين المؤهلات السياحية للولاية والمساهمة في تثمين نشاط المهنيين في السياحة .
- المساهمة في رفع نسبة التوافد السياحي .
- تنمية وتثمين التراث بشقيه المادي وغير المادي وترقية الوجهة السياحية للولاية لا سيما المنتوج السياحي الذي تختص فيه المنطقة .

[1] مديرية التنظيم والشؤون العامة، **القانون الأساسي للجمعية**، ص3.

- تشجيع التنمية السياحية للولاية وجعلها أكثر جاذبية وتوفير خدمات للمؤسسات السياحية بتسهيل استقبال الزوار ومساعدتهم وإرشادهم فيما يتعلق بإمكانيات الإقامة واكتشاف مواقع الولاية بالتنسيق مع الجهات لمتخصصة.[1]

3.آليات عمل الجمعية:

هناك جملة من الآليات تعتمد عليها جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة لولاية سعيدة وهي كالآتي :

أ) آلية المشاركة الشعبية والعمل التطوعي.

المشاركة الشعبية هي عنصر هام في عملية التنمية، فقد وصفتها الأمم المتحدة في تعريفها للتنمية كأحد الركائز الأساسية لإحداث التقدم الاجتماعي، حيث يرى بعض علماء الاجتماع أن مكانة الفرد في المجتمعات النامية تتحدد على أساس الوظيفة أو المنصب الذي يشغله، أما في المجتمعات المتقدمة فإن مكانة الفرد تتحدد على أساس الدور الذي يلعبه لخدمة مواطنيه، ومدى مشاركته في أعمال مجتمعه والنهوض به، فالمشاركة الشعبية بهذا المعنى تكون عنصراً من عناصر التقدّم، وتكسب الفرد مكانة في المجتمع.[2]

أما التطوع:"هو أي عمل يقوم به شخص أو منظمة ما، وبصورة منظمة، ودون تلقي أجر ما يؤدي من عمل مهما كان حجمه ودرجته ونوعه وتكلفته المادية والمعنوية".

"كل شخص يشارك عن رغبة دون انتظار العائد المجزي في مشروعات المجتمع، ذلك العائد الذي يتفق مع قيم المجتمع، وذلك من خلال منظمات عامة أو تطوعية للمساهمة في الوقاية أو التحكم و الحد من تأثير بعض المشكلات الاجتماعية في المجتمع".[3]

إن آلية المشاركة الشعبية والعمل التطوعي تشهد نوعاً من التطور في الولاية، وما يبرهن على ذلك هو مشاركة العديد من المواطنين في عدة حملات الغرس عبر الأحياء والبلديات في كامل تراب

---

[1] **المرجع السابق**، ص4

[2] عبد السلام عبد اللاوي، **المرجع السابق**، ص 141

[3] أحمد مصطفى خاطر، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة نماذج الممارسات والاستراتيجيات**، (الإسكندرية: المكتبة الجامعية الجامعية،2000)، ص. 149.

الولاية ، فالجمعية قامت في هذا المجال بغرس 1000 شجرة في منطقة " حمام ربي "بالتنسيق مع محافظة الغابات وبمشاركة العديد من المتطوعين من سكان الولاية.

ب) آلية التوعية والتحسيس:

لولاية سعيدة إذاعة محلية تقوم بجملة من الحملات التحسيسية الهادفة سواء تعلق الأمر بسلامة محيط المواطنين أو بحملات المجتمع المدني بما فيها الجمعيات. من بين الحملات التي قامت بها الجمعية عن طريق: حملة تحسيسية للقضاء على النفايات وقد قامت بها الجمعية بالتنسيق مع مصالح الأمن الوطني وقد تم تنظيم جائزة وطنية لأجمل حي على المستوى الوطني.

ت) آلية التوعية عبر الملتقيات والندوات والاجتماعات:

نظراً لتزايد أهمية العمل الجمعي وضرورته أصبحت السلطات المحلية تسمح بالتجمعات وبانعقاد الندوات والملتقيات التوعوية و التحسيسية للمواطنين يتم تنظيمها على مستوى مراكز ومقرات هي بالأساس مرافق عامة .

وفي نفس السياق قامت الجمعية بتنظيم ملتقى حول وضعية البيئة في ولاية سعيدة بالتنسيق مع جامعة معسكر و ملتقى حول العيد المحلي للمياه المعدنية، إضافة ألى يوم دراسي خصص لمرشدي السياحية بمناسبة اليوم العالمي للسياحة الذي صادف يوم 2014/09/27.[1]

المطلب الثالث :مساهمات الجمعية في المجال البيئي والسياحي وتقييم دورها

1.المساهمات:

من بين مساهمات جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة في مجال اختصاصها نذكر الآتي :

- إنشاء نواد بيئية وسياحية لفائدة التلاميذ والأطفال (هذا في ظل اتفاقية مع مديرية التربية للولاية من أجل تنظيم زيارات و خرجات للمتحف الايكولوجي الموجود بغابة العقبان Vieux Saida) .

[1] عن جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة، مقابلة شخصية مع رئيس الجمعية، بتاريخ 2015/09/13.

- انجـــاز دليـــل وخارطـــة ســـياحية للمكاســـب والمنـــاطق الســـياحية لولايـــة سعيدة
- تكوين 25 مرشد سياحي (أعضاء في الجمعية).
- انجـــاز حديقـــة عموميـــة فـــي بلديـــة أولاد إبـــراهيم بالتنســـيق مـــع محافظـــة الغابات والمجلس الشعبي البلدي لأولاد إبراهيم.

من أهم الإنجازات التي تقوم بها هذه الجمعية تهيئة منبع مياه بسعيدة القديمة Saida Vieux بالتنسيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي PNUD في ظل اتفاقية مع الجزائر لحماية المناطق الايكولوجية فقد تم عرض المشروع على البرنامج وقبل بالموافقة ،و تحصلت الجمعية على مبلغ قدر بـــــــــــ: 500.000.00,00دج كمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي [1]

فالمشروع تضمن مايلي :

- بناء حوضين لتربية الأسماك (لأن فيه دراسات كشفت عن وجود عدة أنواع من أسماك) .
- بناء جسر عبور يقطع الواد باتجاه المنبع (Une Passerelle)
- غرس 1000 شجيرة غابية (حملة الغرس تقع على عاتق الجمعية تقوم بها عن طريق جلب المتطوعين).
- إعادة بناء قناة لسقي مشتلة .

الخريطة رقم 01 تبين موقع المنبع :

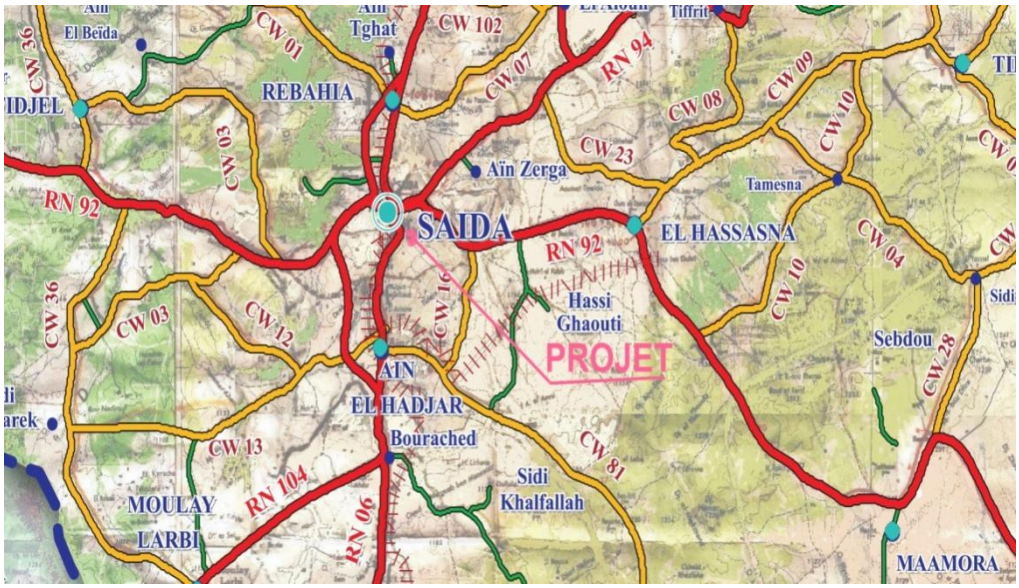

[1] جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة، **التقرير السنوي للنشاطات**، 2015/2014.

الصورة رقم 02 تبين الوضعية الحالية لمنبع سعيدة القديمة VIEUX SAIDA

الخارطة السياحية لولاية سعيدة

[1] المصدر : جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة

2.تقييم دورها

من خلال الزيارة الميدانية إلى مكان انجاز تبين أن الجمعية فعلاً حققت انجاز على المستوى الميدان (هذا فيما يخص تهيئة المنبع)،وغالبا ما تلاقي نشاطات الجمعية نجاحاً نظراً لتحقيقها للأهداف المرجوة ، وما يؤكد نجاح الجمعية هو حضورها الكبير في نقاشات واستشارات مع المجالس الشعبية البلدية و الولائية

[1] عن جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة. .

المبحث الثالث : مستقبل العمل التشاركي والتنموي للحركة الجمعوية في ولاية سعيدة

بعد التعرض لواقع التنمية المحلية في ولاية سعيدة و الوقوف على أهم مساهمات الحركة الجمعوية في العملية التنموية، سيتم في هذا المبحث إبراز المعوقات التي تقف أمام الحركة الجمعوية، ولمعالجة هذه التحديات فيه رؤية اصلاحية من أجل تفعيل دورها للقيام بوظائفها على أتم وجه.

المطلب الأول :معوقات العمل التشاركي والتنموي للجمعيات في ولاية سعيدة

أن الحركة الجمعوية في ولاية سعيدة تواجهه هي الأخرى مجموعة من العراقيل التي تؤثر على نشاطاتها في الميدان ومن جملتها نذكر ما يأتي :

- قلة الدعم المادي (ضعف ميزانية الجمعيات).
- صعوبة الحصول على المرافق العامة لتنظيم نشاطاتها .
- صعوبة الحصول على التراخيص .
- ضعف تأهيل أعضائها .
- عدم إقبال الشباب على الانخراط في الحركة الجمعوية (هذا المشكل مطروح على مستوى جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة).
- الصراعات الداخلية والانشقاقات .

إن الجمعيات غير معترف بها كشريك من قبل الجهات الرسمية ،فمثلا و بالرغم من أن قانوني الولاية و البلدية الحاليين يقران بالسماح للجمعيات بحضور مداولات المجلس الشعبي الولائي والمجلس الشعبي البلدي ،ولكن بصفتها عضو يقدم اقتراحات ومشاورات وفقط و لا يوجد أي نص في القانوني يلزم بتطبيق هذه الاقتراحات .

<u>المطلب الثاني :رؤية مستقبلية وإصلاحية لتفعيل الحركة الجمعوية في ولاية سعيدة</u>

إن المجتمع المدني في الجزائر في حاجة لإصلاح جذري وشامل سواء على المستوى المحلي أو المستوى الوطني، وأن جهود الإصلاح لابّد أن تخرج من حيز الفكر النظري إلى الواقع التنفيذي،

لأننا بحاجة إلى صحوة جديدة للمجتمع المدني، وأن الوقت قد حان ليسهم هذا الأخير بصورة ايجابية في العملية التنموية ومن جملة الإصلاحات نذكر ما يأتي :

1.الإصلاح السياسي :

العمل على تنقية الدساتير من كل ما يتعارض مع مفهوم حقوق الإنسان : ويكون ذلك عن طريق بناء الديمقراطية الحقيقة التي تكون فيها الحرية مبدأ أساسيا لا يمكن التنازل عنها ،على أي مستوى من المستويات ،وكذا يجب أن تكون مصحوبة بقدر من الشفافية، وأن الإصلاح الحقيقي يجب أن ينطلق من دولة المؤسسات التي تخضع لسيادة القانون .

فالديمقراطية تقوم على حرية تشكيل الأحزاب السياسية و إعلان برامجها ،حرية الصحافة ووسائل الإعلام، وحرية تشكيل الجمعيات والنقابات والاتحادات الطوعية .

2. الإصلاح الاقتصادي:

من أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي إلغاء كافة معوقات الاستثمار والاهتمام بقضايا الفقر بأبعاده المختلفة ، وتشجيع الابتكار وكذلك الاهتمام بقضايا ذات الصّلة بالشباب وتشجيع عمل المرأة وتمكينها من المنافسة ،وفي هذا الإطار يقع جانب كبير من المسؤولية في المرحلة المقبلة على المؤسسات و المنظمات بعد تحريرها ورفع القيود عليها.[1]

3. الإصلاح الاجتماعي:

يقوم على ثلاث مقومات أساسية هي:

- بناء الفرد المتميز والمستقر من خلال تطوير نمط العلاقات الأسرية التي تشكل الفرد .
- بناء الثقافة العامة للمواطن.
- توجيه المجتمع نحو اكتساب المعرفة ونشرها والإبداع فيها .

بالإضافة إلى تعزيز الجوانب الآتية :

[1] سالم ممدوح، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، ط.1،(الإسكندرية: المنظمة العربية للحقوق الإنسان ،2004)، ص.280.

- متابعة الحوار الاجتماعي القائم حول قضايا التنمية البشرية والديمقراطية وحقوق الإنسان.
- توسيع نطاق مشاركة الفاعلين الاجتماعية والاقتصاديين والإعلاميين وإعطاء اهتمام خاص لمشاركة الشباب و المرأة .
- اصدار تقرير سنوي حول حرية المجتمع المدني يقوم بعرض أنشطته وتطوره وسبل تذليل العقبات التي تواجهه ويكشف عن احتياجاته في الدعم المالي والإعلامي ،ويطرح البدائل المتاحة لتلبية هذه الاحتياجات .[1]

استنتاجات

من خلال ما تقدّم نستطيع القول أن بالرغم من الجهود التي تبذلها السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني لتحقيق التنمية، إلاّ أن الولاية تبقى تعاني النّقص في العديد من الميادين كالشغل ،الصحة....الخ.

أما فيما يخص ما توصلنا من دراسة حالة جمعية المناطق المعدنية للبيئة و السياحة، أن النشاطات التي تقدمها الجمعية تبقى مبادرات طيبة ومستحسنة ما ينقصها سوى الدّعم من السلطات المحلية .

[1] **المرجع السابق**، ص. 281.

الخاتمة

الخاتمة:

تعتبر علاقة المجتمع المدني بالتنمية حديثة النشأة، بدأت في الظهور في ثمانينات القرن العشرين، حيث روجت لها القوى الليبرالية كنقيض أفضل من النهج الاشتراكي، حيث تزايد الاهتمام بمؤسسات المجتمع المدني ودورها في العملية التنموية خاصة مع تحول غالبية دول العالم نحو التوجه الليبرالي الذي يدعو إلى نشر الديمقراطية وحقوق الإنسان **(العقد الاجتماعي بمفهوم جديد)**.

وفي ظل هذه الأوضاع وتماشياً مع التغيرات الدولية التي أفضت إلى تراجع دور الدولة القومية لصالح قوى صاعدة أخرى تعرف بفواعل" **ما تحت الدولتية** " و "**الفواعل عبر الوطنية**" التي تركز كل جهودها لتحقيق متطلبات المجتمع كالوصول إلى حماية حقوق الإنسان .

من هنا، عرفت الجزائر هي الأخرى تحولات عميقة بتوجهها نحو النموذج الليبرالي في نهاية الثمانينات، فالتغيير ترجم بجملة من الإصلاحات من بينها تعزيز وتكريس دور المجتمع المدني في التنمية على المستوى المركزي والمحلّي، إلاّ أن دوره يبقى ناقصاً/هامشياً في مسائل التنمية بمجاليها المركزي والمحلّي.

في هذا السياق، هناك العديد من تنظيمات المجتمع المدني في الجزائر تقوم بأدوار مختلفة في مجالات التنمية المحلية لكنّها تقف عند حدود معينة، فغالباً ما يكون نشاطها محصوراً في مجالات ضيقة لا تصل إلى مستوى الفعالية والكفاءة التي تتمتع بها منظمات المجتمع المدني في الدول المتقدمة. ويرجع تخلف المجتمع المدني الجزائري عن القيام بوظائفه إلى حداثة نشأته، بالتالي إلى نقص التراكمات في الخبرة الممارساتية خاصّة في اتجاه المجال المشترك بينه وبين الدولة. بحيث لم تظهر هذه الفواعل تحت الدولتية كتنظيم يعمل وفقاً لأطر قانونية تعددية، إلاّ بعد إقرار دستور 1989 الذي سمح بإنشاء الجمعيات وتعددها، علاوة على توسع استقلالية نشاطها في الفضاء العام. مع ذلك، نجد أن كل هذه المتغيّرات الايجابية في بيئة عمل هذه المنظمات تراجعت لصالح مؤشرات قانونية وسياسية وحتى اقتصادية عكستها الأزمة الجزائرية بمختلف أبعادها، خصوصاً في جانبها الأمني.

استكمالاً لما سبق، نجد أن تحليل وضعية المجتمع المدني في الجزائر تؤشّر على تحقيقه لقفزة نوعية سواء من حيث الكم، أو من حيث الاستمرارية، وحتى من ناحية النشاط. وعلى الرغم من المؤشرات الإيجابية في تطور النشاط. إلاّ أن هذه المنظمات مازالت تعاني من عراقيل تحول دون مشاركتها في تحقيق التنمية المحلية، ومن بين هذه العراقيل: البيروقراطية الإدارية، مشكلة التمويل، نقص عدد أفرادها عزوف أفراد المجتمع على الانخراط وخاصة فئة الشباب في النشاط الجمعوي. وهذا ما يؤكد الفرضية الثانية التي تعزو أن قوة تأثير تنظيمات المجتمع المدني سببه يكمن في ضعف أو قوة الاستقلالية التمويلية عن الدولة أو الجهات الأخرى.

أما فيما يخص دور المجتمع المدني في التنمية المحلية بولاية سعيدة، فنجد أن مساهمات الجمعيات في العملية التنموية تبقى بسيطة لا تتعدى العمل في الجانب الخيري والتطوعي في المجالات الاجتماعية والثقافية وهذا ربما ما يعكسه عدد التنظيمات التي تشتغل في هذا المجال. مع ذلك، تبقى هذه التنظيمات تعاني من نقص كبير في الدعم والتسهيلات لكي تقوم بأنشطتها ؛ ماعدا بعض الجمعيات كجمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة التي نلمس الفعالية من خلال المبادرات التي تقوم بها سواء في المجال السياحي أو البيئي من خلال تكثيف نشاطاتها سواء داخل تراب الولاية وخارجها، وكذا ربط علاقتها مع منظمات أجنبية (PNUD)، فما ينقصها سوى الدّعم والتشجيع من أجل الاستمرارية في النشاط خاصة وأن الجمعية تحوي إطارات ذوو كفاءة ولديهم خبرات في ميادين مختلفة.

ومن جملة التوصيات التي تخرج بها من أجل تفعيل دور المجتمع المدني لتأثير في عملية التنمية المحلية نذكر مايلي:

- إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بما يضمن على الأقل الاستقلالية النسبية، حيث يجب أن تكون علاقة تعاون ومشاركة وتكامل وليست علاقة صراع وتسلط وتبعية، ويكون هذا عن طريق تسهيل إجراءات عمل منظمات المجتمع المدني وعدم اتخاذ إجراءات تعسفية اتجاهها (الجانب القانوني).

- تقديم الدعم الكافي للجمعيات من أجل تطوير نشاطاتها(الرخص، المقرات...)

- الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية والسياسية وبمؤسساتها (المدرسة) بما يضمن دعم وتعزيز قوة المشاركة المدنية.

- دمقرطة التنمية والتنمية المحلية: وتكون بإشراك مختلف القوى والفئات الاجتماعية ومن ضمنها المجتمع المدني في اقتراح سياسيات وبرامج تخص المجتمع .

- نشر القيم المدنية التي تعزز بمفهوم الطوعية على أساس مواطناتي لا على أساس ديني أو عرقي ،عائلي.

- تكريس مبدأ تعددية المؤسسات في العمل المدني المحلي في مختلف مجالات الحياة العامة السياسية، الاجتماعية، الثقافية...الخ.

الملاحق

1.الجداول الخاصة بالدراسة:

أ) الجدول رقم 01 يوضح عدد الجمعيات الوطنية المعتمدة من1987 إلى 1996.

السنـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــة	عدد الجمعيات المعتمدة
1987	86 جمعية
1988	12
1989	81
1990	151
1991	135
1992	92
1993	93
1994	70
1995	74
1996	12

المرجع: ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص. 11.

ب) الجدول رقم 02 يبين أهم المحاصيل من الخضر والفواكه وإنتاج الثروة الحيوانية

أهم المحاصيل ونوع الإنتاج	الكمية لسنة 2014
الخضر	158 414 قنطار
البقول	1273928 قنطار
الأشجار المثمرة	414 125قنطار
الكروم	2750 قنطار
الأغنام	20481 رأس
الأبقار	585 805 رأس
الماعز	917 76 رأس
الخيل	3005 رأس

المصدر: مديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية، مكتب الإحصائيات، 2015

جـــ)الجدول رقم 03 حصيلة حملة الحصاد و الدرس لموسم 2014/2013

	العنوان	القمح الصلب	القمح اللين	الشعير	الخرطال	المجموع
حصيلة	المساحة (هكتار المزروعة	19 036	33 496	31 594	3 624	87 750
حملة	المساحة المسمدة أسمدة العمق	5378	5 161	424	310	11 273
الحرث	المساحة المسمدة أسمدة التغطية	3 717.50	4 564.50	657.50	00	8 939.50
	المساحة المعالجة من الأمراض	--	68	--	--	68
	المساحة المسقية سقيا تكميليا	2 455.50	1 121.50	281	142	4 000
الإنتاج	مساحة المبرمجة للحصاد	19036	33 496	31 594	3 624	87 750
المرتقى	الإنتاج المرتقب	153 000	267 000	253 000	27 000	70 000
	المردود المرتقب	08	08	08	07.50	08
وضعية	المساحة المحصودة	15 854	19 685	19 174.50	8 710	57 423.50
سير	الإنتاج المحصل عليه	131 218	132 492	133 955	16 493	414 158
حملة	المردود	08.30	06.70	07	06.10	07.20
الحصاد	الكمية المجمعة	129 314.5	67 446.30	7 515.70	96.60_{22}	204467.7
	نقاط الجمع					**11**
	قدرة التخزين المتوفرة					**1035200**
	وضعية الحظيرة الفلاحية					**309**
	مبلغ الكراء	**3000 دج/هكتار واحد/ماكنة حصاد (تعاونية الحبوب و البقول الجافة)**				
	العراقيل(الحرائق،قلة التساقط و البرد)،	3 182	1 3811	12 419.50	914	30 326.50

المصدر: ولاية سعيدة، **مديرية المصالح الفلاحية**، مصلحة الإحصائيات والتحقيقات الفلاحية، أفريل 2015.

د) الجدول رقم 04 يبين المشاريع استثمار المنطلقة لسنة 2015:

القطاع	عدد الملفات	مبلغ الاستثمار مليون دج	المساحة المطلوبة هكتار	عدد العمال
الصناعة	7	964 516	1 ,12	146
الخدمات	4	241754 ,7	1,47	68
مواد البناء	1	15542,2	0,48	12
التجارة	2	181634,38	3,9	60
المواد الغذائية	5	557911,96	1,88	139
المجموع	**19**	**1961 359**	**8,85**	**425**

المصدر: ولاية سعيدة، مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة، فيفري، 2015.

الجدول رقم 05 يبين نوع وحجم الجمعيات في ولاية سعيدة سنة2015:

الرقم	نوع نشاط الجمعية	الجمعيات الولائية	الجمعيات البلدية	المجموع
1	المهنية	08	03	11
2	الرياضة والتربية البدنية	17	97	114
3	جمعية الفن والثقافة	07	27	34
4	أولياء التلاميذ	/	11	11
5	جمعية العلوم والتكنولوجيا	01	03	04
6	جمعية الأحياء والتجمعات السكنية	/	34	34
7	جمعية البيئة	05	16	21
8	جمعية حماية المستهلك	/	/	
9	الجمعية الدينية	02	84	86
10	السياحة	01	06	07
11	المتقاعدين والأشخاص المسنين	/	/	/
12	المرأة	/	01	01
13	التضامن	03	11	14
14	الإعانات	/	/	/
15	الصحة والطب	04	01	05
16	الأشخاص ذوي احتياجات الخاصة	05	01	06
17	الشبيبة و الطفل	04	16	20
18	قدامى التلاميذ والطلاب	/	/	/
	المجموع	**57**	**311**	**368**

المصدر: ولاية سعيدة، مديرية التنظيم والشؤون العامة، مكتب الجمعيات، 2015.

2. خرائط الدراسة:

أ) الخريطة رقم01 تبين موقع ولاية سعيدة.

المصدر: وكيبيديا، الموسوعة الحرة ،خرائط ولاية سعيدة[1] http :www.wekepedia.com

ب)الخريطة رقم 02 تبين بلديات ودوائر ولاية سعيدة.

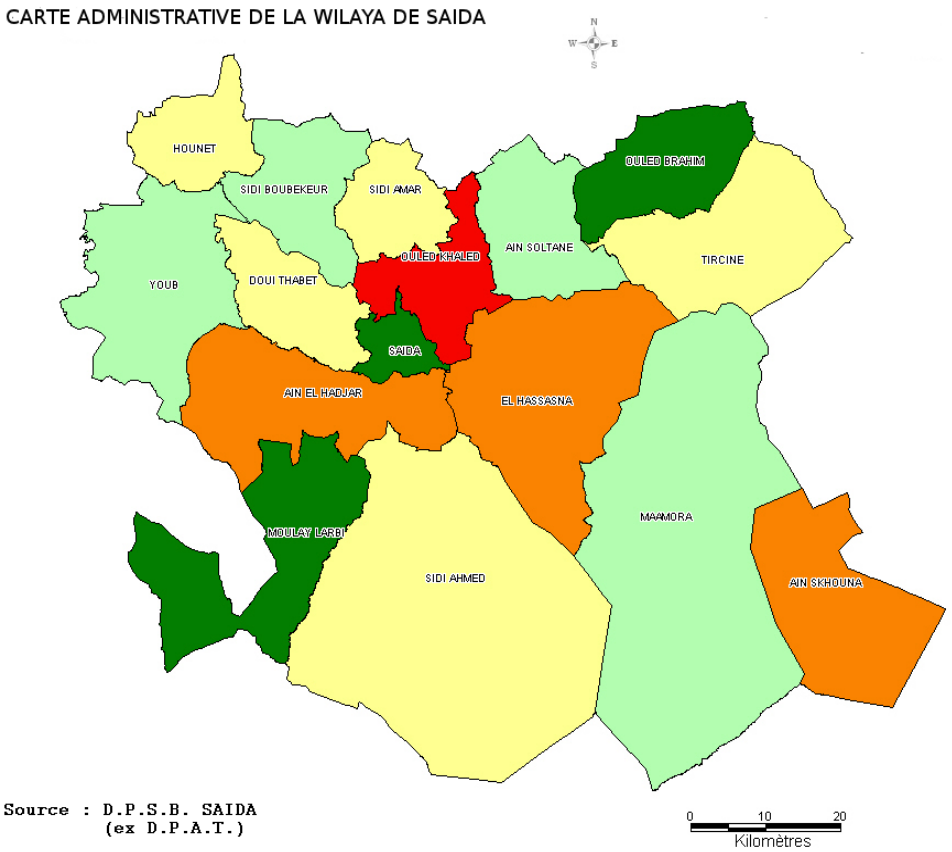

جـــ) الخريطة رقم03 تبين الخريطة السياحية لولاية سعيدة.

المصدر: جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة لولاية سعيدة.

المراجع

قائمة المراجع:

أ) الكتب بالعربية:

1. أبو القاسم، سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، ج3،الجزائر: عالم المعرفة للنشر والتوزيع، 2009.
2. اهرنبرغ، جون، **المجتمع المدني التاريخ النقدي للفكرة**، ترجمة: علي حاكم صالح. حسن ناظم، ط.1 بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2008.
3. المدني توفيق، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي**، دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.
4. بن دعيدة، عبد الله، "**التجربة الجزائرية في الإصلاحات الاقتصادية**". في: مصطفى محمد العبد الله الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الخوصصة في البلدان العربية، ط.2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ،2005.
5. بعلي، محمد الصغير، **تنظيم القطاع العام في الجزائر:استقلال المؤسسات**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1992.
6. ج ويارداً، **المجتمع المدني النموذج الأمريكي والتنمية في العالم الثالث**، ترجمة د ليلى زيدان ط.1، القاهرة : الجمعية المصرية لنشر والثقافة العالمية، 2007.
7. حجاب، محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة**، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 1998.
8. حسين حسن، أحمد، **الجماعات السياسية الإسلامية والمجتمع المدني**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر 2000.
9. طاشمة، بومدين ،**الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية**، ط.1، الجزائر: دار الكنوز للنشر والتوزيع ،2011.
10. ممدوح، سالم، **المجتمع المدني في البلدان العربية ودوره في الإصلاح**، ط. 1، الإسكندرية: المنظمة العربية للحقوق الإنسان، 2004.
11. مفتي، محمد أحمد علي، **مفهوم المجتمع المدني والدولة المدنية**، الرياض: مركز البحوث والدراسات 2014.
12. نصر، محمد عارف، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة :النموذج المعرفي النظرية –المنهج** ،ط.1، لبنان المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،2002.
13. ناجي، عبد النور، **النظام السياسي الجزائر من الأحادية إلى التعددية السياسية**، الجزائر: مديرية النشر لجامعة قالمة، 2006.

14. سهير، أحمد حامد، **إشكالية التنمية في الوطن العربي**، ط.1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع،2007.
15. عويسات، جمال الدين، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب (1968-1978)**، ترجمة: سعيدي الصديق، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.
16. عزمي، بشارة، **المجتمع المدني**، ط.6، بيروت: المركز العربي للأبحاث السياسية، 2012.
17. عزمي، بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي**، ط. 3، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.
18. عجيمة، محمد عبد العزيز، ناصف، إيمان عطية، **التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية** الإسكندرية: قسم الاقتصاد كلية التجارة،2000.
19. قنديل، أماني، **المجتمع المدني في العالم العربي:دراسة للجمعيات الأهلية العربية**، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1994.
20. شكر الصبيحي، أحمد، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، ط.1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
21. توريدي، محمد علي، **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الصومال**، القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية، 1995.
22. تومي، عبد الرحمان، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع والأفاق**، الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، 2011.
23. خاطر،أحمد مصطفى، **تنمية المجتمع المحلي: الاتجاهات المعاصرة نماذج الممارسات والاستراتيجيات** الإسكندرية: المكتبة الجامعية الجامعية، 2000.

ب) المقالات والدوريات:

1. بلعيور، الطاهر، "**المجتمع المدني كبديل سياسي في الوطن العربي**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 10 نوفمبر 2006.
2. بوطيب، بن ناصر، **النظام القانوني للجمعيات في الجزائر قراءة نقدية في ضوء القانون 06/12**، "مجلة دفاتر السياسة والقانون"،العدد 10، جامعة قاصدي مرباح، جانفي 2014 .
3. بوسنة، محمود،"**الحركة الجمعوية في الجزائر :نشأة، وظيفة تطورها، ومدى مساهمتها في تحقيق الأمن والتنمية**"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 17، 2002.
4. زياني ، صالح، "**واقع وأفاق المجتمع المدني كآلية لبناء وترسيخ التعددية في العالم العربي**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2003.

5. محمد الحسن، عبد الرحمان، "**دور السياسات الوطنية في التنمية المحلية في السودان**"، مجلة الباحث العدد13، جانفي 2013.
6. نويصر، بلقاسم،"**التنمية المحلية التشاركية والدور الجديد للمجتمع المدني في الجزائر**"، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد14، جوان2011،
7. مرزوقي، عمر، "**المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الجزائر :اشكالية الدور**"، مجلة المستقبل العربي. العدد3، مارس2003.
8. خير الدين، قاضي، "**الديمقراطية التشاركية: براديم جديد لتفعيل التنمية المحلية في الجزائر**"، مجلة أكاديميا، العدد2، 2014.

ج) الندوات والملتقيات والمحاضرات:

1. طارق، عشور، محاضرة في مقياس نظرية الدولة والمجتمع المدني، مقدمة لطلبة السنة الثانية علوم سياسية، قسم العلوم السياسية والعلاقات، جامعة سعيدة، السنة الجامعية: 2013-2014.
2. عنصر، العياشي، **المجتمع المدني المفهوم والواقع**، ورقت بحث قدمت لمؤتمر حول: المشروع القومي والمجتمع المدني، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية كلية العلوم الإنسانية، جامعة دمشق، 07-12 ماي، 2000.
3. مرسي، مشري، **المجتمع المدني في الجزائر: دراسة في آلية تفعليه**، ورقة بحث قدمت في الملتقى الوطني حول: التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات ، جامعة الشلف ، 16و 17ديسمبر 2008.
4. فؤاد ابركان ، **المجتمع المدني في الجزائر: بين الخطاب والممارسة**، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني العلمي الأول للمجتمع المدني والمسار الديمقراطي في الجزائر.

د) مواقع الانترنت بالعربية:

1. برقوق، أمحند، **دور المجتمع المدني في ترقية الحكم الراشد:"مقاربة في الحسبة الديمقراطية**"، تم تصفح الموقع يوم:2015/08/23.
http:// www.politics-ar.com/ar/inder.php/... 3017.html.

2. جابي، عبد الناصر، **العلاقات بين البرلمان والمجتمع المدني في الجزائر: الواقع وآفاق**. تم تصفح الموقع يوم2015/08/12.
http://amirror.Undp.org/algerie/evement/le%20parlement%20et20la%2050ciete%20civile 1106/Etude%20Relations.

3.محمود، قرزيز، مريم، يحياوي، **دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر: بين الثبات والتغير**، تم تصفح الموقع يوم: 2015/05/27.
www.univ. chef. dz/séminaires/.../com-dic2008-14PDF.

4. ـــدون مؤلف، **إستراتجية التنمية المحلية بالجزائر** ، تم تصفح الموقع يوم:2015/09/12
www .Djelfa. info/VB/show th read.php ?t= 292462.

5 .دون مؤلف، **مقدمة عامة حول التنمية**، ص. 13، تم تصفح الموقع يوم:2015/04/02.
http://www.shams.pal.org/pages/arabic/rescarches/generalintro.pdf.

ه) الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور1989.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1996.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 31/90 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية، العدد 53، الصادر بتاريخ 04 ديسمبر1990.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون 06/12 المتعلق بالجمعيات، الجريدة الرسمية العدد 02، الصادرة بتاريخ 15 يناير 2012.
5. ولاية سعيدة، مديرية الإدارة المحلية، جانفي 2015،
6. ولاية سعيدة، مديرية المصالح الفلاحية، مصلحة الإحصائيات والتحقيقات الفلاحية، أفريل 201.5
7. ولاية سعيدة، المجلس الشعبي الولائي لولاية سعيدة.
8. ولاية سعيدة، مديرية التخطيط والبرمجة ومتابعة الميزانية، سبتمبر2015.
9. ولاية سعيدة، مديرية التنمية الصناعية وترقية الاستثمار، مصلحة ترقية الاستثمار والتنمية الصناعية ومتابعة مساهمات الدولة، فيفري 2015.
10. جمعية محبي ولاية سعيدة، مبنى المستشفى القديم.ولاية سعيدة.
11. جمعية كافل اليتيم، عين الحجر، سعيدة.
12. جمعية إعانة مرضى السكري، مبنى المستشفى القديم، ولاية سعيدة.
13. جمعية المناطق المعدنية للبيئة والسياحة ، القانون الأساسي للجمعية .

و) المذكرات والرسائل الجامعية:

1. أبو الحلاوة، كريم، **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني وتجلياته في الفكر العربي المعاصر**، رسالة تخرج لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاجتماعية، قسم الدراسات الفلسفية والاجتماعية، جامعة دمشق، بدون سنة.

2. أوشن، سومية، **دور المجتمع المدني في بناء الأمن الهوياتي في العالم العربي: دراسة حالة الجزائر** مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة جامعة باتنة ، السنة الجامعية 2009- 2011.

3. بوصنوبرة، عبد الله، **الحركة الجمعوية في الجزائر ودورها في ترقية طرق الخدمة الاجتماعية في مجال رعية الشباب**، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة الجزائر، سنة الجامعية 2011-2010.

4. بولافة، حدة، **واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الاستعمارية وبعد الاستقلال**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: السياسات العامة والحكومات المقارنة، جامعة باتنة السنة الجامعية 2010 -2011.

5. بياضي، محي الدين، **المجتمع المدني في دول المغرب العربي ودوره في التنمية السياسية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دراسات مغاربية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2011-2012.

6. بوشوخ، هاجر، **دور المجتمع المدني في السياسة الإعلامية: "الجزائر في 2025"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2012-2013.

7. هرموش، منى، **دور المجتمع المدني في التنمية المستدامة**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009- 2010.

8. زغرات، مهدي، **دورالفواعل غير رسمية في تقويم السياسة العامة المحلية في الجزائر**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسة عامة وإدارة إقليمية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2014-2013،

9. كبار، عبد الله، **المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الاحتياجات الخاصة: دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا بولاية غرداية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009.

10. معاوي، وفاء، **الحكم المحلي الرشيد كآلية للتنمية المحلية في الجزائر**،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسات عامة وحكومات مقارنة، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2009-2010.

11. سعيدي، الشيخ، **الدور التنموي للجماعات المحلية في الجزائرعلى ضوء التعددية السياسية**، رسالة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة سيدي بلعباس، السنة الجامعية 2005- 2006.

12. عبادي، خير الدين، **المجتمع المدني والعملية السياسية في دول شمال افريقيا 1999-2010** مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2011.

13. عبد اللاوي، عبد السلام، **دور المجتمع المدني في التنمية الحلية في الجزائر: دراسة ميدانية لولايتي المسيلة وبرج بوعر يرج**، مذكرة نخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: إدارة الجماعات المحلية والإقليمية، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2011-2010.

14. عمارة، ليلى، **دور المجتمع المدني في التنمية السياسية**، مذكرة تخرج لنيل الماستر في العلوم السياسية تخصص: سياسات عامة وإدارة الجماعات المحلية، جامعة بسكرة، السنة الجامعية 2013-2012.

15. شويح، بن عثمان، **دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية –دراسة حالة بلدية**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجيستر في القانون العام، جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2010- 2011.

و) الكتب باللّغات الأجنبية:

1. Adam Ferguson .**Essai sur l'histoire de la société civile PUF /Léviathan** Paris ,France 1ere Edition ,1992

ز) المجلات:

2. J M VINOD,"**The chanching dimensions of civil society in the twenty first century : theory versus reality**". The indian journal of political science, vol 06 ,2015.